



المملكة الأردنية الهاشمية



**الاستراتيجية الوطنية
لتطوير النظام الإحصائي
2022-2018
(الاستراتيجيات القطاعية)**

الاستراتيجية الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة

(2022 -2018)

مقدمة

انطلاقاً من الرؤية والاهداف الوطنية واستجابة لإطار العمل في الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني (2018 - 2022) عمل فريق دائرة الاحصاءات العامة على وضع استراتيجية احصائية للدائرة للأعوام (2018 - 2022) بنهج تشاركي مع الموظفين من مختلف المستويات ومع شركاء الدائرة من منتجي البيانات .

تسعى الدائرة إلى الارتقاء بالعمل الإحصائي من خلال تحديث المنهجيات والوسائل، وتطوير القدرات البشرية ، والاستجابة للتحويلات الإلكترونية ، وذلك بما يلبي الاحتياجات لدى مستخدمي البيانات ، والمساهمة في توفير البيانات اللازمة لوضع مؤشرات التنمية المستدامة والسجلات الإدارية وفقاً لمعايير جودة العمل الإحصائي المعتمدة عالمياً .

إن التمكين التشريعي والمؤسسي للدائرة يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة في متابعة النظام الإحصائي، لذا فإن بناء قدراتها سينعكس على أداء النظام الإحصائي وقدرته على الاستجابة للاحتياجات الوطنية ، والوصول إلى مخرجات إحصائية نوعية تشكل المقوم الرئيس في صناعة واتخاذ القرارات في كافة المجالات بالاعتماد على خطط أكثر واقعية؛ لكونها قد استندت إلى بيانات احصائية دقيقة وشاملة وذات جودة .

إننا وإذ نطلق هذه الاستراتيجية ضمن جهود إصدار الاستراتيجية ضمن جهود إصدار الاستراتيجية الوطنية لنشكر معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي واللجنة الاستشارية للإحصاءات على دعمهم للدائرة في هذا الصدد ولا يفوتنا شكر فريق عمل الدائرة على جهودهم المخلصة في إنتاج هذا العمل الذي نعتبره منتجاً يضاف إلى الانتاج الوطني الرامي إلى تحقيق الرؤية والاهداف الوطنية .

د. قاسم سعيد الزعبي

المدير العام

ملخص تنفيذي

تعمل دائرة الاحصاءات العامة بموجب قانون الإحصاءات الأردني رقم 12 لسنة 2012، وتعتبر المحرك الرئيس للنظام الإحصائي الأردني، ومكون أساسي وقيادي للاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي (2018-2022)، وقد وضعت خطتها الاستراتيجية هذه لأجل ضمان جودة منتجات النظام الإحصائي، وتحقيق رؤية تتجه نحو تعزيز ريادتها في القيادة الكفؤة والفعالة للنظام الإحصائي الأردني، الأمر الذي ألقى على عاتقها تأدية رسالة تقوم على إنتاج ونشر بيانات إحصائية ملبية للاحتياجات الوطنية وذات جودة بالإضافة الى القيام بأدوار التنظيم والدعم والمتابعة للعمليات الإحصائية وإدارة البيانات الإحصائية لدى المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي. ولأجل أن تقوم الدائرة برسالتها فقد تبنت ثلاثة اهداف استراتيجية وصلت اليها عبر تقييم الوضع الحالي للدائرة داخليا وخارجيا ، بالإضافة إلى تحليل الأهداف الوطنية لرؤية الاردن 2025، والأهداف الاستراتيجية في الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي، وقد ركزت تلك الاهداف على تعزيز الدور القيادي للدائرة، وتطوير منهجياتها ومواردها البشرية والمالية ، وتحسين رضا متلقي الخدمات والشركاء .

تسعى الدائرة الى تحقيق أهدافها من خلال تبني مجموعة من القيم الجوهرية المتوافقة مع مبادئ ومعايير العمل الإحصائي، و بالاعتماد على خطة تشغيلية تضمنت حزمة من الأهداف التشغيلية ذات العلاقة بالتمكين التشريعي والتمكين المؤسسي وبناء القدرات وتعزيز العلاقة مع الشركاء في النظام، ومع مستخدمي البيانات؛ وذلك لتحسين مستوى رضاهم عن المنتجات الإحصائية للدائرة بالدرجة الاولى، ورضاهم عن المنتجات الإحصائية لباقي مؤسسات النظام الإحصائي الاردني بالدرجة الثانية .

لقد بنيت استراتيجية الدائرة على توجه استراتيجي يعتمد مجموعة من الأبعاد الهامة والتي من ابرزها: ترسيخ معايير ضمان وضبط الجودة في عمليات الدائرة ومكونات النظام الإحصائي، وتمكين الدائرة في إدارة مشروع تطوير مؤشرات التنمية المستدامة، وإدارة البيانات الوطنية ،وتحسين منهجيات ووسائل إنتاج البيانات ونشرها،وزيادة الوعي الإحصائي بشراكة فاعلة مع كافة المؤسسات الوطنية؛بغية الوصول إلى منتجات إحصائية لخطط قطاعية ووطنية أكثر واقعية داعمة لقرارات أكثر رشداً وأثراً.

قائمة المحتويات	
2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 أهمية دائرة الإحصاءات العامة
5	2.1 الإطار المؤسسي لقطاع دائرة الإحصاءات العامة
7	3.1 دور دائرة الإحصاءات العامة في النظام الإحصائي
7	2. تقييم الوضع الحالي لدائرة الإحصاءات
7	1.2 التقييم
7	2.2 آليات التقييم
9	3. (التحليل الرباعي)
10	1.3 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات
15	2.3 الشركاء والموردون
17	4. الاطار الاستراتيجي
17	1.4 الاسس الاستراتيجية
17	1.1.4 الرؤية
17	2.1.4 الرسالة
17	3.1.4 القيم الجوهرية
18	2.4 الاهداف الوطنية والاستراتيجية
18	5. الخطة التنفيذية والرقابة والتقييم
18	1.5 الخطة التنفيذية
18	2.5 الرقابة
19	3.5 الاستدامة
19	4.5 الموازنة والتمويل
19	5.5 التشريعات
20	6.5 الوعي الإحصائي
20	7.5 احتياجات مستخدمي البيانات
21	6. إدارة البيانات
21	1.6 التحول الإلكتروني
21	2.6 إدارة أمن البيانات
24	الملاحق (الخطة التنفيذية)

1. مقدمة

1.1 أهمية دائرة الإحصاءات العامة

تأتي أهمية دائرة الإحصاءات العامة من مبررات وغايات وجودها فهي :

1. المؤسسة الأم للعمل الإحصائي الأردني والمستندة إلى قانون يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.
2. بيت الخبرة الفنية الإحصائية فهي المنتج الرئيسي للبيانات الإحصائية، وهي من تقدم التدريب والاستشارات المتخصصة لكافة المؤسسات الوطنية المهمة بالعمل الإحصائي.
3. المؤسسة التي ترصد وتلبي الاحتياجات الوطنية من البيانات؛ بما يمكن الحكومة من بناء خططها واتخاذ قراراتها بالاعتماد على هذه البيانات، فضلا عن أهمية منتجات الدائرة للجهات المانحة والداعمة للتنمية الشاملة والمستدامة في الأردن.
4. وللدائرة أهمية تأتي من أهمية العمل الإحصائي ذاته بالمؤسسات الوطنية، والمخططين ، والباحثين ليكون أهمية المنتج الإحصائي في وضع الأهداف ورسم السياسات وصناعة القرارات، فضلاً عن أهميته في التحليل والوصول إلى استنتاجات تقود البرامج الوطنية في تصميم وإنفاذ تدخلات مناسبة لإحداث تغييرات مرغوبة في حياة المجتمعات المحلية، الأمر الذي يشير إلى أن المنتج الإحصائي مكون رئيس من مكونات البرامج التنموية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية وغيرها .

2.1 الإطار المؤسسي لقطاع دائرة الإحصاءات العامة

تأسست دائرة الإحصاءات العامة في عام 1949 مع بدايات استقلال المملكة، وبأشرت مهامها بموجب قانون الإحصاءات رقم (24) لسنة 1950 ومع تطور العمل الإحصائي محليا وخارجيا واتساع نطاق عمل الأجهزة الإحصائية جرى تعديل القانون إلى ان صدر قانون الإحصاءات العامة رقم (12) لسنة 2012.

ترتبط الدائرة بوزير التخطيط والتعاون الدولي، وتتولى الدائرة المهام والمسؤوليات التالية :

أ- جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية بما في ذلك المسوح المتعلقة بمجالات الحياة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والزراعية والبيئية والثقافية وأي مجال من المجالات التي تتعلق بأحوال المجتمع الأخرى وانشطته وظروفه وفق التعريفات والتصنيفات والمعايير والأساليب والتقنيات المتعارف عليها في هذا المجال.

ب- اجراء تعداد عام مرة كل عشر سنوات على الأكثر في الموعد الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في أي من المجالات والامور التالية:-

1- المساكن والسكان.

2- الزراعة.

3- الصناعة.

4- المنشآت.

5- اي مجال آخر يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير اجراء تعداد له.

ج- تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه بالمشاركة مع الدوائر الحكومية المختلفة لتطوير السجلات الإحصائية الإدارية لها بصورة تتفق مع الاساليب والمعايير الدولية ، وبما يضمن التوقيت المناسب وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفاعلية وكفاءة.

د- المشاركة في التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع الاجهزة والمؤسسات العلمية العربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية.

هـ- ابرام العقود وعقد الاتفاقيات مع الجهات المحلية والدولية بعد موافقة مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.

و- قبول الهبات والتبرعات والمنح شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها.

ز- انشاء مراكز للتدريب الإحصائي واعداد خطط وبرامج التدريب اللازمة لهذه الغاية.

ح- اجراء أي مسح متخصص لأي جهة تطلب شريطة موافقة مجلس الوزراء مقابل بدل يحدده المدير العام.

ط- عقد الندوات والمؤتمرات والنشاطات التي من شأنها التوعية بأهمية استخدام الاحصاءات في صناعة القرار.

تدار الدائرة من مدير عام يعينه مجلس الوزراء ويرتبط بوزير التخطيط والتعاون الدولي ويتولى المدير العام مهام الاشراف على أداء مديريات الدائرة التي ترتبط به بموجب الهيكل التنظيمي المعتمد. ولأجل تعزيز دور الدائرة جرى تعديل الهيكل التنظيمي لها مؤخراً ليصبح اكثر انسجاماً مع مسؤوليات الدائرة وأكثر فاعلية في تلبية الاحتياجات من البيانات الإحصائية ولتصبح الدائرة أكثر كفاءة في لعب الدور الرئيس في مشروع تطوير مؤشرات التنمية المستدامة وادارة البيانات الادارية والوطنية.

ومن الجدير ذكره ان مديرية الموارد البشرية في الدائرة تخضع لنظام الخدمة المدنية وتمارس الادارة المالية وفقاً للنظام المالي الاردني وقانون الموازنة العامة وتخضع اجراءاتها الإدارية والمالية لرقابة ديوان المحاسبة.

3.1 دور دائرة الإحصاءات العامة في النظام الإحصائي

تلعب دائرة الاحصاءات العامة أدواراً رئيسية ومهمة في النظام الاحصائي الأردني فهي :

1. المنسق الرئيس للعمليات الإحصائية بين المؤسسات المكونة للنظام الاحصائي.
2. تراقب التزام مكونات النظام الإحصائي بمعايير الجودة في انتاج ونشر البيانات الإحصائية.
3. تدير عملية الربط الالكتروني بين قواعد البيانات لدى المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي.
4. تتابع انجاز المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي للبيانات اللازمة لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة وادارة البيانات الادارية الوطنية.
5. تسهم في بناء القدرات الإحصائية المؤسسية والفردية للوحدات الإحصائية في المؤسسات المكونة للنظام الاحصائي.

2. تقييم الوضع الحالي لدائرة الإحصاءات

1.2 التقييم

تهدف دائرة الاحصاءات العامة من عملية التقييم إلى تحسين منهجياتها وعملياتها وأنشطتها وفقاً لنتائج متابعة رضا مستخدمي البيانات ورضا العاملين، وتستفيد من نتائج التقييم في إعداد وتنفيذ خطة التحسين الموجهة للمنهجيات والعمليات والنشاطات بما يلبي الاحتياجات وفق التوقعات.

2.2 آليات التقييم

يتم تقييم الوضع الحالي للأنشطة والعمليات من خلال المنهجيات المعتمدة ووفق خطة تقييم سنوية ونصف سنوية وربعية ، وبالتنسيق مع المعنيين وذلك لتحديد احتياجات مستخدمي البيانات، حيث تقوم الدائرة بالإجراءات التالية :

1. تشكيل لجنة فنية من المختصين في الدائرة والشركاء الرئيسيين من المؤسسات الشريكة بهدف تصميم الاستراتيجية المطلوبة ووضع الأهداف الاستراتيجية بما يتلاءم مع الأهداف الوطنية.
2. مراجعة الاستراتيجية السابقة للدائرة والاستراتيجية الوطنية للإحصاء، وتقييم ما تم إنجازه في تلك الخطط من قبل فريق إعداد الخطة.

3. عمل تحليل (SWOT) للبيئة الداخلية والخارجية؛ لاستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات التي تواجه الدائرة .
4. عقد ورشة عمل ، بمشاركة ممثلين عن المؤسسات الشريكة بهدف تقييم الوضع الإحصائي الوطني بشكل عام كخطوة أولى من خطوات الاستراتيجية.
5. عمل تقييم خارجي من قبل الخبراء الدوليين كباريس 21 والاسكوا لتقييم الاستراتيجية الوطنية الأولى للإحصاء ووضع النظام الإحصائي الوطني بشكل عام والدائرة بشكل خاص.
6. مراجعة التقييم الداخلي للورشة والاستبيان والتقييم الخارجي للخبراء من قبل اللجان ذات العلاقة.
7. إعداد خارطة طريق لتنفيذ خطوات إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع الشركاء .
8. حضور فريق ال (Peer Review) من الميدات لتقييم الدائرة والنظام الإحصائي.
9. عقد ورشتي عمل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والثانية مع الأكاديميين في شهر نيسان 2017 لمعرفة احتياجاتهم من البيانات الإحصائية.
10. عقد ورشات عمل داخلية لفريق التخطيط الاستراتيجي في الدائرة ؛ لتطوير مهاراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي.
11. عقد عدة اجتماعات وورش عمل يتخللها عصف ذهني لكافة اللجان للعمل بتشاركية ؛ لإعداد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء والبرامج المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية.
12. التنسيق مع وزارة تطوير القطاع العام ؛ لأخذ رأيهم بما تم إنجازه في الخطة الاستراتيجية ،ومقارنة مدى التزام الدائرة بدليل النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي .
13. عرض المسودة النهائية للخطة على اللجنة الفنية في الدائرة والشركاء مع أخذ التغذية الراجعة، ودراسة الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار.
14. إطلاق الاستراتيجية ضمن احتفال رسمي يدعى إليه الشركاء .
15. تزويد الشركاء بالخطة الاستراتيجية للدائرة بعد إقرارها للتقيد بتنفيذها.
16. تحميل الخطة الاستراتيجية على الموقع الإلكتروني بصورة بارزة ليسهل الرجوع إليها.
17. إعداد برنامج متابعة إلكتروني لنشاطات الخطة وتقوم وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي في الدائرة بالمتابعة وتزويد الإدارة العليا بتقارير إنجاز أولاً بأول.

3. التحليل الرباعي

1.3 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات

تقوم الدائرة بتحليل بيئتها الداخلية و البيئة المحيطة بها والمحددات والعوامل التي تؤثر على عمل الدائرة ومشاريعها المستقبلية من خلال عمل (SWOT ANALYSIS)، ويشمل عمل مسح لبيئة الدائرة للتعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عمل الدائرة من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة وفرص التحسين والتهديدات المختلفة التي من الممكن أن تواجه العمل من خلال استخدام منهجية (PESTEL)؛ لتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية التي تؤثر على الدائرة، وذلك بتوزيع استبانة لكل من الموظفين والشركاء و يتم تحليل الاستبانة وتحديد نقاط (القوة والضعف والفرص والتهديدات) وتحديد العوامل التي تؤثر على الدائرة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتشريعية والنتائج المتوقعة للأعوام القادمة.

ويقوم فريق التخطيط الاستراتيجي بمناقشة المشاركين بالنتائج السابقة بالإضافة الى نتائج رضى الموظفين ومتلقي الخدمة والشركاء ونتائج تقييم الخطة السابقة ونتائج تقييم الاداء للأقسام والمديريات و ترجمة مخرجات الجلسات المنعقدة الى أهداف استراتيجية مقترحة و مناقشة الأهداف الاستراتيجية المقترحة والتي يتم مناقشتها مع المدراء ورؤساء الاقسام للخروج بصيغة شبه نهائية.

نقاط الضعف	نقاط القوة
أولاً: الموارد البشرية	
استمرار تسرب الكفاءات الفنية الإحصائية المدربة والمؤهلة	وجود فريق فني متخصص لديه خبرة تراكمية في مجالات العمل الإحصائي المختلفة
ضعف بعض الكفاءات الإحصائية الموجودة في الوحدات الإحصائية في بعض المؤسسات الشركة.	توفر خبراء ومدربين في الدائرة على المستويين المحلي والدولي في مجالات العمل الإحصائي المختلفة.
<p>ضعف في إعداد وتطبيق بعض سياسات الموارد البشرية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضعف آليات الإحلال والتعاقب - ضعف الالتزام في تطبيق معايير تقييم أداء الموظفين والوحدات التنظيمية. - عدم وجود دراسات دقيقة لموازنة القوى البشرية تستند لتحليل دقيق لحجم عبء العمل. - عدم وجود دراسة لتقييم الأثر التدريبي للدورات التدريبية التي يقدمها المركز. 	وجود مركز التدريب الإحصائي الأردني.
ثانياً : الموارد المالية	
عدم توفر دراسة تتعلق بسبل توفير التمويل الكافي بشكل دائم لتنفيذ نشاطات إحصائية من خارج موازنة الدائرة .	ارتفاع مستوى الدقة في التنبؤ والتخطيط المالي
نظام المكافآت والحوافز في الدائرة غير كاف للاحتفاظ بالكفاءات الإحصائية المدربة والمؤهلة.	تطبيق برامج كفاءة لترشيد النفقات وضبط الاستهلاك
محدودية المركبات التي تلبى احتياجات العمل الميداني في كافة محافظات المملكة.	

ثالثاً: العلاقة مع الشركاء ومتلقي الخدمة	
ضعف اهتمام معظم المؤسسات الشريكة بموضوع تطوير الإحصاء ضمن خططها الاستراتيجية	الشفافية والحيادية في إنتاج الرقم الإحصائي ونشره لكافة المستخدمين.
ضعف الوعي والتثقيف الإعلامي الخارجي للدائرة.	تطبيق منهجية الاتصال والتواصل مع الشركاء الاستراتيجيين
تطبيق محدود من بعض المؤسسات الشريكة للمعايير الدولية في إنتاج الرقم الإحصائي.	توفر دليل للخدمات منشور على موقع الدائرة الإلكتروني وموضح فيه خريطة سير العمليات
لا يوجد اطار عمل مؤسسي يجمع الدائرة بشركائها	توفر مكتب لخدمة الجمهور لمساعدة متلقي الخدمة وتوفير البيانات مباشرة لهم.
تضارب بعض البيانات الإحصائية بين الجهات المنتجة للرقم الإحصائي	وجود عدد كبير من المؤسسات الشريكة لديها قواعد بيانات خاصة بنشاطاتها ومهامها .
تراجع القدرة على تلبية الطلب المتزايد على البيانات من قبل المستخدمين على مستويات إدارية أقل	وجود وحدات إدارية للإحصاء في عدد من المؤسسات الشريكة
ضعف التنسيق بين المنتجين والمستخدمين للرقم الإحصائي	سعي بعض المؤسسات الشريكة إلى توثيق علاقتها بالدائرة من خلال اتفاقيات تعاون ثنائي
	وجود مواقع إلكترونية لمعظم المؤسسات الشريكة المنتجة للرقم الإحصائي وتنتشر بياناتها من خلال الموقع وعبر بوابة الحكومة الإلكترونية
	قيام بعض الوحدات المختصة في المؤسسات الشريكة بتحليل البيانات الإحصائية وإعداد مؤشرات إحصائية.
	تبني بعض المؤسسات الشريكة والمنتجة للرقم الإحصائي إنتاج البيانات باستخدام التقنيات الحديثة
	ثقة مستخدمي البيانات وصانعي القرار بالبيانات الإحصائية بسبب جودتها ودقتها المعتمدة على معايير الممارسات الفضلى الدولية.

رابعاً : العمليات والخدمات

	توثيق كافة العمليات الرئيسية ومراجعتها بشكل سنوي
	تحديد المستهدفات ووضع مؤشرات اداء سنوية وقياسها لتحديد الاولويات
	اجراء المقارنات المعيارية مع المؤسسات الشبيهه
	تطوير منهجية الابداع والابتكار
	توفر موقع الكتروني وتنفيذ التعداد السكاني الالكتروني
	تطوير خدمات الدائرة الالكترونية بما يتماشى مع مبادرة الحكومة الالكترونية
لا يوجد مؤشرات لقياس الصحة والسلامة والبيئة بشمولية	منهجية تقييم رضا متلقي الخدمة وتحديد احتياجاتهم وتم القياس والتحليل لاعداد خط التحسين والتطوير ووضع خطة لمعالجة الانحراف
لم تتم قياس فاعلية وسائل الاتصال المستخدمة حالياً	التواصل مع متلقي الخدمة من خلال الموقع الالكتروني والزيارات الميدانية والبريد الالكتروني والهاتف
لا يوجد استبيان لاستطلاع راي ونتائج اجتماعات برنامج التوأمة	تحديد الشركاء وتصنيفهم الى ثلاثة مجموعات (الاكثر تأثيراً ومتوسط التأثير وقليل التأثير)
	اعتماد نموذج للاقتراحات والشكاوى من خلال صندوق او الموقع الالكتروني
	عقد اجتماعات مع بعض المؤسسات داخل وخارج الاردن (برنامج التوأمة مع الدنمارك) لتطوير اليات ضمان الجودة ونشرها وتطوير الموقع الالكتروني ومقارنة الاداء
	توفر منهجية تصنيف متلقي الخدمة ومنهجية اللقاءات الدورية مع متلقي الخدمة

التحديات	الفرص
أولاً : المتغيرات السياسية	
تدني مستوى استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في بعض الدول المجاورة	اهتمام القيادة السياسية بعمل الدائرة ودعمها.
حالة اللجوء التي تواجهها الدولة بشكل عام تتطل تكثيف جهود الدائرة في رصد التغيرات.	الاستقرار السياسي والأمني في المملكة . ارتباط المملكة بعلاقات سياسية متميزة مع كثير من دول العالم.
التعاقب السريع للإدارات على دائرة الاحصاءات العامة.	برنامج اللامركزية والعمل البلدي يشكل مناخ إيجابي للحصد على معلومات أكثر عمقا عن المحافظات. التزام الحكومة بتوفير مؤشرات التنمية المستدامة
ثانياً: المتغيرات الاقتصادية	
المخصصات المرصودة في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية غير كافية	الدعم المباشر من الحكومة لمشاريع ونشاطات الدائرة
التمويل المخصص لتنفيذ بعض النشاطات الإحصائية غير كافي	الشراكة والتشبيك مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.
	اهتمام المنظمات الدولية ذات العلاقة والمؤسسات المانحة بعمل الدائرة.

ثالثاً: المتغيرات الاجتماعية	
ضعف الوعي الإحصائي	تقدير الباحثين والمختصين بالعمل الإحصائي للدور الذي تقوم به الدائرة في توفير وإنتاج الرقم الإحصائي وفق أفضل الممارسات الإحصائية.
ضعف الاستجابة من قبل بعض مزودي البيانات	
رابعاً: المتغيرات التكنولوجية	
التطور المستمر في مجال التكنولوجيا وأثره على البنية الإحصائية للدائرة.	الدعم الحكومي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في القطاع العام .
	وجود مزودي خدمات وتدريبات في المجالات الإلكترونية.
خامساً : المتغيرات البيئية	
	شراكة فاعلة في توفير البيانات وإجراء المسوحات البيئية لصالح الجهات المحلية والدولية.
سادساً: القوانين والتشريعات	
لا يعطي القانون صفة الاستقلالية المهنية لدائرة	<p>وجود قانون ينظم العمل الإحصائي في الدائرة و في المملكة (قانون الإحصاءات العامة رقم (12) لسنة (2012) والذي يؤكد على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دور الدائرة في جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية. - سرية البيانات - تنسيق العمل الإحصائي بالتعاون مع الشركاء . - الزام الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية بالالتقيد بالمنهجيات والتصنيفات التي تتبعها الدائرة.
لا يشير القانون الى آلية تعيين ومدة استمرار المدير العام للإحصاءات في منصبه لضمان استقرار العمل الإحصائي وتنفيذ الخطط	
لا يشير القانون إلى إلزامية إنشاء وحدات إحصائية في المؤسسات الشريكة ضمن هيكلها التنظيمي.	
وجود بعض النصوص القانونية في قوانين المؤسسات الشريكة تمنع الدائرة من الدخول إلى بيانات تلك المؤسسات.	
تقنين التعيينات في القطاع الحكومي	

2.3: الشركاء والموردون

قائمة الشركاء المؤثرين

المؤسسات التالية هي الأكثر تأثيراً في دائرة الإحصاءات العامة

1	رئاسة الوزراء	12	وزارة الزراعة	23	دائرة الجمارك
2	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	13	وزارة السياحة والآثار	24	ادارة الإقامة والحدود_مديرية الأمن العام
3	وزارة الداخلية	14	البنك المركزي	25	البنك الدولي
4	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	15	ديوان الخدمة المدنية	26	منظمة العمل الدولية
5	وزارة تطوير القطاع العام	16	ديوان المحاسبة	27	برنامج الأغذية العالمي(WFP)
6	وزارة الاعلام	17	المجلس الأعلى للسكان	28	منظمة الأغذية والشركات(الفاو)
7	وزارة المالية	18	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		
8	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	19	دائرة الاحوال المدنية		
9	وزارة العمل	20	دائرة الموازنة العامة		
10	وزارة البيئة	21	دائرة اللوازم العامة		
11	وزارة الشؤون البلدية	22	دائرة مراقبة الشركات		

محددات العلاقة مع الشركاء

ترتبط علاقة الدائرة مع شركائها بمجموعة من المحددات يقع في مقدمتها المحددات التشريعية التي تضع حدوداً فاصلة للصلاحيات والمسؤوليات، ومحددات مؤسسية تتعلق بالبرامج والموارد لدى كل شريك لذا فإن فاعلية التشبيك والتنسيق والعمل التشاركي تقلل من أثر هذه المحددات على عمل الدائرة .

الشراكة والتشبيك

ومن أهم أوجه التكامل في العمل الإحصائي الاهتمام بالعلاقة مع الشركاء والموردين (الاستراتيجيين والتنفيذيين والثانويين) مما يعزز من التكامل والتعاون وتبادل الخبرات لأجل تحقيق الاهداف .

التنسيق

تعتمد الدائرة في التنسيق مع شركائها على الاجتماعات والمخاطبات الرسمية وورش العمل ولقاءات المدير العام مع زملائه المسؤولين في المؤسسات الحكومية الأخرى، وتجد الدائرة أن تعزيز التنسيق يكمن في الربط الإلكتروني بين قواعد بيانات الشركاء واتباع اجراءات قياسية في ادارة البيانات الادارية.

التطوير والإدارة المؤسسية

تقوم دائرة الاحصاءات العامة من خلال المديرية الفنية وبالتنسيق مع مركز التدريب الإحصائي على إعداد خطط وبرامج التدريب اللازمة لإنتاج الكوادر المؤهلة في المجال الإحصائي، كما يتم عقد الندوات والمؤتمرات والنشاطات التي من شأنها التوعية بأهمية المنتج الإحصائي للموظفين والشركاء. كما تهتم الدائرة بتدريب الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات الإحصائية ميدانيا، فيتم تدريبهم على ذلك من خلال الأقسام الفنية المتخصصة لكل من المسوح الدورية أو السنوية أو الربعية وبصورة تؤهلهم للقيام بهذه المهمة، كما يشارك كل من قسم الجودة و قسم الرقابة الميدانية في متابعة آلية التدريب ومخرجاته.

وتسعى الدائرة إلى إيجاد تنسيق عالي المستوى مع الدوائر الحكومية المختلفة لتطوير مشروع إدارة البيانات بصورة تتفق مع الأساليب والمعايير الدولية وبما يضمن تلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفاعلية وكفاءة.

كما تساهم الدائرة في تبادل الخبرات مع الأجهزة والمؤسسات العلمية العربية والدولية العاملة في مجال الإحصاء وفق المعايير والمتطلبات الدولية.

كما وتعتمد الدائرة في عمليات التطوير المؤسسي وبناء القدرات على الأدلة الإجرائية والإرشادية الصادرة عن وزارة تطوير القطاع العام وكذلك تقارير التقييم الصادرة عن جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

التمكين المؤسسي :

تسعى دائرة الإحصاءات العامة إلى التمكين المؤسسي من خلال ترسيخ مفهوم الاحصاء التقني التكنولوجي بأفضل الممارسات؛ وذلك باستخدام التقنيات المتطورة التي نفذت بها مشروع التعداد العام للسكان والمساكن 2015، والقدرة على الربط الإحصائي مع كافة المؤسسات من خلال منظومة إدارة البيانات، والسعي قدما إلى تطوير عمل مركز التدريب الإحصائي ليكون أكاديمية دولية لتنمية الكفاءات الإحصائية ووسيلة لتطوير كادر العاملين في القطاع، ويلزم ذلك توفير بنية تحتية تقنية ومادية ترسخ مفهوم التمكين المؤسسي.

4. الإطار الاستراتيجي

1.4 الأسس الاستراتيجية

1.1.4 الرؤية

الريادة في القيادة الكفوة والفعالة للنظام الإحصائي الأردني.

2.1.4 الرسالة

إنتاج وتحليل ونشر البيانات الإحصائية باستخدام أفضل التقنيات الحديثة و تطبيق أفضل الممارسات والمنهجيات الإحصائية الموصى بها دولياً لتلبية احتياجات أصحاب العلاقة، وتحسين أداء مكونات النظام الإحصائي الأردني.

3.1.4 القيم الجوهرية

- ✓ النزاهة
- ✓ الشفافية
- ✓ المساءلة
- ✓ الموضوعية
- ✓ الاحتراف
- ✓ التشاركية والتشبيك

2.4 الأهداف الوطنية والاستراتيجية

الهدف الوطني : تحقيق معدلات نمو مستدامة (رؤية الأردن_2025).

الهدف القطاعي : تطوير منتجات احصائية نوعية ملبية لاحتياجات بناء مؤشرات التنمية المستدامة والبيانات الادارية الوطنية .

الأهداف الاستراتيجية

- الهدف الاستراتيجي الأول:
تعزير دور الدائرة في قيادة النظام الاحصائي الأردني.
- الهدف الاستراتيجي الثاني:
تطوير المنهجيات والأساليب الاحصائية وكفايات العاملين.
- الهدف الاستراتيجي الثالث :
تحسين مستوى رضا مستخدمي البيانات عن المنتجات الاحصائية.

5. الخطة التنفيذية والرقابة والتقييم

1.5 الخطة التنفيذية

تصمم الخطة التنفيذية بناء على تفكيك الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف تشغيلية تغطي العمليات والموارد اللازمة لتحقيق كل هدف استراتيجي، ثم يتم تفكيك الأهداف التشغيلية الى نشاطات ومشاريع تحقق المخرجات المرجوة من كل هدف وذلك ضمن اطار زمني محدد ومؤشرات اداء وكلفة تقديرية لسنوات عمر الاستراتيجية.

2.5 الرقابة

يتم متابعة تنفيذ وتقييم الخطة التنفيذية من خلال وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي وفق أسس تقييم دورية (ربعية ، نصف سنوية ، سنوية) ووفق منهجيات ومؤشرات أداء معتمدة، وذلك عن طريق متابعة تحقيق الرؤية والرسالة والقيم للدائرة ومتابعة عمليات التنفيذ وتقييم انجاز المديرية والاستفادة من التغذية الراجعة في إعداد الخطة التحسينية، وصياغة الحلول المناسبة لدعم ومتابعة التنفيذ ضمن الإطار الزمني المتوقع مع رصد النفقات المالية المخصصة في الموازنة.

3.5 الاستدامة

إن استدامة البرامج والأنشطة يجب أن تضمن ما يلي:

أ. بناء القدرات الإحصائية من خلال معايير البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كثب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات).

ب. المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.

ج. توثيق إجراءات العمل.

د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الإحصائي.

هـ. تعزيز علاقات الشراكة والتشبيك.

4.5 الموازنة والتمويل

فيما يتعلق بالمخصصات المالية فإنه يتم رصد مخصصات مالية بشكل دوري ومتكرر لخدمة العمل الإحصائي ولتطوير الانظمة التقنية، كما يتم رصد المخصصات للمشاريع التي تحتاج إلى مسوحات ميدانية قبل المباشرة بتنفيذها.

بلغت موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية ما قيمته 3,855,000 دينار أردني للفترة **2018-2022** كمخصصات للمشاريع الرأسمالية، كما أن هذه الموازنة أعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية.

5.5 التشريعات

تسعى دائرة الإحصاءات إلى الريادة المحلية والإقليمية وإلى استقلاليتها ماليا وإداريا؛ مما يؤثر إيجابا في مشروع الريادة الإقليمية الذي يطمح إليه النظام الإحصائي ويوفر فرصة لاستقطاب الخبرات ودعم الكفاءات المحلية وأي أعمال تجلب النفع، كما يكون له دور رقابي أساسي على جودة مدخلات الرقم الإحصائي في أي مؤسسة، ويساهم في تحسين آليات العمل وتطويرها وتوسيع قاعدة البيانات من خلال مشروع إدارة البيانات وتفعيل دور الرقابة لتقييم جودة البيانات بما يتوافق مع أفضل الممارسات. إن التمكين التشريعي للدائرة يعد متطلباً للنجاح في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة وإدارة البيانات الإدارية الوطنية، وهذا ما يمكن اعتباره جوهر عمل النظام الإحصائي الأردني.

6.5 الوعي الإحصائي

تقوم دائرة الإحصاءات العامة بالدور الرئيس في نشر الوعي الإحصائي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الإحصائية المختلفة، كما تقوم الدائرة بالتوعية بأهمية الرقم الإحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات إحصائية رقمية، لذلك كان من الضروري التحديث على التشريعات القائمة والإطار القانوني لعمل الدائرة بما يخدم هذا الجانب وتستخدم الدائرة عدة وسائل لنشر الوعي في مقدمتها وسائل الاعلام المرئي والمقروء والمسموع ووسائل التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني.

7.5 احتياجات مستخدمي البيانات

إن أهم فئات مستخدمي البيانات هم راسمي السياسات و صناع القرار، والمستثمرين، والدارسين والباحثين. ويتطلب ذلك معرفة نوع البيانات المطلوبة وتحديد مداها ومدى أولويتها ومصادرها. لذلك فإن الدائرة تقيم علاقات معهم لتبادل الاحتياجات والآراء لأجل الحصول على التغذية الراجعة الهادفة للتحسين المستمر.

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية والسكانية.
- البيانات الاقتصادية والزراعية والمعلومات المتعلقة بالعمالة، والبطالة وأعداد السكان والخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياحة والاستثمار.

تحديد البيانات اللازمة للقطاع وأولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف منها كما يعتمد تحديد الأولوية بناءً على أولوية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة.

1.6 التحول الإلكتروني

واكبت دائرة الإحصاءات العامة مستجدات العصر من التطور التكنولوجي، والتقني ورغبة منها في أن تكون في مصاف الأجهزة الإحصائية الدولية، فقد عمدت الدائرة إلى خلق بيئة عمل تقنية وهذا ما أكدته الدائرة من خلال تنفيذها للتعداد العام للسكان و المساكن 2015 إلكترونيا وبكافة مراحلها والذي جعلها من الدول السباقة في التحول الإلكتروني الشامل في جمع البيانات الإحصائية الميدانية، وتجربة رائدة في العمل الإحصائي، وكان لهذه التجربة صدى غير منهجية تنفيذ التعدادات السكانية والدراسات والمسوح الإحصائية في عدة دول، واعتبار التعداد الأردني نموذجاً ريادياً يكون مرجعية في المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات في المحافل الدولية الإحصائية، وأصبح ركيزة وقاعدة أساسية لطريقة تنفيذ كل التعدادات والمسوح والدراسات التي ستجريها الدائرة مستقبلياً نظراً لانعكاساته الإيجابية على دقة البيانات والمراقبة الميدانية المباشرة الشاملة في جمع المعلومة وسرعة التنفيذ واخراج النتائج، كما تعمل الدائرة على إعداد الاستراتيجية الوطنية للإحصاء بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين 2018-2022 والتي تهدف الى تحسين جودة البيانات واستخدامها وتحسين الكفاءة التشغيلية والإسهام في تطوير رأس المال البشري؛ لضمان تقديم خدمات إلكترونية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة.

2.6 ادارة أمن البيانات

تنقسم إدارة امن البيانات في دائرة الإحصاءات العامة إلى قسمين رئيسيين :

- 1- إدارة البيانات بشكل كفؤ والمحافظة على ديمومتها ويتم ذلك بتخزين البيانات بطرق صحيحة وتحديد صلاحيات النفاذ إلى تلك البيانات، بحيث تكون ضمن صلاحيات مختلفة حسب حاجة كل مستخدم وطبيعة عمله، بحيث يتم ضمان عملية النفاذ إلى تلك البيانات بالطريقة السليمة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والبرمجيات المخصصة لهذه الأعمال مثل برمجية Oracle وبرمجية MySQL ، التي لها من الخصائص ما يضمن المحافظة على إدارة البيانات والمحافظة على سريتها ضمن المعايير الموصى بها.
- 2- المحافظة على أمن وسرية البيانات ويتم ذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات على مستوى اختيار الخوادم وأنظمة التشغيل وتصميم الشبكة، بالإضافة إلى وضع الجدر النارية الخاصة لعمليات النفاذ لهذه الخوادم.

توقيت صدور البيانات

تسعى دائرة الإحصاءات العامة وبشكل دائم إلى تطوير أساليب ومنهجيات العمل في جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها، ورفع قدرات العاملين من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات والمنظمات الدولية، كما وتعمل على رفع مستوى العمل الإحصائي وممارساته، ومن هذه الجهات " منظمات هيئة الأمم والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وباريس 21"، حيث تجدر الإشارة إلى أن الأردن انضم إلى المعيار الخاص لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي (SDDS) كرابع دولة عربية في عام 2010. كما استفاد الأردن وبشكل كبير من برامج الميد ستات (Med Stat).

إن توفير البيانات الإحصائية للمستخدمين ضمن الإطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع غاية في الأهمية، إذ أن من البديهي أن تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الإحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات، وإنما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب، ومن هنا يعتبر توقيت إصدار ونشر المنتج الإحصائي هو أحد الأبعاد والعناصر الأساسية لتقييم الجودة الإحصائية، وعليه فإن دائرة الإحصاءات العامة ملتزمة بإصدار النتائج والتقارير الإحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ضمن جدول زمني محدد وواضح؛ ليتسنى للمخططين وراسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

جودة البيانات

تتبع أهمية جودة البيانات في العمل الإحصائي من أهمية استخدام البيانات الإحصائية في مجالات مختلفة وواسعة من خلال الدراسات والبحوث، لذا برزت الحاجة إلى التركيز على ضبط الجودة في إنتاج الرقم الإحصائي من جهات كثيرة، وقد تم دراسة هذا الموضوع بأبعاد مختلفة منها ما تم الاتفاق عليه، ولكن على الرغم من اختلاف وجهات النظر إلا أنه هناك بعض المعايير والأبعاد لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند إنتاج الرقم الإحصائي.

على الرغم من أن هناك العديد من البحوث والدراسات الإحصائية التي تنظر بموضوع جودة البيانات، إلا أنه لا يوجد مفهوم واضح ومحدد لها، وبكل الأحوال فإنها جميعاً تشير إلى مقياس يقوم على أساس تفضيل البيانات الإحصائية بالمقارنة مع غيرها من المنتجات والخدمات الإحصائية، ومن هنا فإن جودة البيانات في العمل الإحصائي تشير إلى جميع المجالات والنواحي المتعلقة بمدى تلبية هذه البيانات لحاجة المستخدم واستجابتها لتوقعاته من حيث الأداء والمستوى والشكل والمضمون، بالإضافة إلى الدرجة العالية من الدقة للمعلومات في جميع مراحلها والتي تتسجم مع متطلبات مستخدمي البيانات ومنتخذي القرارات. وتعرف جودة البيانات من قبل مكتب الإحصاء

الأوروبي على أنها مجموعة من السمات والخواص في المنتج أو الخدمة الإحصائية التي تلبي حاجة المستخدم وتلبي رضاه. أما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعرف جودة البيانات ضمن الإطار العام لتقييم جودة البيانات (DQAF) ضمن عدد من الأبعاد والمستويات التي يتطلبها بلوغ مرحلة جودة البيانات و يستخدم قطاع دائرة الإحصاءات العامة المعايير والتصانيف والأدلة الإحصائية الدولية الآتية :

- التصنيف الدولي المقنن للتعليم (إسكد 97)
- الفهرس الرقمي لمسميات التخصصات في التصنيف الأردني المعياري للتعليم (المنار 2004)
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4).
- دليل التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO- 08)
- التصنيف المركزي للمنتجات CPC 2.0
- التعريف الجمركية HS code لنظام التجارة الخارجية

الملاحق (الخطة التنفيذية)

الهدف الاستراتيجي رقم 1: تعزيز دور الدائرة في قيادة النظام الاحصائي الأردني.

دائرة الإحصاءات العامة

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منحة)	الكلمة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018								
موازنة	50000				9		عدد الصلاحيات القياسية الجديدة	2019/12	2018/11	ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء وقسم الشؤون القانونية في الدائرة.	قانون احصاءات موافق مع التوجهات الاستراتيجية	- تحديث مواد القانون وفسق التوجهات الاستراتيجية لتطوير النظام الاحصائي بما يضمن الاستقلالية	1-1 تطوير اطار عمل مؤسسي قانوني لادارة البيانات بين مكونات النظام الاحصائي	
					3	صفر	عدد الوحدات الاحصائية المستحدثة في المؤسسات القطاعية.	2019/12	2018/8	وحدة التطوير والتخطيط الاستراتيجي ووزارة تطوير القطاع العام وديوان التشريع والرأي	هكل تنظيمي متقدم	- تطوير هكل تنظيمي بما يستجيب للعمليات الناشئة عن الأهداف الاستراتيجية.		
		1	1	1		7	عدد الوحدات الاحصائية المطورة	2022/12	2018/8		تقرير فجوات الاداء المؤسسي	- تقييم الأداء المؤسسي لمكونات النظام		
	بينون تكاليف						نسبة الاجاز في اعادة تطوير الهكل التنظيمي بما يتفق مع الاستراتيجية الجديدة 2022-2018	2018 /12	2016/8	مديرية ادارة البيانات				

الهدف الاستراتيجي رقم 2: تطوير المنهجيات والأساليب الاحصائية وكفايات العاملين.

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						الاطار الزمني للتنفيذ شهر / سنة	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة												
		2022	2021	2020	2019	2018	2017							
موازنة، منحة	34000	24	20	18	16	14	7 دورات	2022/12	2018/1	مركز التدريب الاحصائي	عدد المتدربين وعدد الدورات	- تعزيز دور مركز التدريب الاحصائي في دعم النظام الاحصائي	1- تنمية الموارد البشرية. 2-	
منحة موازنة	تغطي التكاليف ضمن موازنة المسوح التي يتم تحويلها.			100%	80%	50%	30%	2020/12	2018/1	عدد المسوح المنفذه الكروني	جميع المسوحات والتعدادات في الدارة تنفيذ الكروني	- استكمال تنفيذ المسوحات والتعدادات الكروني. - بناء قدرات الموظفين بالمدرية.		
موازنة	250000		100%	90%	80%	60%	30%	2021 /12	2018/1	نسبة العمليات المؤتمتة.	نسبة العمليات المؤتمتة.			
موازنة	10000	100%	95%	90%	85%	75%	70%	2022/12	2018/1	نسبة تطوير الموقع الالكتروني، والخزاني.	مديرية التحول الالكتروني	- تطوير معلومات ادارية - أنظمة معلومات مالية - أنظمة معلومات اتصال خارجي	- تطوير وسائل الاتصال الالكتروني مع مستخدمي ومنتجي البيانات. - استكمال امتدة العمليات المساندة.	2- التحول الالكتروني في تطبيق كافة العمليات المؤتمتة.
	بدون تكاليف		100%	90%	85%	80%	70%	2021/12	2018/1	عدد الموارد البشرية المساندة لكفايات العمل الاحصائي.	الموقعين الالكتروني والجغرافي	- تطوير عمليات النشر الالكتروني.		

الهدف الاستراتيجي رقم 2: تطوير المهنجات والأساليب الاحصائية وكفايات العاملين.

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتحفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتحفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
موازنة، منح	10000	6	6	6	6	6	-عدد الافكار الإبداعية المطبقة.	2022/12	2018/1	لجنة الابداع والابتكار	- حاضنة لالبداع والابتكار	- توفير حاضنة لالبداع والابتكار	2-3 تطبيق البسة لالبداع والابتكار في العمليات الاحصائية.	
منح	100000	1	1	1	1	1	-عدد دراسات المقارنة	2022/12	2018/1	مديرية المهنجات والابداح.	مذكرات تفاهم تقرير سنوي لتفاهم التقدم	عمل مذكرات تفاهم مع الاجوزة الاحصائية العربية والدولية - اجراء تقييم سنوي لمدى التقدم في الاتزام بالمعايير الممارسات الفضلى	2-4 تعزيز علاقات الشركة والمقارئة المعيارية مع الاجوزة الاحصائية - المطبقة لمعايير الممارسات الفضلى والمنظمات الدولية.	

الهدف الاستراتيجي رقم 3: تحسين مستوى رضا مستخدمي البيانات عن المنتجات الاحصائية .

مصدر التمويل (موازنة، موازنة)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالبنار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد ، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ شهر/ سنة	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018									
منح	25000	5	5	5	5	5	5	- عدد المتغيرات الجيدة المحذلة على العمليات الاحصائية.	2022/12	2018/1	- مديرية ادارة البيانات	التقرير السنوي للاحتياجات الوطنية من البيانات الاحصائية	- مسح سنوي لرصد الاحتياجات الوطنية مسن البيانات الاحصائية	1-3 رصد الاحتياجات الوطنية من البيانات الاحصائية .	3-2 تطوير السياسة الوطنية للنشر والافعال الى البيانات وفق أفضل الممارسات الدولية
موازنة ،منح	10000				50%	50%	صفر	-نسبة الالتزام بالسياسة الاحصائية	2019/6	2018/10	فريق وطني ومديرية ادارة البيانات	وثيقة السياسة الوطنية للنشر البيانات الاحصائية.	- اعداد سياسة نشر البيانات الاحصائية والافعال اليها . - اصصدار وثيقة السياسة وتعميمها والترعية بها.	3-2 تطوير السياسة الوطنية للنشر والافعال الى البيانات وفق أفضل الممارسات الدولية	
موازنة ، منح	15000	75%	72%	70%	68%	65%	62%	مستوى تحسن الوعي الاحصائي	2022/12	2018/1	مديرية العلاقات العامة	تقرير نتائج رأي المجتمع	- تصميم استطلاع رأي المجتمع - اعداد خطة تحسن تعتمد الدروس المستفادة من تقرير نتائج رأي المجتمع	3-3 رفع مستوى الوعي الاحصائي لدى المستخدمين وآراي العام	

الاستراتيجية الاحصائية لقطاع الطاقة
(2022 - 2018)

مقدمة

يسعدني ان اكتب هذه المقدمة المتعلقة بالخطة الاستراتيجية الاحصائية لقطاع الطاقة كجزء من عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي في الاردن كما اود ان اتقدم بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لقيامها بمشاركة وزارة الطاقة والثروة المعدنية في عملية تطوير واعداد الاستراتيجية الوطنية الاحصائية لهذا القطاع. اننا بحاجة إلى الكثير من الإحصاءات في قطاع الطاقة لاستخدامها كدليل لصنع واتخاذ القرارات وتطوير الخطط والسياسات المناسبة. واود الاشارة إلى الاحصاءات هامة أيضا لتنفيذ ورصد وتقييم أثر السياسات والخطط والقرارات على فاعلية و كفاءة واستدامة القطاع . وبناءا عليه فنحن بحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومتسقة بين المصادر العاملة في قطاع الطاقة في الاردن في الوقت المناسب، وسهولة الفهم والاستخدام.

الوضع الحالي للإحصاءات في الوزارة لا يلبي احتياجات القطاع . لذا فإن هذه الخطة لا تهدف إلى جعل التحسينات على جودة الإحصاءات التي يتم جمعها فقط بل أيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فإن الوزارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ودعوني اشكر فريق وزارتي الذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وايضا اتوجه بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لدعمها هذه العملية واشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع الطاقة الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية اعداد الخطة.

واثني على جهودكم جميعا لمساهمتم في انجاز هذه الخطة

وزير الطاقة

ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع الطاقة من اهم قطاعات الاقتصاد الاردني فهو العجلة المحركة لكافة القطاعات ويلعب دورا اساسيا في نموها وتقدمها، ويتضح هذا الامر من خلال الاهتمام المتزايد لمتخذي القرار والذين يسعون جاهدين الى تطويره وتحديثه بشتى الطرق والوسائل المتاحة. تشكل القيمة الفعلية لمستوردات مكونات هذا القطاع ما نسبته 96% من اجمالي المستوردات الكلية.

وتعتبر وزارة الطاقة والثروة المعدنية الجهة المسؤولة عن هذا القطاع بكل مكوناته وهي الجهة المخولة بانتاج الرقم الاحصائي الطاقوي وذلك من خلال اصدار ما يسمى بميزان الطاقة الاردني.

تم صياغة هذه الاستراتيجية وفق منهجية تشاركية وبالتشاور مع دائرة الاحصاءات العامة ، وبعد تحليل الوضع الحالي لقطاع الطاقة من منظور احصائي تبين وجود فجوات في اطار العمل المؤسسي بين مكونات القطاع وفجوات في التشريع ونقص في الوعي الاحصائي و نقص في الموارد والخبرات .مما انتج رؤية للاستراتيجية للوصول الى نظام احصائي داعم لاستدامة ونمو قطاع الطاقة .

واعتمدت الاستراتيجية مجموعة من الغايات التي تسعى الى تحقيق رسالتها ، وقيم جوهرية تتعلق بجودة وموثوقية النظام الاحصائي للقطاع ، وبلورة الاستراتيجية خمسة اهداف استراتيجية تتعلق بتطوير آليات الحصول على البيانات الاحصائية وتوحيد مصادرها وتطوير منهجيات جمعها ونشرها ضمن اطار عمل مؤسسي بين مكونات القطاع . ولأجل تحقيق هذه الاهداف وضعت خطة تنفيذية للاعوام الخمسة القادمة .

قائمة المختصرات

MEMR وزارة الطاقة والثروة المعدنية	EMRC هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	JAEC هيئة الطاقة النووية الاردنية
NEPCO شركة الكهرباء الوطنية	JPRCO شركة مصفاة البترول الاردنية	OPMCO شركات تسويق المنتجات النفطية
OJLA الشركة اللوجستية للمرافق النفطية الاردنية	NERC المركز الوطني لبحوث الطاقة	

2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
3	قائمة المختصرات
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 اهمية قطاع الطاقة
5	2.1 الاطار المؤسسي لقطاع الطاقة
6	3.1 دور الاحصاءات في قطاع الطاقة
6	2. تقييم الوضع الحالي لاحصاءات الطاقة
6	1.2 لماذا عملية التقييم
6	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
6	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
7	2.2.2 كيف يتم التقييم
7	3.2 النتيجة الرئيسية
7	1.3.2 التشريعات
7	2.3.2 الوعي الاحصائي
7	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
12	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
13	3. الاطار الاستراتيجي
13	1.3 الاسس الاستراتيجية
13	1.1.3 الرؤية
13	2.1.3 الرسالة
13	3.1.3 القيم الجوهرية
13	2.3 الاهداف الاستراتيجية
14	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
14	1.4 الخطة التنفيذية
15	2.4 الرقابة
15	3.4 الاستدامة
16	4.4 الموازنة والتمويل
17	الملاحق (الخطة التنفيذية)

تقديم

1.1 أهمية قطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة في الأردن من القطاعات الهامة والحيوية لتأثيره المباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية ولدوره الفاعل في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا فقد عمدت الحكومة الأردنية بالاستثمار بشكل كبير في قطاع الطاقة من خلال تطويره وتوسعته.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات بما يخص قطاع الطاقة الى بناء قاعدة بيانات احصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الادوات التقنية والانظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المتقدم بالإضافة الى التقارير الاحصائية البسيطة لكافة المستويات والشرائح. بالإضافة الى نشر الوعي بمفاهيم الاحصاء واهميته في قطاع الطاقة من خلال التدريب ونقل المعرفة.

هنالك إهتمام ملكي وحكومي في تطوير هذا القطاع خصوصا السعي نحو التحول إلى الطاقة المتجددة كمصدر استراتيجي للطاقة ضمن رؤية وطنية شاملة لتتويج مصادر الطاقة لتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية وتحسين محفزات البيئة الاستثمارية والتي تعتمد على كلف انتاجية ملائمة لتحقيق عوائد استثمارية مرضية من خلال خفض فاتورة الطاقة من الفاتورة الكلية لتكاليف انتاج السلع والخدمات .

2.1 الاطار المؤسسي لقطاع الطاقة

تعتبر وزارة الطاقة صاحبة الولاية في قطاع الطاقة من حيث رسم السياسة والتنظيم والرعاية والدعم، لمكونات القطاع والعاملين فيه وكذلك ، والخدمات المرافقة واللوجستية ووضع الخطط والدراسات اللازمة للتطوير ، وتمارس الوزارة مسؤولياتها ضمن منظومة من الدوائر والمؤسسات المرتبطة بوزير الطاقة وهي:

- وزارة الطاقة والثروة المعدنية
- هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
- هيئة الطاقة النووية الاردنية
- شركة الكهرباء الوطنية
- شركة مصفاة البترول الاردنية
- شركات تسويق المنتجات النفطية
- الشركة اللوجستية للمرافق النفطية الاردنية

3.1 دور الاحصاءات في قطاع الطاقة

مكونات قطاع الطاقة بحاجة الى الكثير من البيانات التي سوف تستخدم لدعم وصياغة السياسات والخطط وصانعي القرار والتقييم والتقارير عن التقدم التنموي. وبما ان عمل القطاع يميل الى المعاناة التي تتمثل في نقص جودة البيانات وسرعة الوصول الى البيانات المحدثة لبعض الوقت فان الوزارة قد وافقت على المشاركة في تصميم الاستراتيجية الوطنية للاحصاء من خلال تعهد دائرة الاحصاءات العامة باستخدام المنهج القطاعي وهذا المنهج ينطوي على اختيار عدد من القطاعات للمشاركة في تصميم الخطة الاحصائية لقطاعاتهم بعد تقييم وضع الاحصاءات في كل منها . وبالنسبة للقضايا المتقاطعة الناشئة من خطة هذا القطاع فانها تعتبر بمثابة حجر الاساس لتصميم الاستراتيجية الاحصائية الوطنية للقطاع ، حيث تعتبر البيانات الاحصائية مدخل مهم لقطاع الطاقة في دراسة وتحليل عوامل السوق وتقدير الاقتصادية الاستثمارية لنمو هذا القطاع ، كما وتساعد البيانات المخططين ورسمي السياسات وصانعي القرارات في اتخاذ اجراءات رشيدة وتوجيه الموارد الوطنية نحو تفعيل منتجات وخدمات القطاع ليصب ذلك في النهائي في رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني ، والدخل القومي الاجمالي وايجاد فرص عمل كجديدة ورفد السوق المحلي والخارجي بمنتجات منافسة وجديدة .

2.تقييم الوضع الحالي لاحصاءات الطاقة

2 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم بيانات قطاع الطاقة تاتي لعدة اسباب من بينها قياس ماهية البيانات المطلوبة وكيف يتم طلبها ومتى يتم طلبها وماهي البيانات المتوفرة ومصادرها وكيف يتم ادارة البيانات وكيف يتم معالجتها وكيفية استخدامها.

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف ؟

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

يتولى عملية التقييم فريق مكون من الاحصائيين العاملين في قطاع الطاقة بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بهدف تصميم الاستراتيجية الوطنية بحيث يقوم الفريق بتنظيم نشاطات التدريب على الاستراتيجية

بحيث تتضمن مواضيع التدريب تقييم الوضع الحالي للقطاع وتصميم خطة عمل احصائية وهذا يتم من خلال عقد ورشات تدريبية بدعم من دائرة الاحصاءات العامة.

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الاحصائية الدولية.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في الوزارة بشكل محدد (ما هو هذا التشريع) ؟ ويتم تبادل البيانات بناءً على مذكرات تفاهم مع الشركاء / مصادر البيانات بالإضافة الى المخاطبات الرسمية حسب الطلب.

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم دائرة الاحصاءات العامة بدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة. كما تقوم وزارة الطاقة بالتوعية بأهمية الرقم الاحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات احصائية رقمية ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في قطاع الطاقة بدرجة متوسطة . الأمر الذي يتطلب تخصيص أنشطة ملائمة لتحسين الوعي الاحصائي لدى مكونات القطاع بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بوصفها قائد النظام الاحصائي الاردني.

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

تعتبر الجهات ذات العلاقة بالرقم الاحصائي الطاقوي هي من ابرز المستخدمين بالاضافة الى صناع القرار وراسمي السياسات، المستثمرين في قطاع الطاقة وكذلك الدارسين والباحثين في مجال الطاقة.

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات الاداء في القطاع: بيئية، اقتصادية، تقنية.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط المستقبلية للقطاع.

تحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف من هذه البيانات كما يعتمد تحديد الاولوية بناءً على أولوية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة ولاحتراب مؤشرات الاداء للقطاع وتقدم العمل في المشاريع.

مصادر البيانات

ان ابرز مصادر البيانات لقطاع الطاقة هم مجموعة من الشركاء ابرزها ما يلي:

داخليا:

- موظفي دائرة الاحصاءات العامة
- موظفي وزارة الطاقة

خارجيا:

الشريك
1. شركة مصفاة البترول الاردنية
2. شركة الكهرباء الوطنية
3. المركز الوطني لبحوث الطاقة

ومما تجدر الاشارة اليه بان هناك نماذج يتم من خلالها طلب البيانات من الشركاء (منتجي البيانات) لكن لا يوجد معايير قياسية لكافة البيانات وبشكل خاص البيانات المتعلقة بقطاع الطاقة ويتم مراجعة هذه النماذج والبيانات حسب شكل وطريقة توفرها لدى الشركاء (منتجي البيانات).

اما فيما يتعلق بالتدريب للموظفين الذين يقومون بجمع البيانات الاحصائية فانه ليس هناك ضعف في التدريب المتخصص في المجال الاحصائي للكادر الوظيفي.

توقيت صدور البيانات

ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الاطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع في غاية الاهمية اذ ان من البديهي ان تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الاحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وانما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب ومن هنا يعتبر توقيت اصدار ونشر المنتج الاحصائي هو احد الابعاد والعناصر الاساسية لتقييم الجودة الاحصائية ، وعليه فان دائرة الاحصاءات العامة ملتزمة باصدار النتائج والتقارير الاحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ومن ضمنها مسح الطاقة ضمن جدول زمني محدد وواضح المعالم ليتسنى للمخططين ورسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

كما تقوم مختلف الجهات المعنية باصدار الارقام والبيانات الاحصائية المتعلقة بالقطاع في منتصف كل عام.

التطوير والادارة المؤسسية

ان العمل على تطوير هذا القطاع وتطوير بياناته المختلفة يتمثل بوجود ما يسمى بوحدة الاحصاء والمعلومات في وزارة الطاقة حيث يتمثل الوصف الوظيفي لها كما يلي:

- إعداد ميزان الطاقة سنوياً.
 - إصدار التقرير السنوي باللغتين العربية والانجليزية.
 - إصدار بروشور الطاقة الخاص باحصائيات الطاقة في الاردن سنوياً.
 - اجراء المسوحات الميدانية المتعلقة بالاستهلاك النهائي للطاقة في كافة القطاعات بشكل دوري.
 - إنتاج المؤشرات الخاصة بقطاع الطاقة.
 - تزويد كافة الجهات المحلية والدولية بالبيانات الاحصائية المتعلقة بقطاع الطاقة في الاردن بشكل دوري.
 - تعمل الوحدة كضابط ارتباط مع جهات محلية ودولية مثل المجلس الاعلى للسكان،أمانة عمان، دائرة الاحصاءات العامة، الصندوق الهاشمي، وكالة الطاقة الدولية، الاحصاءات الاوروبية، قسم الاحصاء في الامم المتحدة، الاسكوا، وغيرها.
 - المسؤولية مشتركة لنظام معلومات الطاقة بين وحدة الاحصاء والمعلومات لادامة تدفق البيانات وبين مديرية تكنولوجيا المعلومات لادامة النظام.
- حيث تعتبر هذه الوحدة بمرتبة المديرية المتخصصة لانتاج الارقام الطاقوية المختلفة وتعتبر اهدافها واضحة ومحددة بشكل يرضي الجميع، اما فيما يخص طبيعة الميزانية لهذه الوحدة/ المديرية فهي مرتبطة ضمن ميزانية وزارة الطاقة ويعتبر موظفو هذه الوحدة/ المديرية على درجة عالية من التدريب والفهم لطبيعة البيانات المستخدمة والمنتجة للرقم الاحصائي الطاقوي ويتم استخدام افضل البرامج الحاسوبية وكذلك الاجهزة للحصول على اعلى جودة في الرقم الاحصائي.

التنسيق

نظراً لتعدد وتنوع مصادر البيانات المكونة للرقم الاحصائي الطاقوي فان التنسيق ما بين هذه المصادر مطلوب وبدرجة عالية من المهنية حيث يوجد عدة وسائل للتنسيق ومن اهمها وجود ضباط ارتباط لمختلف الدوائر والمؤسسات والوزارات ذات العلاقة ووزارة الطاقة. وكذلك عقد الاجتماعات المختلفة والتواصل عبر وسائل الاتصال المختلفة مثل البريد الالكتروني والهاتف وغيرها. وخير دليل على هذا التعاون والتنسيق العلاقة التي ترتبط بها دائرة الاحصاءات العامة والوزارة وخصوصاً في مجال تبادل البيانات وكذلك الاستفادة من خبرة الدائرة فيما يخص الامور والجوانب الميدانية.

البرمجة الاحصائية

وزارة الطاقة والثروة المعدنية هي الجهة المسؤولة عن هذا القطاع، حيث تقوم الوزارة والممثلة بالوحدة/ المديرية (الاحصاء والمعلومات) باستخدام احدث البرامج الحاسوبية والبرمجيات المختلفة لانتاج الارقام الاحصائية المختلفة. ويتم تمويل هذه البرامج في بعض الاحيان من خلال ممولين خارجيين وجهات ذات علاقة بالرقم الاحصائي الطاقوي، اما ميزانية الوحدة المعنية بانتاج الرقم الاحصائي فهي تندرج تحت ميزانية الوزارة، كما يوجد هناك مشاريع مشتركة مع الاتحاد الاوروبي لتحسين طبيعة الرقم الاحصائي الطاقوي وبما يخدم كافة الاطراف .

ادارة البيانات

وفيما يتعلق بادارة البيانات فان هناك انظمة محوسبة لإدارة البيانات ويتم اعداد واصدار تقرير سنوي لقطاع الطاقة والذي يتضمن جداول احصائية ويتم اصداره بشكل سنوي ويتم نشره ورقياً و إلكترونياً.

جودة البيانات

نظراً لتتنوع مصادر البيانات والتي من اهمها ما تم ذكره في البداية فان المحاولات مستمرة لتحسين نوعية البيانات والارقام المنتجة وذلك من خلال استخدام احدث الاجهزة والبرامج الحاسوبية المختلفة وايضا القيام بتدريب الموظفين المختلفين والمعنيين بجمع وتحليل وانتاج الرقم الاحصائي الطاقوي، كما ساعد وجود ما يسمى بنظام معلومات الطاقة والذي يحوي العديد من المزايا المختلفة التي تهتم اصحاب العلاقة والشركاء في هذا القطاع الهام على تسهيل عملية الحصول على البيانات من خلال مصادرها الرئيسية.

وينتج قطاع الطاقة تقارير مختلفة تشتمل على بيانات للطاقة وأهمها التقرير السنوي وكذلك بروشور الطاقة الذي يشتمل على ميزان الطاقة والتي كان آخرها ميزان الطاقة عن عام 2016، وكذلك المسوحات التي تتعلق بالاستهلاك النهائي للطاقة في كافة القطاعات الاقتصادية، وهذه التقارير والبيانات تكون متاحة إما ورقيا أو الكترونيا وبالذات على موقع الوزارة الالكتروني. وتعتبر جودة البيانات مرتفعة مقارنة بغيرها من البيانات المنتجة.

الفجوات:

- نقص الوعي الاحصائي.
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الاحصائي.
- جزء كبير من البيانات لا تتوفر بالشكل والجودة المطلوبة.
- ضعف استجابة الشركاء لتزويد المستخدمين بالبيانات المطلوبة.

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - وجود دعم من الادارة العليا في الوزارة - وجود وحدة بمستوى مديريةية مسؤولة عن انتاج احصائيات الطاقة - توفر بنية تحتية تكنولوجية ملائمة - وجود كفاءات وخبرات متخصصة - وجود منهجيات للعمل الاحصائي - وجود نظام معلومات الطاقة 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص الكوادر البشرية المتخصصة في الاحصاء - ضعف تطبيق المعايير الدولية بشكل كامل - قوانين الطاقة لا تشمل على بنود تتعلق بالحصول على البيانات او المعلومات

الفرص	التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> - توفر فرص التدريب من الجهات الدولية - توفر المنح والمساعدات من المنظمات الدولية المانحة - تطور البرامج الاحصائية وسهولة الحصول عليها - وجود تعاون مستمر مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص 	<ul style="list-style-type: none"> - محدودية الموارد المالية المحلية - خصخصة قطاع الطاقة - تعدد مصادر البيانات والمعلومات - تسرب الكوادر البشرية بعد التدريب

3. الاطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

نظام احصائي داعم لاستدامة و نمو قطاع الطاقة .

2.1.3 الرسالة

تطوير آليات الحصول على البيانات الاحصائية اللازمة لقطاع الطاقة و توحيد مصادرها و انتاجها ونشرها بشكل مستدام وفق المعايير الدولية.

3.1.3 القيم الجوهرية

- التكاملية
- الشفافية
- الاحتراف
- العمل الجماعي
- التشاركية

2.3 الاهداف الاستراتيجية

- ادامة توفير البيانات الاحصائية المتعلقة بقطاع الطاقة.
- تطوير آليات الحصول على البيانات الاحصائية الخاصة بقطاع الطاقة.
- انتاج البيانات والمؤشرات الاحصائية وفق المعايير الدولية المتبعة.
- توحيد مصادر البيانات الاحصائية المتعلقة بقطاع الطاقة.
- تطوير نظام معلومات وطني لقطاع الطاقة .

الاهداف الرئيسية/ الاهداف الفرعية
الهدف 1: توفير البيانات والمعلومات الاحصائية المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل مستدام الهدف الفرعي 1/1 : تطوير وحدة احصائية
الهدف 2: تطوير آليات الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بقطاع الطاقة الهدف الفرعي 1/2 : تطوير آليات تزويد البيانات الاحصائية
الهدف 3: تطوير انتاج البيانات والمؤشرات الاحصائية وفق المعايير الدولية الهدف الفرعي 1/3 : تطوير المنهجيات والأساليب الاحصائية
الهدف 4: تفعيل نظام معلومات الطاقة ليصبح المرجع الوحيد الذي يشتمل على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع الهدف الفرعي 1/4 : تشغيل النظام بكامل طاقته من خلال ضباط الارتباط

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الاهمية ان يتم تنفيذ الخطة القطاعية الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الاطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للاحصاء ويجب ان يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمسة سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما ان اولويات جدول الانشطة يجب ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

ولاجل تنفيذ استراتيجية سلسة فان هناك خطة تنفيذية اعدت حسب الملحق في هذه الاستراتيجية وهذه الخطة تبين الخطوط العريضة للاجراءات التي يجب ان تتخذ من حيث متى ومن هو المسؤول عن انجاز هذه الخطة ايضا يوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

2.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من أن تنفيذها حسب ما هو مخطط. إذ أنه يشمل كلا من ملاحظة بسيطة لنتائج الأنشطة المنفذة ومنهجية جمع بيانات أكثر صرامة، وتوفير أساس للتقييم الدوري للخطة. ولذلك يجب ان تكون الرقابة على تنفيذ الخطة عملية مستمرة ويجب ان تشمل أهدافها ما يلي:

- ✓ تحديد ما إذا كان التنفيذ قد ركز على تحقيق الرؤية والرسالة للنظام الإحصائي في القطاع.
 - ✓ تسهيل استعراض عملية التنفيذ
 - ✓ تيسير التغذية الراجعة للإدارة والتي هي ضرورية لصنع القرار
 - ✓ التأكد من ان الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.
 - ✓ التأكد من ان الانشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الاختلالات في الحال.
 - ✓ التأكد من أن هناك انضباط مالي في تنفيذ الخطة.
- وهناك ثلاثة انماط من التقارير الرقابية يجب اخذها بعين الاعتبار:
- ✓ تقارير ربعية (داخلية)
 - ✓ تقارير سنوية (داخلية)
 - ✓ مراجعة منتصف الفترة (خلال عامين ونصف ويجب ان يتم من قبل دائرة الاحصاءات العامة)
- وفي نهاية الخطة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.

3.4 الاستدامة

- ان استدامة البرامج والأنشطة الاقتصادية يجب ان تضمن ما يلي:
- أ. بناء القدرات الاحصائية من خلال مغايرر البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كئب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات).
 - ب. المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.
 - ج. توثيق اجراءات العمل.
 - د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الاحصائي.

4.4 الموازنة والتمويل

ان موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية يجب ان توفر ما قيمته (1080000) دينار اردني خلال الخمسة سنوات وهذه الموازنة اعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية . ومن المتوقع بان تمويل تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية سيكون من خلال كلا من الحكومة والشركاء .

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: توفير البيانات والمعلومات الاحصائية المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل مستدام										وزارة الطاقة				
مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
منح	400000	20%	20%	20%	20%	10%	نسبة الانجاز	عدد المتدربين	2022/12	2018/1	وزارة الطاقة والشؤون المعنية	وحدة احصائية مؤهلة	-توظيف كوادر بشرية -توفير كافة الاحتياجات اللازمة للعمل مثل الحواسيب وملحقاتها -تدريب الكوادر البشرية على المهارات اللازمة	تطوير وحدة احصائية
		1	1	1	1	1								

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2: تطوير آليات الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بقطاع الطاقة

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	القيمة المستهدفة					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			شهر / سنة	تاريخ الانتهاء				
منح	20000	%20	%20	%20	%20	%20	%0	نسبة الانجاز . -عدد ضباط الارتباط المدربين.	2022/1	2018/1	وزارة الطاقة والثروة المعدنية ومؤسسات القطاع	آلية تزويد مقدمة	-التواصل مع الجهات ذات العلاقة البيانات - تحديد نماذج المعلومات -المراسلات الخاصة بالموضوع - التنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة وتحديد ضباط الارتباط تدريب ضباط الارتباط	تطوير آليات تزويد البيانات الإحصائية
		2	2	2	2	2	0							

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 3: تطوير انتاج البيانات ومؤشرات الاحصائية وفق المعايير الدولية

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتحقيق بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتحقيق		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة								سنة / شهر	تاريخ الانتهاء				
منح	10000	2022	2021	2020	2019	2018	0	-نسبة المنهجات المطورة -نسبة المعايير الدولية المطبقة	2022/12	2019/1	وزارة الطاقة والثروة المعدنية ومؤسسات القطاع	منهجات مطورة	عقد اجتماع يضم كافة المعنيين بقطاع الطاقة للترافق على المؤشرات والتعرف على المعايير الدولية وتحديد المؤشرات الاحصائية في قطاع الطاقة وتعرفها حسب المعايير الدولية	تطوير المنهجات والأساليب الاحصائية	
		%40	%30	%20	%10	0	0								

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقمه : تفعيل نظام معلومات الطاقة ليصبح المرجح الوحيد الذي يشتمل على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد ، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
منح	20000	2022	2021	2020	2019	2018	0	نسبة الانجاز	2022	2020/1	وزارة الطاقة والثروة المعدنية ومؤسسات القطاع	نظام مغل	تعيين ضباط ارتباط من كافة الجهات ذات العلاقة في مؤسسات القطاع وغيره	تشغيل النظام بكامل طاقته من خلال ضباط الارتباط

الاستراتيجية الاحصائية لقطاع النقل

(2022 - 2018)

مقدمة

يسعدني ان اكتب هذه المقدمة المتعلقة بالخطة الاستراتيجية الاحصائية لقطاع النقل كجزء من عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي في الاردن كما اود ان اتقدم بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لقيامها بمشاركة وزارة النقل في عملية تطوير واعداد الاستراتيجية الوطنية الاحصائية لهذا القطاع. اننا بحاجة إلى الكثير من الإحصاءات في قطاع النقل لاستخدامها كدليل لصنع واتخاذ القرارات وتطوير الخطط والسياسات المناسبة. واود الاشارة إلى الاحصاءات هامة أيضا لتنفيذ ورصد وتقييم أثر السياسات والخطط والقرارات على فاعلية و كفاءة واستدامة القطاع . وبناءا عليه فنحن بحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومتسقة بين المصادر (الاحصاءات التي تم تجميعها من المصادر المختلفة) في الوقت المناسب، وسهلة الفهم والاستخدام.

الوضع الحالي للإحصاءات في الوزارة لا يلبي احتياجاتنا من البيانات . لذا فإن هذه الخطة لا تهدف إلى جعل التحسينات على جودة الإحصاءات التي يتم جمعها فقط بل أيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فان الوزارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ودعوني اشكر فريق وزارتي الذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وايضا اتوجه بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لدعمها هذه العملية واشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع النقل الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية اعداد الخطة.

واثني على جهودكم جميعا لمساهمتم في انجاز هذه الخطة

وزير النقل

ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع النقل قطاعا حيويا داعما للاقتصاد الاردني و اساسيا في تطوير القطاعات الاخرى و نظرا لازدياد الطلب على البيانات الاحصائية التي لها الاثر في تقييم القطاعات الاقتصادية فقد تعددت مصادر انتاج هذه البيانات مما دعت الحاجة الى استحداث قاعدة بيانات احصائية موحدة عن الانشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها قطاع النقل .

ولمواكبة الطلب المتزايد على البيانات الاحصائية كان لا بد من اعداد هذه الاستراتيجية لانتاج البيانات الاحصائية الموحدة حول أنشطة النقل التي تساعد في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع .

تم صياغة هذه الاستراتيجية وفق منهجية تشاركية وبالتشاور مع دائرة الاحصاءات العامة ، وبعد تحليل الوضع الحالي لقطاع النقل من منظور احصائي تبين وجود فجوات في اطار العمل المؤسسي بين مكونات القطاع وفجوات في التشريع ونقص في الوعي الاحصائي و نقص في الموارد والخبرات .مما انتج رؤية للاستراتيجية للوصول الى مركز معرفي وطني ومرجعي لقطاع النقل .

واعتمدت الاستراتيجية مجموعة من الغايات التي تسعى الى تحقيق رسالتها ، وقيم جوهرية تتعلق بجودة وموثوقية النظام الاحصائي للقطاع ، وبلورة الاستراتيجية ثلاثة اهداف استراتيجية تتعلق ببناء القدرات وتطوير الشراكات والتحديث والتحسين . ولاجل تحقيق هذه الاهداف وضعت خطة تنفيذية للاعوام الخمسة القادمة .

قائمة المختصرات

JMC	الهيئة البحرية الاردنية	GAM	امانة عمان الكبرى	DoS	دائرة الاحصاءات العامة
JAC	شركة المطارات الاردنية	AAC	شركة العقبة للمطارات	ASEZA	سلطة منطقة العقبة
NAFITH	شركة نافذ للخدمات	ACT	شركة ميناء حاويات العقبة	ADC	شركة تطوير العقبة
JHR	مؤسسة الخط الحديدي	DVLD	إدارة ترخيص السواقين	AIG	مجموعة المطار الدولي
CARC	هيئة تنظيم الطيران	ARC	مؤسسة سكة حديد العقبة	ACP	شركة العقبة لإدارة وتشغيل
JC	دائرة الجمارك الاردنية	MPWH	وزارة الأشغال العامة	LTRC	هيئة تنظيم النقل البري

قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
3	قائمة المختصرات
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 اهمية قطاع النقل
5	2.1 الاطار المؤسسي لقطاع النقل
6	3.1 دور الاحصاءات في قطاع النقل
7	2. تقييم الوضع الحالي لاحصاءات النقل
7	1.2 لماذا عملية التقييم
7	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
7	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
7	2.2.2 كيف يتم التقييم
7	3.2 النتيجة الرئيسية
7	1.3.2 التشريعات
8	2.3.2 الوعي الاحصائي
8	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
13	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
14	3. الاطار الاستراتيجي
14	1.3 الاسس الاستراتيجية
14	1.1.3 الرؤية
14	2.1.3 الرسالة
14	3.1.3 القيم الجوهرية
14	2.3 الاهداف الاستراتيجية
16	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
16	1.4 الخطة التنفيذية
16	2.4 الرقابة
17	3.4 الاستدامة
17	4.4 الموازنة والتمويل
18	الملاحق (الخطة التنفيذية)

تقديم

1.1 أهمية قطاع النقل

يعد قطاع النقل في الأردن من القطاعات الهامة والحيوية لتأثيره المباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية ولدوره الفاعل في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك دوره في توفير النقل الآمن ورفع مستوى السلامة وتعزيز دور الأردن كحلقة وصل وعبور على المستوى الإقليمي، لذا عمدت الحكومة الأردنية بالاستثمار بشكل كبير في قطاع النقل في العقد الماضي من خلال تطوير وتوسعة قطاع الطرق الذي يمثل العمود الفقري لمنظومة النقل الوطنية، مما أدى إلى تطوير النقل الحضري وتحسين الصناعة اللوجستية، وفي الوقت ذاته، فقد باشر الأردن بعملية تحرير قطاع النقل عن طريق فتح السوق أمام الشركات الخاصة المتخصصة بخدمات النقل من جهة، وتشجيع انخراط القطاع الخاص عموماً من جهة أخرى.

تهدف الاستراتيجية الاحصائية لقطاع النقل الى بناء قاعدة بيانات احصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الادوات التقنية والانظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المتقدم (Data Analysis and Data Mining) وتصميم انظمة نماذج النقل (Transport Modeling) والتنبؤ (Forecasting) بالإضافة الى التقارير الاحصائية البسيطة لكافة المستويات والشرائح. بالإضافة الى نشر الوعي بمفاهيم الاحصاء واهميته في قطاع النقل من خلال التدريب ونقل المعرفة.

2.1 الاطار المؤسسي لقطاع النقل

تعتبر وزارة النقل صاحبة الولاية في قطاع النقل من حيث رسم السياسة والتنظيم والرعاية والدعم، وذلك لوسائل النقل والمعدات الثابتة والمتحركة والعاملين والخدمات المرافقة واللوجستية ووضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير قطاع النقل وقد مارست الوزارة مسؤولياتها ضمن منظومة من الدوائر والمؤسسات حيث ترتبط بوزير النقل وفقاً لنظام ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة (6) ستة مؤسسات ودوائر وهيئات حكومية ذات شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري ولها مجالس إدارتها (باستثناء دائرة الأرصاد الجوية وهيئة تنظيم الطيران المدني) وهي:

- هيئة تنظيم الطيران المدني.
- مؤسسة سكة حديد العقبة.
- مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الأردني.

- دائرة الأرصاد الجوية.
- هيئة تنظيم النقل البري.
- الهيئة البحرية الأردنية

والوزارة أيضاً معنية بمتابعة أعمال شركات النقل العربية المشتركة والتي تساهم فيها الحكومة الأردنية، وهذه الشركات هي:

- الشركة الأردنية السورية للنقل البري وتتخذ من مدينة عمان مقراً لها.
- شركة الجسر العربي للملاحة وتتخذ من مدينة العقبة مقراً لها.

3.1 دور الاحصاءات في قطاع النقل

تحتاج الوزارة وشركائها من اجل القيام بوظائفهم الى الكثير من البيانات عن القطاع التي سوف تستخدم لدعم وصياغة السياسات والخطط وصانعي القرار والتقييم والتقارير عن التقدم التتموي.

وبما ان عمل القطاع يميل الى المعاناة التي تتمثل في نقص جودة البيانات وسرعة الوصول الى البيانات المحدثة لبعض الوقت فان الوزارة قد وافقت على المشاركة في تصميم الاستراتيجية الوطنية للاحصاء من خلال تعهد دائرة الاحصاءات العامة باستخدام المنهج القطاعي وهذا المنهج ينطوي على اختيار عدد من القطاعات لتصميم الخطة الاحصائية للقطاع بعد تقييم وضع الاحصاءات في هذا القطاع. وبالنسبة للقضايا المتقاطعة الناشئة من خطة هذا القطاع فانها تعتبر بمثابة حجر الاساس لتصميم الاستراتيجية الوطنية للقطاع.

وتاليا فصل توضيحي لتقييم الوضع الحالي لاحصاءات القطاع.

إن اتخاذ القرارات ووضع السياسات المنظمة والمطورة والداعمة لهذا القطاع تتطلب التخطيط الشامل والمتكامل للقطاع ، وهذا يحتاج إلى قاعدة بيانات محدثة لكافة المتغيرات المؤثرة في عمليات القطاع ، لذا فإن إتخاذ قرارات دونما الاستناد لمعلومات حديثة وكافية ستزيد من فرص الخطأ ووضع الموارد في غير مكانها وإلى الاضرار ، بالنهاية ، بمصالح مكونات القطاع من شركاء ومشغلين ومستفيدين .

وتغدو أهمية الاحصاءات جلية في مجال القرارات المتعلقة بدراسة عوامل السوق المؤثرة في القطاع وما ينتج عنها من أطر تنظيمية وسياسات عامة إضافة لمتطلبات الاستثمار ودخول مشغلين جدد وحظر التنافسية وإزالة العوائق القائمة امام دخول السوق وتطوير منتجات جديدة .

2.تقييم الوضع الحالي لاحصاءات النقل

1.2 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم بيانات قطاع النقل تاتي لعدة اسباب من بينها قياس ماهية البيانات المطلوبة وكيف يتم طلبها ومتى يتم طلبها وماهي البيانات المتوفرة ومصادرها وكيف يتم ادارة البيانات وكيف يتم معالجتها وكيفية استخدامها.

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف ؟

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

يتولى عملية التقييم فريق مكون من الاحصائيين العاملين في قطاع النقل بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بهدف تصميم الاستراتيجية الوطنية بحيث يقوم الفريق بتنظيم نشاطات التدريب على الاستراتيجية بحيث تتضمن مواضيع التدريب تقييم الوضع الحالي للقطاع وتصميم خطة عمل احصائية وهذا يتم من خلال عقد ورشات تدريبية بدعم من دائرة الاحصاءات العامة.

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الاحصائية الدولية.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

لا يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في الوزارة بشكل محدد ويتم تبادل البيانات بناءً على مذكرات تفاهم مع الشركاء / مصادر البيانات بالإضافة الى المخاطبات الرسمية حسب الطلب.

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم دائرة الاحصاءات العامة بدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة. كما تقوم وزارة النقل بالتوعية بأهمية الرقم الاحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات احصائية رقمية ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في قطاع النقل بدرجة متوسطة . الأمر الذي يتطلب تخصيص أنشطة ملائمة لتحسين الوعي الاحصائي لدى مكونات القطاع بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بوصفها قائد النظام الاحصائي الاردني.

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

ان اهم فئات مستخدمي البيانات هم صناع القرار وراسمي السياسات، و المستثمرين في قطاع النقل، والباحثين في مجال النقل.

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات الاداء في القطاع: بيئية، اقتصادية، تقنية.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بحركة النقل، اسطول النقل، البنية التحتية، العمالة، البيانات المالية وحجم الاستثمار في القطاع.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط المستقبلية للقطاع.

تحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها

يتم تحديد البيانات حسب طبيعة الحاجة لها كما تحدد الاولوية بناءً على اهمية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة و ذلك لاحتساب مؤشرات الاداء للقطاع وتقدم العمل في المشاريع.

مصادر البيانات

ان ابرز مصادر البيانات الاحصائية لقطاع النقل هم مجموعة من الشركاء الداخليين والخارجيين وفق ما يلي:

داخليا:

- موظفي دائرة الاحصاءات العامة
- موظفي وزارة النقل

خارجيا:

الشريك	
Greater Amman	1- امانة عمان الكبرى
	2- دائرة الاحصاءات العامة
Jordan	3- دائرة الارصاد الجوية
	4- دائرة الجمارك الاردنية
Jordan	5- الهيئة البحرية الاردنية
Aqaba Special	6- سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
Aqaba	7- شركة العقبة للمطارات
Jordan	8- شركة المطارات الاردنية
Aqaba	9- شركة تطوير العقبة
Aqaba	10- شركة ميناء حاويات العقبة
Nafith	11- شركة نافذ للخدمات اللوجستية
Airport	12- مجموعة المطار الدولي
Drivers and Vehicles	13- إدارة ترخيص السواقين والمركبات/ مديرية الامن العام
Jordan Hijaz	14- مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الاردني
Aqaba Company for Ports	15- شركة العقبة لإدارة وتشغيل الموانئ (مؤسسة الموانئ سابقاً)
Aqaba	16- مؤسسة سكة حديد العقبة
Civil Aviation	17- هيئة تنظيم الطيران المدني
Land Transport	18- هيئة تنظيم النقل البري
Ministry of Public Works	19- وزارة الاشغال العامة والاسكان

ومما تجدر الاشارة اليه وجود نماذج يتم من خلالها طلب البيانات من الشركاء (منتجي البيانات) لكن لا يوجد معايير قياسية لكافة البيانات وبشكل خاص البيانات المتعلقة بقطاع النقل البري، ويتم مراجعة هذه النماذج والبيانات حسب شكل وطريقة توفرها لدى الشركاء (منتجي البيانات).

اما فيما يتعلق بتدريب الموظفين الذين يقومون بجمع البيانات الاحصائية فان هناك ضعف في التدريب المتخصص في المجال الاحصائي للكادر الوظيفي في بعض الجهات، ولكن فيما يتعلق بتدريب الباحثين الذين يقومون بجمع بيانات المسوح في دائرة الاحصاءات العامة فانه يتم تدريبهم بصورة دورية لتاهيلهم للقيام بهذه المهمة.

توقيت صدور البيانات

ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الاطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع في غاية الاهمية اذ ان من البديهي ان تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الاحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وانما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب ومن هنا يعتبر توقيت اصدار ونشر المنتج الاحصائي هو احد الابعاد والعناصر الاساسية لتقييم الجودة الاحصائية ، وعليه فان دائرة الاحصاءات العامة ملتزمة باصدار النتائج والتقارير الاحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ومن ضمنها مسح النقل ضمن جدول زمني محدد وواضح المعالم ليتسنى للمخططين ورسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

كما تقوم مختلف الجهات المعنية باصدار الارقام والبيانات الاحصائية المتعلقة بالقطاع في بداية كل عام.

التطوير والادارة المؤسسية

هناك بعض المؤسسات في القطاع لديها وحدة او قسم متخصص بالإحصاء والبعض الآخر لا يتوفر لديه مثل هذا القسم او الوحدة ولكن في غالبية الاحيان فان هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في المجال الاحصائي، كما ان مستوى هذه الوحدات والاقسام متفاوت ما بين الوزارة والهيئات المرتبطة بها.

وبالنسبة لتحديد اهداف الوظيفة الاحصائية في هذا القطاع فهي متفاوتة ما بين الوزارة والهيئات المرتبطة بها. كما ترتبط الاهداف الاحصائية من خلال تبني مشاريع تساهم في توفير أنظمة احصائية متقدمة ضمن الخطط الاستراتيجية للقطاع بالإضافة الى تأهيل الكوادر البشرية.

وفيما يتعلق بالمخصصات المالية فانه لا يتم رصد مخصصات مالية بشكل دوري ومتكرر لخدمة العمل الاحصائي لكن يتم رصدها للمشاريع التي تحتاج الى مسوحات احصائية وذلك قبل المباشرة بتنفيذها ضمن بند الدراسات او غيرها أو من خلال رصد مخصصات لتطوير أنظمة تقنية تساعد في العمل الاحصائي.

اما بالنسبة للكوادر الوظيفية فان هناك ضعف في الكادر الوظيفي المختص والمؤهل في مجال الاحصاء وهو ايضا متفاوت في المستوى ما بين جهة واخرى.

كما ويتوفر في الوزارة ومعظم الهيئات والمؤسسات بنية اساسية لتكنولوجيا المعلومات ومن حيث المستوى فيمكن تقييمها بدرجة جيدة جداً (Very Good) ولكن هناك تفاوت بين هذه المؤسسات في مستوى هذه البنية.

التنسيق

يتم التنسيق ما بين مستخدمي البيانات ومنتجي البيانات من خلال مذكرات التفاهم والمخاطبات الرسمية وغيرها من الاجراءات المتبعة في الدوائر والوزارات والهيئات المختلفة، ويتم التنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة في حال الحاجة الى طلب بيانات احصائية أو مسوحات لتنفيذ مشاريع القطاع بالإضافة الى الحصول

على البيانات والنشرات الدورية التي تصدرها دائرة الإحصاءات العامة، ويتم التنسيق مع القطاعات الأخرى حسب الحاجة من خلال مذكرات التفاهم والكتب الرسمية. ومن الجدير بالذكر بان هناك 16 مذكرة تفاهم موقعة مع الشركاء في مشروع بنك المعلومات لتبادل البيانات ضمن هذا المشروع بالإضافة الى وجود لجان مؤقتة لتبادل البيانات حسب المشاريع والخطط. وبخصوص تنفيذ بعض المسوحات واحتساب مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي فانه يتم استشارة دائرة الإحصاءات العامة لهذه الغاية .

البرمجة الإحصائية

يتم تجميع البيانات الإحصائية بموجب مخاطبات رسمية ومذكرات تفاهم ولا يوجد إطار قانوني للحصول على البيانات، كما يتم جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمسوح التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة بموجب قانون الإحصاءات العامة رقم 12 لسنة 2012. فقد نص القانون على أن تقوم الدائرة بجمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المملكة، وترتبط دائرة الإحصاءات العامة بوزير التخطيط والتعاون الدولي وتعتبر الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من المستجيبين .

اما بالنسبة لقيمة الميزانية السنوية الممولة من الحكومة للعمليات الإحصائية في القطاع فانه لا يتم رصد مخصصات مالية بشكل مباشر للبيانات الإحصائية ولكن يتم رصدها للمشاريع التي تحتاج الى مسوحات إحصائية قبل المباشرة بتنفيذها ضمن بند الدراسات او غيرها. وفيما يتعلق بالمولين الذين قاموا بدعم إحصاءات القطاع فقد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم لتنفيذ مشروع بنك المعلومات وبعض الدراسات الخاصة بالقطاع.

ادارة البيانات

وفيما يتعلق بادارة البيانات فان هناك نظام محوسب لإدارة البيانات ضمن مشروع بنك المعلومات ويتم اعداد واصدار تقرير سنوي لقطاع النقل والذي يتضمن جداول احصائية ، وكان آخر هذه التقارير ما صدر عن دائرة الإحصاءات العامة ووزارة النقل لعامي 2015 و 2016 وقد نشرت ورقياً و إلكترونياً.

جودة البيانات

يستخدم قطاع النقل الجوي والبحري المعايير التصنيفية والادلة الإحصائية بشكل افضل من باقي القطاعات كما ان قطاع النقل البري من اقل القطاعات استخداماً لهذه المعايير ، وبالنسبة لتقييم مستوى جودة البيانات فانه يمكن القول بانه متوسط الجودة.

اما المعايير التصنيفية المستخدمة فهي:

- التصنيفات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)
- دليل مصطلحات مشروع ميدستات بشكل جزئي

- تصنيفات منظمة النقل البحري الدولية IMO بشكل جزئي
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4).

الفجوات:

- نقص الوعي الاحصائي.
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الاحصائي.
- جزء كبير من البيانات لا تتوفر بالشكل والجودة المطلوبة.
- ضعف استجابة الشركاء لتزويد المستخدمين بالبيانات المطلوبة.
- نقص الوعي باستخدام التقنيات والمفاهيم الجديدة مثل البيانات الهائلة (Big Data) والبيانات المفتوحة (Open Data).

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>1- توفر بنية تحتية تكنولوجية جديدة جداً في مؤسسات قطاع النقل.</p> <p>2- دعم وإدراك من الإدارة العليا لأهمية الأنظمة الإحصائية والمعلوماتية.</p> <p>3- وجود كوادر فنية مؤهلة في مجال تقنية المعلومات</p> <p>4- توفير دورات تدريبية متخصصة في مجال النقل بأنماطه</p>	<p>1- نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الإحصاء.</p> <p>2- عدم وجود وحدات متخصصة في مجال الإحصاء.</p> <p>3- نقص التمويل اللازم لدعم الأنظمة الإحصائية والمعلوماتية.</p> <p>4- نقص الوعي بالمفاهيم الإحصائية وأهميتها.</p> <p>5- عدم توفر البيانات بالوقت والجودة والشكل المطلوبين.</p> <p>6- نقص في بعض البيانات المتعلقة بقطاع النقل.</p> <p>7- ضعف في توحيد المعايير القياسية (Standards) للمصطلحات الإحصائية وطرق القياس وتطبيق المنهجيات والإحصائيات الموصى بها من قبل الهيئات الدولية ذات العلاقة.</p> <p>8- تعدد الجهات التي تنتج البيانات وتضارب البيانات بينها في بعض الأحيان.</p> <p>9- ارتفاع معدل الدوران الوظيفي بين العاملين في مجال الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات</p>

الفرص	التهديدات
<p>1- التقدم التكنولوجي في جمع وإدارة البيانات وادوات التحليل الإحصائي.</p> <p>2- زيادة الطلب على البيانات والمعلومات الإحصائية.</p> <p>3- اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بالبيانات الإحصائية والنظام الإحصائي في الأردن.</p> <p>4- الاهتمام الحكومي في متابعة ومراقبة ترتيب الأردن ضمن التصنيفات الدولية بناءً على التقارير الإحصائية وتقارير التنافسية الدولية.</p> <p>5- الدعم من كافة المستويات في الدولة الأردنية لضرورة توفير البيانات الإحصائية لمُتخذي القرار ورسمي السياسات الداعمة لسياسة الشفافية.</p> <p>6- الاهتمام بعض الجهات الخارجية لتقديم الدعم الفني والمالي</p>	<p>1- التغيير المستمر في الإدارة العليا.</p> <p>2- ضعف الأطار المؤسسي والتشريعي الذي يضمن التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات واستمرارية تدفق البيانات.</p> <p>3- تعدد مصادر البيانات اتساع نطاق توزيعها خارج الأطار المؤسسي لقطاع النقل.</p> <p>4- عدم وجود تصنيف معتمد وواضح لدى الجهات منتجة البيانات يحدد البيانات التي بالإمكان توزيعها واستخدامها من قبل المستخدمين.</p>

3. الاطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

مركز معرفي وطني و مرجعي لقطاع النقل.

2.1.3 الرسالة

انتاج وتوفير البيانات الاحصائية الشاملة والدقيقة ذات الجودة و الملبيية لاحتياجات المخططين وراسمي السياسات و متخذي القرارات في قطاع النقل وفق احدث التطبيقات الالكترونية والمنهجيات الاحصائية المستخدمة من فريق عمل مؤهل وضمن اطار تشريعي ملائم و محفز لكافة مكونات القطاع.

3.1.3 القيم الجوهرية

- التكاملية
- الشفافية
- الاحتراف
- العمل الجماعي
- التشاركية

2.3 الاهداف الاستراتيجية

- 1- بناء القدرات المؤسسية للعمليات الاحصائية في قطاع النقل
- 2- تحسين كفاءة و فاعلية الشراكة بين منتجي و مستخدمي البيانات الاحصائية في قطاع النقل
- 3- تطوير سياسات وطنية في مجال انتاج البيانات الاحصائية في مجال النقل و تبويبها و تحليلها و نشرها
- 4- الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات و الادوات التقنية في جمع و تحليل و نشر البيانات

الاهداف الرئيسية/ الاهداف الفرعية

الهدف 1: بناء القدرات المؤسسية للعمليات الاحصائية في قطاع النقل

1-1 تأسيس وحدة إدارية متخصصة بالإحصاء

2-1 توظيف كوادر بشرية متخصصة في الاحصاء

3-1 تنمية الكفايات الوظيفية للموارد البشرية وفق المنهجيات والتقنيات المستحدثة

الهدف 2: تحسين كفاءة وفاعلية الشراكة بين منتجي ومستخدمي البيانات الاحصائية في قطاع النقل

1-2 توسيع نطاق التعاون بين مكونات القطاع وفقا للاحتياجات الاحصائية

2-2 تطوير إطار تشريعي وطني لمأسسة الشراكة بين منتجي ومستخدمي البيانات

الهدف 3: تطوير سياسات وطنية في مجال انتاج البيانات الاحصائية في مجال النقل وتبويبها وتحليلها ونشرها

1-3 مراجعة وتطوير السياسات الوطنية في مجال انتاج وتوظيف البيانات الاحصائية في مجال النقل وفقا للمرجعيات الدولية .

2-3 تبني معايير قياسية في مجال تحديد مصطلحات النقل وتفسيرها.

الهدف 4: الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات والادوات التقنية في جمع وتحليل ونشر البيانات

1-4 استكمال تطوير بنك معلومات قطاع النقل الاردني

2-4 إدخال أدوات تقنية جديدة في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الاهمية ان يتم تنفيذ الخطة القطاعية الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الاطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للاحصاء ويجب ان يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمسة سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما ان اولويات جدول الانشطة يجب ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

ولاجل تنفيذ استراتيجية سلسة فان هناك خطة تنفيذية اعدت حسب الملحق في هذه الاستراتيجية وهذه الخطة تبين الخطوط العريضة للاجراءات التي يجب ان تتخذ من حيث متى ومن هو المسؤول عن انجاز هذه الخطة ايضا يوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

2.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من أن تنفيذها حسب ما هو مخطط. اذ أنه يشمل كلا من ملاحظة بسيطة لنتائج الأنشطة المنفذة ومنهجية جمع بيانات أكثر صرامة، وتوفير أساس للتقييم الدوري للخطة. ولذلك يجب ان تكون الرقابة على تنفيذ الخطة عملية مستمرة ويجب ان تشمل أهدافها ما يلي:

- ✓ تحديد ما إذا كان التنفيذ قد ركز على تحقيق الرؤية والرسالة للنظام الإحصائي في القطاع.
- ✓ تسهيل استعراض عملية التنفيذ
- ✓ تيسير التغذية الراجعة للإدارة والتي هي ضرورية لصنع القرار
- ✓ التأكد من ان الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.
- ✓ التأكد من ان الانشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الاختلالات في الحال.
- ✓ التأكد من أن هناك انضباط مالي في تنفيذ الخطة.

وهناك ثلاثة انماط من التقارير الرقابية يجب اخذها بعين الاعتبار:

✓ تقارير ربعية (داخلية)

✓ تقارير سنوية (داخلية)

✓ مراجعة منتصف الفترة (خلال عامين ونصف ويجب ان يتم من قبل دائرة الاحصاءات العامة)

وفي نهاية الخطة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.

3.4 الاستدامة

ان استدامة البرامج والانشطة الاقتصادية يجب ان تضمن ما يلي:

أ. بناء القدرات الاحصائية من خلال مفايير البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كئب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات).

ب. المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.

ج. توثيق اجراءات العمل.

د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الاحصائي.

4.4 الموازنة والتمويل

ان موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية يجب ان توفر ما قيمته (385000) دينار اردني خلال الخمسة سنوات

وهذه الموازنة اعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية. ومن المتوقع بان تمويل تنفيذ هذه

الخطة الاستراتيجية سيكون من خلال كلا من الحكومة والشركاء.

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: بناء القدرات المؤسسية للعمليات الاحصائية في قطاع النقل

وزارة النقل

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي		
		القيمة المستهدفة					قيمة الأساس 2017	المؤشر	تاريخ الانتهاء					شهر / سنة	تاريخ البدء
		2022	2021	2020	2019	2018									
	0						0	نسبة إنجاز الدراسة	2018/12	2018/6	مديرية التطوير المؤسسي والموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة تطوير القطاع العام	دراسة	دراسة الهيكل التنظيمي لتأسيس وحدة إدارية للإحصاء	1-1 تأسيس وحدة إدارية متخصصة بالإحصاء	
	0				100%	0%	0	وحدة إدارية للإحصاء	2019/12	2019/1	مديرية التطوير المؤسسي والموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة تطوير القطاع العام ودائرة الإحصاءات العامة	إنشاء الوحدة الادارية	تطبيق مخرجات وتوصيات دراسة تأسيس وحدة إدارية للإحصاء		
					100%	0	نسبة إنجاز الوثيقة	2019/12	2019/1	مديرية التطوير المؤسسي والموارد البشرية بالتنسيق مع وزارة تطوير القطاع العام ودائرة الإحصاءات العامة	وثيقة الاوصاف الوظيفية	إعداد الاوصاف الوظيفية والمؤهلات المطلوبة	1-2 توظيف كوادر بشرية متخصصة في الاحصاء		
							عدد الموظفين المعيّنين	2022/12	2019/1	مديرية التطوير المؤسسي والموارد البشرية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية	تعيين الموظفين	تعيين الكوادر البشرية المطلوبة			
	25%	25%	50%	0	0	0	عدد الموظفين المعيّنين								

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: بناء القدرات المؤسسية للعمليات الاحصائية في قطاع النقل

وزارة النقل

مصدر التمويل (موازنة، موازنة + منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							سنة	شهر				
		2022	2021	2020	2019	2018		تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء					
					100%		0	خطة مقرة	2019/6	2019/1	مديرية التطوير المؤسسي والموارد البشرية بالتنسيق مع دائرة الاحصاءات والمديرية المعنية	الخطة التدريبية	إعداد خطة تدريبية لتنمية الكفاءات الوظيفية	3-1 تنمية الكفاءات الوظيفية للموارد البشرية وفق المنهجيات والتقنيات المستحدثة
		30%	30%	30%	10%	0	1. نسبة الحورات التدريبية المنفذة 2. عدد المتدربين	2022/12	2019/6	مديرية التطوير المؤسسي والموارد البشرية ومديرية الشؤون المالية	كوارر بشرية مدربة	تنفيذ البرامج		
موازنة + منح	30000	6	6	6	2									

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2: تحسين كفاءة وفاعلية الشركة بين متحجي ومستخدمي البيانات الاحصائية في قطاع النقل

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتحفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتحفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							شهر / سنة	شهر / سنة				
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
						0	نسبة إنجاز الدراسة	2018/12	2018/7	مديرية معلومات النقل والشركاء في قطاع النقل	دراسة	دراسة مستندات التفاهم الحالية مع الشركاء وتقديم التوصيات لتطويرها	1-2 توسيع نطاق التعاون بين مكونات القطاع وفقا للاحتياجات الاحصائية .	
				19	0	0	عدد مذكرات التفاهم الجديدة	2019/12	2019/1	مديرية معلومات النقل والشركاء في قطاع النقل	توقيع مذكرات تفاهم جديدة	دراسة تجارب الدول في هذا المجال		
					%100	0	نسبة إنجاز الدراسة	2019/1	2019/1	مديرية معلومات النقل والشركاء في قطاع النقل	دراسة	إعداد دراسة الاطار التشريعي الوطني		
			%20	%80	0	0	نسبة إنجاز الدراسة	2020/2	2019/8	مديرية معلومات النقل، الشؤون القانونية، الاحصاءات العامة و رئاسة الوزراء	دراسة	تطبيق توصيات الدراسة واصدار التشريع	2-2 تطوير إطار تشريعي وطني لمأسسة الشركة بين متحجي ومستخدمي البيانات	
			%100	0	0	0	نسبة التعديلات المدرجة في التشريعات الجديدة	2020/12	2020/2	مديرية معلومات النقل، الشؤون القانونية، الاحصاءات العامة و رئاسة الوزراء	تشريع جديد			

+

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 3: تطوير سياسات وطنية في مجال انتاج الابعصائية في مجال النقل وتبويبها وتحليلها ونشرها

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ سنة / شهر	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة											
		2022	2021	2020	2019	2018							
							نسبة إنجاز الدراسة	2019/6	2019/1	مديرية معلومات النقل والشركاء في قطاع النقل ودائرة الاحصاءات العامة	دراسة	دراسة التجارب والمرجعيات العالمية في هذا مجال احصاءات النقل	3-1 مراجعة وتطوير السياسات الوطنية في مجال انتاج وتحليل البيانات الاحصائية في مجال النقل وفقا للمرجعات الدولية.
						0	نسبة إنجاز وثيقة السياسات	2019/12	2019/6	مديرية معلومات النقل والشركاء في قطاع النقل ودائرة الاحصاءات العامة	وثيقة سياسات وطنية	صياغة وثيقة سياسات وطنية في هذا المجال	
						0	نسبة إنجاز الدراسة	2019/6	2019/1	مديرية معلومات النقل، الشركاء في القطاع، دائرة الاحصاءات العامة	دراسة	دراسة تجارب الدول في مجال المعايير القياسية	
						0	نسبة إنجاز وثيقة المعايير القياسية	2019/12	2019/6	مديرية معلومات النقل والشركاء في قطاع النقل ودائرة الاحصاءات العامة	وثيقة المعايير القياسية	إصدار وثيقة مقترحة للمعايير القياسية	3-2 تبني معايير قياسية في مجال تحديد مصطلحات النقل وتفسيرها.

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 4: الاستخدام الامثل للتكنولوجيا المعلومات والادوات التقنية في جمع وتحليل ونشر البيانات

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
	حسب التصريحات	%100	%80	%60	%40	0	نسبة تنفيذ التصريحات	2022/31	2018/6	مديرية معلومات النقل بالتعاون مع الشركاء كافة	اجراءات تنفيذية	تنفيذ توصيات الدراسات	إعداد دراسات لتقييم بنك المعلومات من الجانب التقني وحرثية البيانات والمعلومات	4-1 استكمال تطوير بنك معلومات قطاع النقل الازدي
موازنة	300000	%100	%90	%80	%60	%30	نسبة توفير المعلومات	2022/12	2019/1	مديرية معلومات النقل بالشراكة مع الشركات المتخصصة	نظام مستدام ومتطور	ابرام عقود صيانة والتفاقيات تطوير		
					%100	0	نسبة إنجاز الدراسة	2018/12	2018/6	مديرية معلومات النقل مع الشركات المتخصصة	دراسة	دراسة التقنيات الجديدة في السوق المحلي والعالمية	4-2 إدخال أدوات تقنية جديدة في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها	
موازنة	25000				%100	0	شراء الادوات التقنية (البرمجيات)	2019/12	2019/1	مديرية معلومات النقل ومديرية الشؤون المالية والادارية	أدوات تقنية حديثة	شراء الادوات المطلوبة بناء على الدراسة		



الاستراتيجية الإحصائية

السجل المدني

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

(2022 - 2018)

دائرة الأحوال المدنية والجوازات

الإعتماد

مدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات

فواز فهد الشهوان

مقدمة

تقدم دائرة الأحوال المدنية والجوازات للمواطنين والمقيمين على ارض المملكة و تعمل الدائرة على تسجيل الوقعات الحيوية من خلال كافة مكاتبها المنتشرة بكافة محافظات المملكة و تعتبر الدائرة المزود الرئيسي لبيانات السجل المدني وتقدم الدائرة مشاركتها في عملية تطوير واعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي (2018 - 2022).

حيث تبين من خلال صياغة الاستراتيجية حاجة الدائرة إلى الكثير من المؤشرات الإحصائية لاستخدامها كدليل لصنع القرارات والخطط والسياسات المناسبة لتنفيذ ورصد وتقييم أثر السياسات والخطط والقرارات. وبناءا عليه فنحن بحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومنتسقة في الوقت المناسب، وسهلة الفهم والاستخدام.

وتهدف هذه الخطة على تحسين جودة الإحصاءات في الدائرة وأيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فان الدائرة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ويسعدنا مستوى التعاون المتقدم مع دائرة الاحصاءات العامة متقدمين لهم بالشكر على دعمهم ومشاركتهم , كما اتقدم بالشكر فريق دائرة الاحوال المدنية والجوازات الذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وايضا .

مدير دائرة الاحوال المدنية والجوازات

فواز فهد الشهوان

تتبع أهمية الإحصاءات في السجل المدني لدائرة الأحوال المدنية والجوازات في حجم العمل الذي تبذره الدائرة في استمرار التسجيل المدني واستخدام بيانات السجل المدني بشكل فعال من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للإحصاء لعام 2018-2022 حيث تعتبر الأرقام التي تنتجها الدائرة من الأرقام المهمة والضرورية لصناع القرار سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو تعليمية من أجل بناء السياسات العامة للمملكة .

فإن الاستراتيجية الإحصائية هي الوسيلة التي تضمن تحقيق مواءمة بين الإحصاءات الوطنية بشكلٍ يتماشى مع التوصيات الدولية ودقة البيانات وتلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة مستخدمي البيانات سواء كانوا من المؤسسات الحكومية أو من القطاعات الأخرى أو المنظمات الدولية

وعليه قامت الدائرة بوضع استراتيجيتها وأهدافها والتي تطمح الإدارة في تنفيذها متضمنة رؤية ورسالة في المجال الإحصائي وكذلك الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تنفيذها من خلال الأنشطة والبرامج والمشاريع المقترحة .

تطمح دائرة الأحوال المدنية والجوازات ان يكون لديها ادارة كفؤة وفعالة للبيانات الإحصائية الخاصة بالأحوال الشخصية وفق معايير الجودة العالمية ، وتسعى إلى إنتاج وتبويب وتحليل ونشر هذه البيانات وفق سياسة وطنية شاملة تعتمد أفضل المنهجيات والتقنيات الحديثة داخل اطار من قيم الشفافية والتشاركية والحيادية ، وحتى تتمكن من الوصول إلى ذلك فهي تعمل على تطوير البنية التحتية للعمل الإحصائي في الدائرة وتهتم بتدريب العاملين فيها و تدعم الجاهزية الالكترونية كي تتمكن من تبني سياسة وطنية لإدارة بيانات السجل المدني وفق الاحتياجات والتطلعات .

قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 أهمية دائرة الاحوال المدنية والجوازات
6	2.1 الاطار المؤسسي دائرة الاحوال المدنية والجوازات
6	3.1 دور الاحصاءات في دائرة الحوال المدنية والجوازات
7	2. تقييم الوضع الحالي لاحصاءات دائرة الاحوال المدنية
7	1.2 لماذا عملية التقييم
7	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
7	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
7	2.2.2 كيف يتم التقييم
7	3.2 النتيجة الرئيسية
7	1.3.2 التشريعات
7	2.3.2 الوعي الاحصائي
8	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
12-11	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
13	3. الاطار الاستراتيجي
13	1.3 الاسس الاستراتيجية
13	1.1.3 الرؤية
13	2.1.3 الرسالة
13	3.1.3 القيم الجوهرية
13	2.3 الاهداف الاستراتيجية
15	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
15	1.4 الخطة التنفيذية
15	2.4 الرقابة
16	3.4 الاستدامة
16	4.4 الموازنة والتمويل
17	الملاحق (الخطة التنفيذية)

1.1 أهمية دائرة الاحوال المدنية والجوازات

دائرة الاحوال المدنية والجوازات تُعنى بالتسجيل الدائم والمستمر لبيانات المواطنين الأردنيين واصدار الوثائقهم الشخصية الصادرة لهم وتسجيل جميع الوقعات الحيوية (الولادة والوفاة والزواج والطلاق) للاردنيين سواء حدثت داخل او خارج المملكة ، وتسجيل الوقعات الحيوية للأجانب التي حدثت داخل المملكة . وتمتلك الدائرة قاعدة بيانات السجلات المدنية وتستخدم الدائرة سجلات رئيسية (السجل المدني وفيه البيانات الخاصة بالاسر الاردنية وواقعات الاحوال المدنية) سجل الوقعات الحيوية (ولادة ، زواج ، طلاق، وفاة) سجلات اصدار الوثائق قامت الدائرة بانشاء الرقم الوطني عام 1992 للمواطنين الاردنيين.

قامت الدائرة من خلال استراتيجيتها بالتوسع بمكاتبها بكافة المحافظات لاستمرار التسجيل ، وقامت وضمن امكانياتها المتواضعة باستخراج البيانات الاحصائية من السجل المدني لاعداد التقرير السنوي،

إن الهدف من الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات والتي تعتبر بناء قاعدة بيانات احصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الادوات التقنية والانظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المتقدم بالإضافة الى التقارير الاحصائية البسيطة لكافة المستويات والشرائح. بالإضافة الى نشر الوعي بمفاهيم الاحصاء واهميته في دائرة الأحوال المدنية والجوازات من خلال التدريب ونقل المعرفة.

2.1 الاطار المؤسسي لدائرة الأحوال المدنية والجوازات

الدائرة من الدوائر التابعة لوزارة الداخلية والتي تمتلك اكبر قاعدة بيانات السجل المدني، انشئت دائرة الاحوال المدنية للقيام بمهام التسجيل المدني حيث صدر قانون رقم 32 لسنة 1966 ومن مهام الدائرة:

- تسجيل البيانات الخاصة بالاسر الاردنية وانشاء رقم وطني لكل مواطن اردني.
- تسجيل وتخزين الوقعات الحيوية واصدار الشهادات الخاصة لكل واقعة.
- تسجيل وتخزين الوقعات الحيوية للاجانب اذا حدثت داخل المملكة واصدار الشهادات الخاصة لكل واقعة
- تسجيل الناخبين واعداد الجداول الانتخابية.
- اصدار الوثائق (جوازات بطاقة شخصية ، دفتر عائلة)

3.1 دور الاحصاءات في دائرة الاحوال المدنية والجوازات

تسعى الدائرة من خلال امتلاكها قاعدة البيانات واستخراج البيانات بطريقة علمية وضمن افضل الممارسات العالمية والدولية في المجال الاحصائي ومشاركة الدائرة في الاستراتيجية الوطنية من اجل بناء قدرات الدائرة والاستخدام الامثل للسجل المدني وجودة البيانات.

تعتبر دائرة الاحوال المدنية من الدوائر الحكومية التي تدير سجل اداري وهو السجل المدني والذي يعتبر من اكبر السجلات الادارية في المملكة ، ونظرا لاهمية وحساسية ما يحتويه هذا السجل فإن وجود نظام لادارة البيانات يتمتع بمعايير الجودة وملبي للاحتياجات الوطنية يعتبر ضرورة وطنية ملحة تتبع من اهمية هذا السجل بوصفه المرجع الرئيسي والوحيد لاثبات الهوية والمواطنة بالاضافة الى الاعتماد عليه كمرجع لاصدار الوثائق الثبوتية الاردنية القابلة للتداول محلياً ودولياً وفق التقاهمات الدولية في هذا الشأن .

2. تقييم الوضع الحالي لاحصاءات دائرة الاحوال المدنية والجوازات:

2.1 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم بيانات دائرة الأحوال المدنية والجوازات تأتي لعدة اسباب اهمها امتلاك الدائرة السجل المدني من تسجيل واقعات حيوية (زواج، طلاق، مواليد، وفيات) كما تصدر الدائرة التقرير السنوي.

2.2.1 من الذي يتولى عملية التقييم

يتولى عملية التقييم فريق مكون من العاملين في دائرة الاحوال المدنية والجوازات بحيث يتم سحب البيانات في ادارة الحاسب الالي ويتم تبويبها في ادارة التطوير الاداري

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم العمل من خلال ادارة التطوير الإداري تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة واولويتها وكذلك اعداد التقرير السنوي.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

لا يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في الدائرة ويتم من خلال تعاون بين ادارة الحاسب الالي وادارة التطوير الاداري.

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم دائرة الأحوال المدنية والجوازات باصدار التقرير السنوي ، كما تقوم الدائرة بالتوعية بأهمية الرقم الاحصائي ويتم تزويدها للجهات المعنية ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في دائرة الأحوال المدنية والجوازات بدرجة متوسطة .

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

ان اهم فئات مستخدمي البيانات هم صناع القرار وراسمي السياسات، والجهات المعنية بالسحل المدني.

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات السجل المدني.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالوقعات الحيوية.
- البيانات المتعلقة بالسكان المسجلين مدنياً
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط المستقبلية للدائرة في مجال الاحصاء.

تحديد البيانات اللازمة للدائرة واولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف من هذه البيانات و تحديد الاولوية بناءً على أولوية الخطط والمشاريع وبناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة و لاحتساب مؤشرات الاداء للاحصاءات الحيوية للدائرة .

مصادر البيانات

ان ابرز مصادر البيانات للدائرة هو السجل المدني للدائر ولكن لا يوجد تقييم للسجل المدني اما الموظفين الذين يقومون باعداد الجداول الاحصائية فان هناك ضعف في التدريب المتخصص في المجال الاحصائي للكادر الوظيفي .

توقيت صدور البيانات

ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الوقت المطلوب غاية في الاهمية اذ أن الفائدة من قيمة المنتجات الاحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وانما يتحقق من خلال توفير البيانات للمستخدم في الوقت المطلوب وتقوم الدوائر الاحوال المدنية والجوازات باصدار التقرير السنوي لها .

التطوير والادارة المؤسسية

نشأت دائرة الجوازات عام 1921 وكانت ارتباطها بقيادة الجيش وفي عام 1941 فك ارتباطها عن قيادة الجيش وتم تعيين مديرا للجوازات ، في عام 1966 نشأت دائرة الاحوال المدنية وفي عام 1988 تم دمج الدائرتين في دائرة واحدة ، يوجد لدى الدائرة خطة استراتيجية للاعوام 2016-2018 فيما يتعلق بالوحدة الاحصائية لا يوجد بالدائرة وحدة او قسم متخصص بالإحصاء و هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في المجال الاحصائي، ويتم توفير البيانات من خلال إدارة الحاسب الآلي وإدارة التطوير الإداري وفيما يتعلق بالمخصصات المالية فإنه لا يتم رصد مخصصات مالية لخدمة العمل الاحصائية اما بالنسبة للكوادر الوظيفية فإنه لا يتوفر الكادر الوظيفي المختص والمؤهل في مجال الاحصاء .

كما ويتوفر في الدائرة بنية اساسية لتكنولوجيا المعلومات ومن حيث المستوى فيمكن تقييمها بدرجة جيدة وهي بحاجة الى تطوير البرامج المعدة من اجل انتاج تقارير الاحصائية ذات جودة عالية.

التنسيق

يتم التنسيق ما بين مستخدمي البيانات ومنتجي البيانات من خلال مذكرات التفاهم والكتب الرسمية وغيرها من الاجراءات المتبعة في الدوائر والوزارات والهيئات المختلفة.

البرمجة الاحصائية

لا يوجد لدى دائرة الاحوال المدنية برمجيات متخصصة في العمل الاحصائي واعداد التقارير الاحصائي بشكل فعال على صناعات القرار وبحاجة الى تدريب متخصص على هذه البرمجيات اما بالنسبة لقيمة الميزانية السنوية الممولة من الحكومة للعمليات الاحصائية في الدائرة فإنه لا يتم رصد مخصصات مالية للبيانات الاحصائية ولا يوجد ممولين بدعم احصاءات والسجل المدني بالدائرة.

ادارة البيانات

وفيما يتعلق بادارة البيانات فان هناك نظام محوسب لإدارة البيانات الدائرة وحسب الامكانيات في اعداد واصدار تقرير سنوي للدائرة ويتضمن جداول احصائية ويتم اصداره بشكل سنوي ويتم نشر التقرير السنوي ورقياً والكرونيماً وكان اخر تقرير للاعوام 2015، 2016.

جودة البيانات.

تستخدم الدائرة التصنيف والادلة الاحصائية وحسب الامكانيات المتاحة من انتاج الارقام والبيانات الاحصائية وبمستوى جودة متوسطة ولا يتم استخدام المقارنات المعيارية في مجال جودة البيانات المنتجة، وكذلك بيانات الدائرة بحاجة الى تقييم من حيث اكتمال التسجيل والاطلاع على معايير الجودة في انتاج الرقم الاحصائي.

اما المعايير والتصنيف المستخدمة فهي:

- التصنيفات الصادرة عن دائرة الاحوال المدنية للسجل المدني

الفجوات:

- لا يوجد مكتب احصائي او وحدة مختصة بالاحصاءات السكانية والبيانات
- نقص الوعي الاحصائي.
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الاحصائي.
- لا يوجد برمجيات والتقنيات احصائية متخصصة.

2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

نقاط القوة	نقاط الضعف
<p>1- امتلاك قاعدة بيانات متكاملة</p> <p>2- دعم وإدراك من الإدارة العليا بأهمية الإحصاءات السكانية والبيانات الإحصائية في مجالات اتخاذ القرارات</p>	<p>1. نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الإحصاءات السكانية.</p> <p>2. لا توجد وحدة متخصصة في مجال الإحصاء.</p> <p>3. نقص التمويل اللازم لدعم الأنظمة الإحصائية والمعلوماتية.</p> <p>4. نقص الوعي بالمفاهيم الإحصائية وأهميتها.</p> <p>5. ترك تسجيل الوقعات الحيوية على الأفراد والتي يجب ان تتم بطرق الكترونية من خلال الربط بالمستشفيات والمحاكم والمحاكم الكنسية</p> <p>6. تسجيل وفيات الاجانب ليس عن طريق الرقم المتسلسل لكن حسب الاسماء</p> <p>7. لم يتم تقييم جودة البيانات التي تمتلكها الدائرة في كافة انواعها الزواج الطلاق ولادة وفاة تم مقارنة TFR مع دائرة الإحصاءات وتطابق الأرقام</p> <p>8. لم يساوي التشريع بالتبليغ عن الواقعة بين المواطن المكلف والجهة المشرفة عن الواقعة وإنما جعل مسؤولية التبليغ متدرجة حسب التسلسل الوارد بالقانون</p>

التحديات	الفرص
1- جاهزية الشركاء للربط الالكتروني مع الدائرة غير مكتملة	3- التوجه الحكومي لدعم الاحصائي وتأهيل الكوادر البشرية من معدات ومرجعيات وتقسيمات العمل الاحصائي في الدوائر
2- التشريعات الخارجية الطارئة والتركيز على الاعمال المستجدة في الدائرة	4- مشاريع الحكومة الالكترونية .
3- . للمصالح الشخصية للاجانب في تسجيل الوقعات في الدائرة !!!!!!!!!!!!!!!	5- التقدم التكنولوجي في مصادر البيانات وادوات التحليل الاحصائي.
4- العمل الاساسي للدائرة التسجيل المدني واصدار الوثائق وليس العمل الاحصائي .	6- زيادة الطلب على البيانات والمعلومات الاحصائية.
5- ضعف الاطار المؤسسي والتشريعي الذي يضمن العمل في المجال الاحصائي.	7- اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بالبيانات الاحصائية والنظام الاحصائي في الاردن.
6- تعدد المرجعيات الاحصائية ذات العلاقة بالبيانات المدنية	8- الدعم من كافة المستويات في الدولة الاردنية لضرورة توفير البيانات الاحصائية لمُتَحَدِي القرار ورأسمي السياسات بما يدعم سياسة الشفافية.
7- لا تعتمد الدائرة تصنيف واضح للبيانات المدنية	

3. الاطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

قاعدة بيانات احصائية شاملة للاحوال الشخصية ذات جودة عالية

2.1.3 الرسالة

انتاج وتوفير البيانات الاحصائية للاحوال الشخصية ضمن أعلى المعايير الدولية وفق افضل الوسائل التكنولوجية .

3.1.3 القيم الجوهرية

- التكاملية
- الشفافية
- المبادرة والابداع
- العمل الجماعي
- الاحترافية
- الريادة في الاداء
- التشاركية

2.3 الاهداف الاستراتيجية للدائرة في المجال الاحصائي

- 1- رفع كفاءة وفاعلية اداء دائرة الاحوال المدنية والجوازات في مجال العمل الاحصائي
- 2- تبني سياسات وطنية في مجال مصطلحات الاحصاءات الحيوية وتفسيرها
- 3- بناء القدرات الوظيفية للعاملين في مجال الاحصاء .

الاهداف الرئيسية/ الاهداف الفرعية

الهدف 1: رفع كفاءة وفاعلية اداء دائرة الاحوال المدنية والجوازات في مجال العمل الاحصائي

1-1 انشاء وحدة إدارية متخصصة بالإحصاء

2-1 توفير بنية تحتية مناسبة

3-1 نظام ادارة بيانات يتواءم مع المعايير المحلية والعالمية

الهدف 2 : تبني سياسات وطنية في مجال مصطلحات الاحصاءات الحيوية وتفسيرها

1-2 تطوير التشريعات والتعليمات الناظمة للعمل الاحصائي في دائرة الاحوال المدنية والجوازات

الهدف 3 : بناء القدرات الوظيفية للعاملين في مجال الاحصاء

1-3 كوادر بشرية مدربة ومؤهلة على العمل الاحصائي

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الهمية ان يتم تنفيذ الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الاطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للاحصاء ويجب ان يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمسة سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما ان اولويات جدولة الانشطة يجب ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

2.4 الرقابة

ان عملية مراقبة اداء تنفيذ الخطة يجب ان يتم وبشكل سليم من خلال الاطار الزمني للخطة التنفيذية للاستراتيجية وبشكل علمي من خلال قياس مدى تحقق الاداء بشكل عام على الخطة التنفيذية التي تم انجازها وبشكل متوافق مع رؤية ورسالة ادارة الاقامة والحدود في مجال الاستراتيجية للاحصاء بحيث يتم اصدار تقارير عن حجم العمل المنجز وكذلك اصدار تقرير سنوي يبين ماتم انجاز وبشكل مفصل للوقوف على الواقع الحالي للخطة ومن اجل تلافى اي معوقات قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية بحيث يجب اطلاع الادارة العليا عن كل فجوات او خلل قد يواجه طريق تنفيذها وبشكل مباشر من اجل وضع الحلول المناسبة وتفاذي العقبات .

3.4 الاستدامة

- ان استدامة البرامج والانشطة الاقتصادية يجب ان تضمن ما يلي:
- أ. بناء القدرات الاحصائية من خلال معايير البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفيرالموظفين للعمل عن كثب مع خبراء خارجيين لنقلالمعارف والمهارات).
 - ب. المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.
 - ج. توثيق اجراءات العمل.
 - د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الاحصائي.

4.4 الموازنة والتمويل

ان موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية يجب ان توفر ما قيمته (10000) دينار اردني خلال الخمسة سنوات وهذه الموازنة اعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية . ومن المتوقع بان تمويل تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية سيكون من خلال كلاً من الحكومة والشركاء .

الملاحق
(الخطة التنفيذية)

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: رفع كفاءة وفاعلية اداء دائرة الاحوال المدنية والحوارات في مجال العمل الاحصائي

دائرة الاحوال المدنية والحوارات

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلية المتوقعة للتنفيذ بالبيانات	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			شهر/ سنة	تاريخ الانتهاء				
	0	-	-	-	100%	20%	لا يوجد	نسبة الانشاء	01/05/2019	01/07/2018	دائرة الاحوال المدنية والحوارات وزارة تطوير القطاع العام	دراسة مُخرجة ووثيقة متطلبات الوحدة ومحاادثات رسمية	دراسة الهيكل التنظيمي لتأسيس وحدة إدارية جديدة مخاطبة الجهات المعنية لإنشاء الوحدة	انشاء وحدة إدارية متخصصة بالاحصاء
	0	-	-	-	100%	10%	0	نسبة الاجاز	01/05/2019	01/07/2018	دائرة الاحوال المدنية والحوارات وزارة تطوير القطاع العام	وثيقة متطلبات قاعة مزودة بقاعة المصاعد و المستلزمات	تحديد متطلبات واحتياجات قاعة لغايات الاحصاء	
	35,000	-	-	-	100%	20%	لا يوجد	نسبة التجهيز	31/12/2019	01/05/2019	دائرة الاحوال المدنية والحوارات وزارة تطوير القطاع العام	قاعة مزودة بكافة المصاعد و المستلزمات	قاعات مجهزة بالاجهزة وخادم والمعدات اللازمة	توفير بنية تحتية مناسبة
	10,000	-	1	2	2	2	0	عدد البرامج	31/12/2020	01/01/2018		برامج وورخص دولية	توفير البرامج والرخص دولية	

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: رفع كفاءة وفاعلية اداء دائرة الاحوال المدنية والجنازات في مجال العمل الاحصائي

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيد بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الاساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيد	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		التغطية المستهدفة							تاريخ الانتهاء	شهر / سنة				
		2022	2021	2020	2019	2018								
		-	-	-	-	لا يوجد	نسبة التقييم	31/12/2022	01/01/2019		لجنة مشكلة	تشكيل لجنة محلية لتقييم جودة البيانات واكتمال التسجيل		
		-	-	-	100%	0	نسبة التطوير على البيانات	31/12/2019	01/03/2019		دراسة تقييم البيانات	تقييم بيانات الدائرة		
	20,000	100%	60%	20%	0%	0	نسبة التطوير على البيانات	31/12/2022	01/01/2020	دائرة الاحوال المدنية والجنازات وزارة تطوير القطاع العام	مواثمة جمع البيانات والتسجيل حسب المعايير المحلية والدولية	دراسة المواثمة للمعايير المحلية الدولية	نظام ادارة بيانات يتواءم مع المعايير المحلية والعالمية	
					100%	0	عدد البيانات المبوبة	31/12/2020	01/01/2019		برامج وخدمات جديدة لاستخراج البيانات	وضع برامج وخدمات اول لانتاج وتبويب البيانات وتحليلها		
					100%	0%	عدد البيانات المبوبة	31/12/2020	01/01/2019		البيانات المبوبة في مجال انتاج البيانات	تبويب البيانات في مجال انتاج البيانات الوطنية		

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2: تبني سياسات وطنية في مجال محطات الاحصاءات الجوية وتفسيرها

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
	5,000						نسبة الانجاز	31/12/2020	01/01/19	دائرة الاحوال المدنية والحوزات	دراسة التشريعات والانظمة لدائرة الاحوال المدنية	إعداد دراسة لتحليل وجمع الانظمة والتشريعات للناظمة للعمل الاحصائي	تطوير التشريعات والتعليقات الناظمة للعمل الاحصائي في دائرة الاحوال المدنية والحوزات	
		-	-	100%	60%	10%	0	نسبة التحديث	31/12/2020	01/01/19	دائرة الاحوال المدنية والحوزات	تشريعات محدثة	تحديث التشريعات بما يتواءم مع المعايير المحلية والدولية	

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 3: بناء القدرات الوظيفية للعاملين في مجال الاحصاء

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	شهر / سنة				
		2022	2021	2020	2019	2018								
							نسبة الانجاز	01/12/2018	01/07/2018	دائرة الأحوال المدنية	جداول المستهدفين	تحديد الفئات المستهدفة للتدريب الاحصائي		كوادر بشرية مدربة ومؤهلة على العمل الاحصائي
		-	-	-	-	0	نسبة الانجاز	01/05/2019	01/01/2019	دائرة الأحوال المدنية	دليل تدريبي	اعداد دليل تدريب في مجال الاحصاء لدائرة الاحوال المدنية		
	30,000						نسبة المتدربين	31/12/2022	01/05/2019	دائرة الأحوال المدنية	عدد الدورات التدريبية	وضع برنامج تدريبي متخصص		
		100%	70%	40%	25%	0%	0							

**الاستراتيجية الإحصائية
لإدارة الإقامة والحدود
2018 – 2022**

مقدمة

اتقدم بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لقيامها بمشاركة ادارة الاقامة والحدود في عملية تطوير واعداد الاستراتيجية الاحصائية لادارة الاقامة والحدود كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي ، حيث اننا بحاجة إلى الكثير من الإحصاءات في ادارة الاقامة والحدود لاستخدامها كدليل لصنع القرارات والخطط والسياسات المناسبة. واود الاشارة بان الإحصاءات مطلوبة أيضا لتنفيذ ورصد وتقييم أثر السياسات والخطط والقرارات. وبناءا عليه فنحن بحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومتسقة بين المصادر في الوقت المناسب، وسهولة الفهم والاستخدام.

الوضع الحالي للإحصاءات في الوزارة لا يلبي احتياجاتنا من البيانات . لذا فإن هذه الخطة لا تهدف إلى جعل التحسينات على جودة الإحصاءات التي يتم جمعها فقط بل أيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فان الادارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ودعوني اشكر فريق ادارتي لذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وايضا اتوجه بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لدعمها هذه العملية واشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع النقل الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية اعداد الخطة.

واثني على جهودكم جميعا لمساهمتم في انجاز هذه الخطة

مدير ادارة الاقامة والحدود

ملخص تنفيذي

ايماننا باهمية الاحصاءات في العمل من اجل وضع تصور حقيقي لحجم العمل المبذول وكذلك ابراز حجم العمل الحقيقي التي تقوم به ادارة الاقامة والحدود من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للاحصاءات لعام 2018-2022 حيث تعتبر الارقام التي تنتجها ادارة الاقامة والحدود عن اعداد القادمين والمغادرين للمملكة الاردنية الهاشمية واعداد الاجانب المقيمين داخل المملكة من الارقام المهمة والضرورية لصناع القرار سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او صحية او تعليمية من اجل بناء السياسات العامة للمملكة .

ونتيجة الانفجار المعرفي والطلب المتزايد على الارقام الحقيقية والبيانات المؤتقة كان لابد من البدء باعداد الاستراتيجية الوطنية للاحصاءات في المملكة على وجه العموم واستراتيجية الاحصاء لادارة الاقامة والحدود على وجه الخصوص والتي هي جزء مهم وحيوي في الاستراتيجية الوطنية.

تتبع أهمية الاستراتيجية الإحصائية من كونها خطة طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق هدفٍ أو أهدافٍ معينة ضمن الموارد المتاحة. كما أنها ضرورة ملحة في ظل التغيرات المستمرة في كافة الجوانب الحياتية، وتمثل أداة فعالة يمكن استخدامها في تنفيذ السياسات المختلفة وإرساء مبادئ التخطيط العلمي الواقعي المبني على الحقائق الرقمية. وعليه، فإن الاستراتيجية الإحصائية هي الوسيلة التي تضمن تحقيق مواءمة بين الإحصاءات الوطنية بشكلٍ يتمشى مع التوصيات الدولية ودقة البيانات وتلبية الاحتياجات المتنوعة لكافة مستخدمي البيانات سواء كانوا من المؤسسات الحكومية أو من القطاعات الأخرى أو المنظمات الدولية

وعليه اجتهدت ادارة الاقامة والحدود في بناء مقترح للاستراتيجية الاحصائية داخل ادارة الاقامة والحدود والتي تطمح الادارة في تنفيذها متضمنة رؤية ورسالة ادارة الاقامة والحدود في المجال الاحصائي وكذلك الاهداف التي تسعى الادارة الى تنفيذها من خلال الانشطة والبرامج والمشاريع المقترحة .

وخلصت الاستراتيجية إلى رؤية طموحة تسمو الى بناء نموذج لإدارة المعرفة الاحصائية المتخصصة في احصاءات الاقامة بكافة شؤونها ورسالة ترمي الى انتاج ونشر بيانات احصائية ذات جودة ولاجل تحقيق ذلك توجهت الاهداف الاستراتيجية الى تنمية الاداء الاحصائي وامن البيانات وتعزيز الالتزام والجودة .

قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 أهمية قطاع الإقامة والحدود
5	2.1 الاطار المؤسسي لقطاع الإقامة والحدود
6	3.1 دور الاحصاءات في قطاع الإقامة والحدود
7	2. تقييم الوضع الحالي لاحصاءات ادارة الإقامة والحدود
7	1.2 لماذا عملية التقييم
7	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
7	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
7	2.2.2 كيف يتم التقييم
7	3.2 النتيجة الرئيسية
7	1.3.2 التشريعات
7	2.3.2 الوعي الاحصائي
8	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
10	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
12	3. الاطار الاستراتيجي
12	1.3 الاسس الاستراتيجية
12	1.1.3 الرؤية
12	2.1.3 الرسالة
12	3.1.3 القيم الجوهرية
13	2.3 الاهداف الاستراتيجية
15	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
15	1.4 الخطة التنفيذية
15	2.4 الرقابة
15	3.4 الاستدامة
15	4.4 الموازنة والتمويل
16	الملاحق (الخطة التنفيذية)

تقديم

1.1 أهمية ادارة الإقامة والحدود

هي إحدى إدارات مديرية الأمن العام المتخصصة في تنظيم دخول ومغادرة الأجانب وتشرف على القادمين والمغادرين من وإلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بهذا الشأن، كما تشرف على المراكز الحدودية (البرية والبحرية والجوية) وهي مرتبطة بوزارة الداخلية. وتعتبر اللجنة الأساسية في بناء وإعداد قاعدة بيانات خاصة بإحصاءات الهجرة في الأردن نظراً لتوافر بيانات عن كافة القادمين والمغادرين للأردن بمختلف خصائصهم. إن أعداد القادمين والمغادرين والمقيمين داخل المملكة الأردنية الهاشمية من البيانات، والارقام المهمة، والرئيسة وذات تأثير مباشر على القطاعات الأخرى في بناء، ورسم سياساتها وذات دور ايجابي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة من خلال تبيان اعداد المستثمرين المقيمين داخل المملكة، وكذلك الدور الرئيسي الذي تقوم به ادارة الإقامة والحدود في المحافظة على امن وسلامة الوطن عبر حمايتها المباشر للمراكز الحدودية وخلق بيئة امنه لجميع فئات الوطن من جانب والاجانب والمقيمين وزوار المملكة الاردنية الهاشمية الذي بدوره يؤدي الى خلق بيئة امنة وجاذبة للاستثمار تسهمه التنمية الاقتصادية المستدامة .

لقد قامت ادارة الإقامة والحدود بالعديد من الاجراءات ضمن الاستراتيجية الخاصة بادارة الإقامة والحدود لتبسيط وتحسن جودة خدماتها وضمن مؤشرات اداء حقيقية قابلة للقياس و زيادة الرضى العام عن خدماتها الذي بدوره انعكس ايجابا على زيادة في اعداد القادمين للمملكة الاردنية سواء كان من اجل السياحة الترفيهية او السياحة العلاجية او الاستثمار.

وعليه فان الهدف الرئيس لاستراتيجية الإقامة والحدود والتي هي ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي الى بناء قاعدة بيانات احصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الادوات التقنية والانظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المتقدم وتصميم انظمة نماذج التنبؤ بالإضافة الى التقارير الاحصائية البسيطة لكافة المستويات والشرائح. بالإضافة الى نشر الوعي بمفاهيم الاحصاء واهميته في ادارة الإقامة والحدود من خلال التدريب ونقل المعرفة.

2.1 الاطار المؤسسي لإدارة الإقامة والحدود

تعتبر ادارة الإقامة والحدود من الادارات المهمة والرئيسية التابعة لمديرية الامن العام، وانشئت بموجب قانون الإقامة وشؤون الاجانب رقم 24 لسنة 1973 والانظمة الخاصة بهذا القانون والتي تعنى بتنظيم دخول ومغادرة (جميع المسافرين) من اردنيين وأجانب من وإلى أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وترتبط بمساعد مدير الأمن العام للشرطة القضائية من حيث التنظيم النوعي وتقوم بالواجبات التالية : -

1. تنفيذ قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم (24) لسنة 1973م وتعديلاته والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه (نظام التأشيرات ، نظام تعيين مكان الإقامة).
2. المحافظة على امن الوطن والقيام بكافة الاجراءات التي تكفل عدم تهريب (الاسلحة , الاشخاص , المتفجرات والمخدرات)عبر المراكز الحدودية.
3. منح الاقامات السنوية و الاقامات المؤقتة وفق التشريعات.
4. تنظيم الإحصائيات الشهرية والسنوية عن أعداد القادمين والمغادرين ومن كافة الجنسيات وتزويد الجهات المعنية بها.
5. متابعة الأجانب المخالفين لقانوني الإقامة والعمل بالتنسيق مع وزارة العمل وقيادات امن الأقاليم والأمن الوقائي.
6. استيفاء رسوم (التأشيرة، الإقامة السنوية، الإقامة المؤقتة، غرامات التجاوز، الطوابع) حسب القوانين والأنظمة النافذة
7. الاشراف على نقل المبعدين من مركز الادارة الى كافة المراكز الحدودية
8. تنفيذ كافة التعاميم الصادرة من الجهات القضائية والأمنية (القاء قبض، منع سفر منع دخول، مطلوب محلي ومطلوب بتعميم) وضبطهم واتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم.
9. استقبال الوفود الرسمية والدبلوماسية وكبار الزوار والشخصيات الهامة وتقديم التسهيلات اللازمة لهم
10. القيام بالإجراءات الحدودية اللازمة والإشراف والتنسيق على تقديم الخدمات للمسافرين القادمين والمغادرين عبر المراكز الحدودية.
11. المشاركة في تفتيش المسافرين وأمتعتهم ووسائل النقل مع موظفي الجمارك حسب ما تقتضيه المصلحة الأمنية .
12. القيام بأي واجبات أمنية تطلب في حينه.

3.1 دور الاحصاءات في ادارة الإقامة والحدود

انطلاقاً من سعي الإدارة المتواصل الى وجود قاعدة بيانات وارقام حقيقية مجمعة ومحللة ضمن اسلوب علمي ممنهج وضمن افضل الممارسات العالمية والدولية المعتمدة في المجال الاحصائي جاءت مشاركة ادارة الإقامة والحدود في اعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي بشكل عام واستراتيجية الاحصاء لإدارة الإقامة والحدود بشكل خاص من اجل بناء قدرات ادارة الإقامة والحدود في هذا المجال من خلال جودة البيانات التي سوف يتم استخراجها واعدادها وسرعة الوصول الى البيانات والارقام والكفاءة والمهنية لدى العاملين كيفية التعامل مع الارقام وتحويلها الى معارف تتخذ في صناعة القرار المعتمد على ارقام حقيقية وباسلوب ابتكاري علمي. ان دور مديرية الأمن العام/ إدارة الإقامة والحدود في تنظيم أعداد القادمين والمغادرين والمقيمين من الرعايا الاردنيين والأجانب والعرب للمملكة وأعدادهم حسب (الجنسيات العربية/الجنسيات الأجنبية/الأردنيين) حيث يتم تزويد إدارة الإقامة والحدود يوميا مباشرة من قبل المراكز الحدودية التابعة لها وحسب ما يتم إدخاله على جهاز الحاسب الآلي من قبل الموظف المختص في المراكز الحدودية.

2.تقييم الوضع الحالي لاحصاءات ادارة الإقامة والحدود

1.2 لماذا عملية التقييم

يعد تقييم البيانات العامود الفقري في عملية التحسين والتطوير والتعلم المستمر التي تسعى ادارة الإقامة والحدود جاهدة لاتباع افضل الممارسات الدولية المعتمدة في مجال التقييم لبيانات المتجة من اجل التعلو والتطوير من خلال الدورات التدريبية المتخصصة في هذا المجال والاطلاع على التجارب المحلية والدولية المعتمدة وعقد المقارنات المعيارية .

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف

تتم عملية التقييم في ادارة الإقامة والحدود من خلال قسم ضمان الجودة التابع لادارة الإقامة والحدود بشكل عام و قسم الاحصاء داخل الادارة حيث تتم العملية بإستخدام EXCEL وضمن الامكانيات المتاحة البسيطة في هذا المجال.

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

يتولى عملية التقييم في ادارة الاقامة والحدود من خلال قسم ضمان الجودة العامل داخل ادارة الاقامة والحدود وبرئاسة مدير ادارة الاقامة والحدود حيث يتم تشكيل فريق عمل داخل الادارة مكون من جميع الشعب والاقسام والفروع العاملة داخل الادارة بهدف تصميم الاستراتيجية الاحصائية داخل الادارة بحيث يقوم المعنيين بالدعوة الى التدريب على الاستراتيجية بحيث تتضمن مواضيع التدريب تقييم الوضع الحالي لادارة الاقامة والحدود في مجال الاحصاء والبيانات والارقام وتصميم خطة عمل احصائية وهذا يتم من خلال جلسات العصف الذهني داخل مركز الادارة .

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم العمل من خلال قسم ضمان الجودة وقسم الاحصاء ؟ (لم يتم توضيح كيفية التقييم)

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

التعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء الخاصة بحق الحصول على المعلومات .

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم مديرية الامن العام / ادارة الاقامة والحدود بالدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورشات العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة. كما تقوم ادارة الاقامة بالتوعية بأهمية الرقم الاحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات احصائية رقمية ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في ادارة الاقامة والحدود بدرجة متوسطة.

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

ان اهم فئات مستخدمي البيانات هم الوزارات والمؤسسات الحكومية والباحثين والطلبة .

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات اداء الاحصاء داخل ادارة الاقامة والحدود
- البيانات والمعلومات المتعلقة باعداد القادمين ، المغادرين ، المقيمين سنوي، العمالة، المقيمين مؤقت،التاشيرات بكافة انواعها والتحصيلات المالية .
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط المستقبلية لادارة الاقامة والحدود في مجال الاحصاء

تحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف من هذه البيانات كما يعتمد تحديد الاولوية بناءً على أولوية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة ولاحتساب مؤشرات الاداء للاحصاء في ادارة الاقامة والحدود وتقدم العمل في المشاريع.

مصادر البيانات

ان ابرز مصادر البيانات لادارة الاقامة والحدود هم مجموعة من الشركاء ابرزها ما يلي:
داخليا:

- دائرة المخابرات العامة
- ادارة تكنولوجيا المعلومات / مديريةية الامن العام

خارجيا:

1- دائرة الاحصاءات العامة

يتم طلب البيانات والمعلومات الاحصائية من ادارة الاقامة والحدود وعبر الطرق الرسمية المعتمدة اما فيما يتعلق بالتدريب للموظفين الذين يقومون بجمع البيانات الاحصائية فان هناك ضعف في التدريب المتخصص في المجال الاحصائي للعاملين في ادارة الاقامة والحدود .

توقيت صدور البيانات

ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الاطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع غاية في الاهمية اذ من البديهي ان تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الاحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وانما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب ومن هنا يعتبر توقيت

إصدار ونشر المنتج الإحصائي هو أحد الأبعاد والعناصر الأساسية لتقييم الجودة الإحصائية ، وعليه تقوم إدارة الإقامة والحدود بإصدار الأرقام والبيانات الإحصائية المتعلقة بعملها في نهاية كل عام.

التطوير والإدارة المؤسسية في إدارة الإقامة والحدود

تعد إدارة الإقامة والحدود من الإدارات الرئيسية التابعة لمديرية الأمن العام ، أنشأت بموجب قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم 24 لسنة 1973 ومررت الإدارة بمراحل تطور على مدار السنوات السابقة ففي عام 1927 صدر أول قانون للأجانب حيث كانت شؤون الأجانب ترتبط بقيادة الجيش العربي وفي عام 1939 فك ارتباط فرع الجوازات عن قيادة الجيش العربي واعتبرت دائرة الجوازات العامة دائرة مستقلة مرتبطة بوزارة الداخلية معنية بشؤون الأجانب. وفي عام 1962 فك ارتباط مراكز الحدود عن دائرة الجوازات العامة وتم ربطها بمديرية الأمن العام / إدارة التحقيقات الجنائية. وفي عام 1973 صدر قانون الإقامة وشؤون الأجانب رقم 24 لسنة 1973 ، حيث نصت المادة الثالثة منه على أنه تؤسس إدارة للإقامة والحدود في مديرية الأمن العام. وأنشأت إدارة الإقامة والحدود حيث تنظم شؤون الأجانب المقيمين والقادمين والمغادرين إلى المملكة الأردنية الهاشمية والإشراف على جميع المراكز الحدودية وعليه وضمن الهيكل التنظيمي المعتمد داخل إدارة الإقامة والحدود يوجد شعبة الإقامة والمعلومات وقسم الإحصاء ومكتب ضمان الجودة المعنيين في جميع العمليات الإحصائية داخل الإدارة .

يوجد لدى إدارة الإقامة والحدود خطة استراتيجية للعوام 2017-2019 ويوجد العديد من مؤشرات الأداء الإحصائية المرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإدارة الإقامة والحدود أما بالنسبة للاستراتيجية الإحصائية فهي تعد نقلة نوعية داخل الإدارة على المستوى الداخلي وهي المرة الأولى الذي تقوم إدارة الإقامة بتبني الاستراتيجية الإحصائية داخل إدارة الإقامة والحدود والتي سوف تكون مرتبطه ارتباطا وثيقا مع الاستراتيجية العامة لإدارة الإقامة والحدود .

وفيما يتعلق بالمخصصات المالية فإنه لا يتم رصد مخصصات مالية مباشرة متخصصة لعمل الدراسات والمسوح الإحصائية .أما بالنسبة للكوادر الوظيفية العاملة في إدارة الإقامة والحدود فإن هناك ضعف لدى العاملين من حيث الاختصاص والمؤهل العلمي في مجال الإحصاء . لدى إدارة الإقامة والحدود بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات ومن حيث المستوى فيمكن تقييمها بدرجة جيدة وهي بحاجة الى تطوير والتحديث للعمل بشكل كفوء وفعال من أجل خدمة إنتاج الأرقام والتقارير الإحصائية ذات الجودة العالية .

التنسيق

يتم التنسيق ما بين مستخدمي البيانات ومنتجي البيانات من خلال المخاطبات الرسمية وغيرها من الاجراءات المتبعة في مديرية الامن العام و الدوائر والوزارات والهيئات المختلفة.

البرمجة الاحصائية

لدى ادارة الاقامة والحدود ضعف في وجود برمجيات احصائية متخصصة في مجال العمل الاحصائي وكذلك اعداد التقارير الاحصائية بشكل فعال و مؤثر على صناع القرار وبحاجة الى تدريب متخصص على مثل هذه البرمجيات المتخصصة.

ادارة البيانات

وفيما يتعلق بادارة البيانات فانه يوجد لدى ادارة الاقامة والحدود نظام محوسب لإدارة البيانات ويتم من خلاله انتاج الارقام الاحصائية الخاصة بادارة الاقامة والحدود وحيث يتم نشر هذه الارقام والاحصائيات ورقياً والكترونياً.

جودة البيانات

تستخدم ادارة الاقامة والحدود وحسب الامكانيات المتوفرة لديها من اجل انتاج الارقام والبيانات الاحصائية وبمستوى جودة متوسط في اغلب الاحيان حيث لا يتم استخدام المقارنات المعيارية في مجال جودة البيانات المنتجة وكذلك بحاجة للاطلاع على افضل معايير الجودة في مجال انتاج البيانات وافضل الممارسات الفضلى المطبقة في مجال انتاج البيانات الاحصائية المتعلقة بالاجانب داخل المملكة الاردنية الهاشمية.

الفجوات:

- نقص الوعي الاحصائي.
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الاحصائي.
- جزء كبير من البيانات لا تتوفر بالشكل والجودة المطلوبة.
- نقص الوعي باستخدام التقنيات والمفاهيم الجديدة المستخدمة في مجال عمل الاحصاء.

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

لقد تم التعرف على العوامل التي تؤثر على نجاح الخطة الاستراتيجية للاحصاء داخل ادارة الاقامة والحدود من خلال الفرص المتاحة والمخاطر ودراسة العوامل ضمن البيئة الداخلية والخارجية وقد حددت جوانب القوة والضعف والمخاطر والفرص المتاحة من اجل وضع الاستراتيجيات المستقبلية المناسبة للاحصاء يتناول هذا الجزء من الخطة تحليلا للواقع (البيئة الداخلية) للوقوف على مواطن الضعف والقوة التي يواجهها عمل ادارة الاقامة والحدود في مجال الاحصاء من اجل الخروج باستراتيجية للاحصاءات وقد جاءت نتائج التحليل على النحو التالي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. توفير قيادة حكيمة قادرة على ادارة سير الاستراتيجية للاحصاء داخل ادارة الاقامة والحدود لتحقيق جميع اهدافها.	1- نقص في العاملين المتخصصين في مجال الاحصاء.
2. دعم دائرة الاحصاءات العامة فنيا ولوجستيا التي من شأنها اخراج الاستراتيجية لحيز النور	2- نقص التمويل اللازم لدعم الانظمة الاحصائية.
3. الالتزام بالقيم لتحقيق الرؤية والرسالة ومواكبة التطوير والتحديث في مجال الاحصاء.	3- نقص الوعي بالمفاهيم الاحصائية واهميتها.
4. وجود نظام رقابي داخلي وخارجي فعال من اجل تحقيق اهداف الاستراتيجية للاحصاء	4- عدم توفر البيانات بالوقت والجودة والشكل المطلوبين.
5. وجود خطط سير عمليات وواضح لإجراءات عمل الاحصاء	5- ضعف في توحيد المعايير القياسية للمصطلحات الاحصائية وطرق القياس وتطبيق المنهجيات والاحصائيات الموصى بها من قبل الهيئات الدولية ذات العلاقة.
6. توفر قاعدة بيانات.	6- تعدد الجهات التي تنتج البيانات وتضارب البيانات في بعض الاحيان.
7. التعاون مع الجهات كافة ذات العلاقة في محور السجل المدني	7- الدوران الوظيفي في العاملين بالإحصاء
	8- عدم وجود خطة تدريبية شاملة وواضحة لتأهيل العاملين في مجال الاحصاء

التحديات	الفرص
1- عدم وجود تشريعات وطنية تدعم الاستراتيجية الوطنية للاحصاء	1- تبادل الخبرات والتعاون مع الدول العربية والأجنبية من خلال برنامج والمؤسسات المحلية في مجال اعداد الاستراتيجية الوطنية للاحصاء، من خلال المشاركة بالمؤتمرات والدورات وخدمة الانترنت .
2- هجرة الكفاءات المؤهلة والمدربة التي يتم اعداد وتاهيلها وتدريبها .	2- تطور التكنولوجيا في مجال البرمجيات الخاصة بالاحصاء .
3- بطء عملية تعديل القوانين والتشريعات في مجال الاحصاء .	3- دعم الحكومة لمشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي .
4- اتخاذ قرارات سياسية مفاجئة وإصدار تعليمات جديدة بشكل مفاجئ.	4- متابعة وسائل الاعلام في مجال التوعية بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات والتعليمات الخاصة.
5- عدم وجود تصنيف معتمد وواضح لدى الجهات منتجة البيانات يحدد البيانات التي بالإمكان توزيعها واستخدامها من قبل المستخدمين	5- تعزيز التعاون مع الشركاء من اجل تبادل المعلومات والخبرات .
	6- تقديم الدعم المالي والمعلوماتي من قبل الحكومة.

3. الإطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

أنموذج لادارة المعرفة الاحصائية المتخصصة

2.1.3 الرسالة

تقديم البيانات والمعلومات والمعرفة الاحصائية لطالبها بكل إحتراف وجودة وفق اعلى المعايير الدولية الاحصائية في مجال انتاج البيانات وتبويبها وتحليلها ونشرها من خلال باستخدام افضل الوسائل التكنولوجية والادارية والممارسات العالمية.

3.1.3 القيم الجوهرية

التكاملية	العمل الجماعي
الشفافية	التشاركية
الاحتراف	الجودة

2.3 الاهداف الاستراتيجية

- 1- تطوير الاداء الاحصائي لادارة الاقامة والحدود .
- 2- المحافظة على أمن و سلامة البيانات والمعلومات الاحصائية
- 3- تعزيز الالتزام بالسياسات والانظمة الخاصة بالبيانات الاحصائية في ادارة الاقامة والحدود .

الاهداف الرئيسية/ الاهداف الفرعية
الهدف 1: تطوير الأداء الإحصائي لإدارة الإقامة والحدود
1-1 تاهيل وتدريب وتطوير الوحدة الإحصائية 2-1 بناء قاعدة بيانات تغطي الاحتياجات المؤسسية والوطنية
الهدف 2: المحافظة على أمن وسلامة البيانات الإحصائية
1-2 تطوير البرامج الخاصة بحماية البيانات الإحصائية المحوسبة والخطط الخاصة بأمنها
الهدف 3: تعزيز الالتزام بالسياسات والأنظمة الخاصة بالبيانات الإحصائية في إدارة الإقامة والحدود.
1-3 تحسين عمليات إدارة البيانات الإحصائية

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الاهمية ان يتم تنفيذ الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الاطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للاحصاء ويجب ان يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمسة سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما ان اولويات جدولة الانشطة يجب ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

ولاجل تنفيذ استراتيجية سلسة فان هناك خطة تنفيذية اعدت حسب الملحق في هذه الاستراتيجية وهذه الخطة تبين الخطوط العريضة للاجراءات التي يجب ان تتخذ من حيث متى ومن هو المسؤول عن انجاز هذه الخطة ايضا يوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

2.4 الرقابة

ان عملية مراقبة اداء تنفيذ الخطة يجب ان يتم وبشكل سليم من خلال الاطار الازمني للخطة التنفيذية للاستراتيجية وبشكل علمي من خلال قياس مدى تحقق الاداء بشكل عام والراحل التنفيذية التي تم انجازها وبشكل متوافق مع رؤية ورسالة ادارة الاقامة والحدود في مجال الاستراتيجية للاحصاء بحيث يتم اصدار تقارير ربعية عن حجم العمل المنجز وكذلك اصدار تقرير سنوي يبين ماتم انجاز وبشكل مفصل للوقوف على الواقع الحالي للخطة ومن اجل تلافي اي معوقات قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية يبحث يجب اطلاق الادارة العليا عن كل فجوات او خلل قد يواجه طريق تنفيذها وبشكل مباشر من اجل وضع الحلول المناسبة وتفادي العقبات .

3.4 الاستدامة

ان استدامة الخطة الاستراتيجية يجب ان يكون الغاية الرئيسية لادارة الاقامة والحدود من خلال البرامج والانشطة والدورات ويجب مراقبة استمرارية الاستدامة من خلال وضع مؤشرات قياس فاعلية وكفاءة استدامة الخطة الاستراتيجية للاحصاء في ادارة الاقامة والحدود

4.4 الموازنة والتمويل

ان موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية يجب ان توفر ما قيمته (230000) دينار اردني خلال الخمسة سنوات وهذه الموازنة اعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية . ومن المتوقع بان تمويل تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية سيكون من خلال كلا من دائرة الاحصاءات العامة و بعض الجهات المانحة.

إدارة الإقامة والحدود										الهدف الاستراتيجي رقم 1 : تطوير الأداء الإحصائي لإدارة الإقامة والحدود									
مصدر التمويل (موازنة، موازنة)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي					
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء									
موازنة	2000						نسبة الأوصاف الوظيفية المحجزة والمعتمدة	2018/12	2018/9	إدارة الإقامة والحدود	الأوصاف الوظيفية والمؤهلات المطلوبة للكوادر البشرية	تصميم وقرار الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية للوحدة							
منح + موازنة	50000	%100	%85	%70	%50	%30	نسبة العاملين الذين تم تأهيلهم للعمل على البرامج الإحصائية	2022/10	2018/10	إدارة الإقامة والحدود إدارة تكنولوجيا المعلومات	عاملين ذوي قدرات للعمل على البرامج الإحصائية بكل كفاءة ومهنية	تدريب وتأهيل العاملين في الوحدة الإحصائية	تأهيل وتدريب وتطوير الوحدة الإحصائية						
منح + موازنة	50000	%100	%80	%70	%55	%40	نسبة الأنظمة الإحصائية المطورة	2022/11	2018/7	إدارة تكنولوجيا المعلومات	أنظمة إحصائية إلكترونية مطورة	تطوير الأنظمة الإحصائية الإلكترونية والإلكترونية							

الهدف الاستراتيجي رقم 1: تطوير الأداء الإحصائي لإدارة الإقامة والحدود

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							شهر / سنة	تاريخ البدء				
	بالدينار	2022	2021	2020	2019	2018		المؤشر	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء				
منح	50000	100%	95%	80%	60%	30%	10%	نسبة التجهيز في التنبية التحتية	2018/7	2022/11	إدارة الإقامة والحدود إدارة تكنولوجيا المعلومات	قاعدة بيانات فعالة	تجهيز بنية تحتية إلكترونية	بناء قاعدة بيانات تغطي الاحتياجات المؤسسية والوطنية
موازنة	10000	100%	85%	75%	65%	50%	نسبة الوسائل والأدوات المستخدمة	2018/8	2022/11	إدارة الإقامة والحدود إدارة تكنولوجيا المعلومات	وسائل وأدوات حديثة خاصة بتحليل البيانات الإحصائية	العمل على بناء وسائل وأدوات حديثة في مجال تحليل البيانات الإحصائية		
موازنة	5000					100%	نسبة المؤشرات الإحصائية المنتجة	2018/7	2018/11	إدارة الإقامة والحدود	مؤشرات الأداء	استكمال إنتاج مؤشرات أداء خاصة بالبيانات الإحصائية		

الهدف الاستراتيجي رقم 2 : المحافظة على أمن وسلامة البيانات الإحصائية

مصدر التمويل (موازنة، موازنة)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
منح	50000	2022	2021	2020	2019	2018	%30	نسبة أنظمة الحماية المستحدثة	2022/11	2018/7	إدارة الإقامة والحدود وإدارة تكنولوجيا المعلومات	نظام حماية فعال	تطوير نظام حماية إلكتروني للبيانات الإحصائية	تطوير البرامج الخاصة بحماية البيانات الإحصائية المحوسبة والحطط الخاصة بأمنها
موازنة	10000	%100	%95	%85	%75	%60	%40	نسبة الخطط المحققة	2022/11	2018/7	إدارة الحدود وإدارة تكنولوجيا المعلومات	خطط أمنية معتمدة	إعداد خطط أمنية خاصة بأمن وسرية المعلومات	الإحصائية المحوسبة والحطط الخاصة بأمنها

الهدف الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الالتزام بالسياسات والأنظمة الخاصة بالبيانات الإحصائية في إدارة الإقامة والحدود

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018	تاريخ الانتهاء			تاريخ البدء					
موازنة	20000	5%	95%	85%	65%	40%	10%	نسبة تنفيذ مخطط سير العمليات المنجزة	2022/11	2018/7	ادارة الاقامة والحدود	مخطط سير العمليات الاحصائية	إعداد مخطط سير العمليات الاحصائية	هندسة اجراءات العمل في قسم الاحصاء	تحسين عمليات إدارة البيانات الإحصائية
موازنة	25000	100%	90%	80%	75%	50%	10%	نسبة الاجراءات الاحصائية المنجزة	2022/11	2018/7	ادارة الاقامة والحدود	اجراءات عمل قياسية	اجراءات العمل في قسم الاحصاء		
موازنة	5000				100%	75%	50%	نسبة الانجاز في اعداد دليل العمل	2019/8	2018/7	ادارة الاقامة والحدود	دليل عمل الاجراءات	اعداد دليل اجراءات عمل موحد خاص بالبيانات الاحصائية		

الاستراتيجية الاحصائية لقطاع السجل التجاري

(2022 - 2018)

رسالة وزير الصناعة والتجارة والتموين ،،،

يسعدني ان أقدم الخطة الاستراتيجية الاحصائية لقطاع السجل التجاري كجزء من عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي في الأردن، والتي من شأنها أن تساهم في دعم خطط التنمية وتمكين رصد وتقييم سياسات وبرامج ومشاريع التنمية ومكافحة الفقر من خلال إنتاج إحصاءات عالية الجودة وإعداد البيانات بشكل مستدام في الأردن.

تحرص الوزارة على تقديم أرقى الخدمات للمراجعين والمتعاملين وإتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة، وذلك إيماناً من الوزارة لما تمثله البيانات والمعلومات الإحصائية من ركيزة أساسية لعمليات التخطيط واتخاذ القرار لدى المؤسسات الحكومية المختلفة ولدى مجتمع الأعمال، ولما تمثله تلك المعلومات والبيانات من أهمية لدعم النشاط الأكاديمي والبحث العلمي، هذا إلى جانب حرصنا على توفير متطلبات كافة الشرائح المهمة بالبيانات الإحصائية الخاصة بقطاع السجل التجاري.

وحيث تعتمد الكثير من الجهات على احصاءات قطاع السجل التجاري لاستخدامها كأداة لصنع واتخاذ القرارات وتطوير الخطط والسياسات المناسبة، فنحن بحاجة إلى توفير بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومتسقة بين المصادر المختلفة وسهلة الفهم والاستخدام، وتوفيرها في الوقت المناسب.

الوضع الحالي للإحصاءات الخاصة بالبيانات المتعلقة بقطاع السجل التجاري لا تلبي الاحتياجات. ولذلك، فإن الوزارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة. وعليه، فقد تم اعداد هذه الخطة لتحسين جودة الإحصاءات التي تتدفق الى قواعد البيانات من مصادرها المختلفة بشكل منتظم، وتوحيدها لاستخدامها كأداة في عملنا.

ولا يسعني ختاماً إلا أن أتقدم بكل الشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لدعمها هذه العملية، ولشركائنا من وزارات ودوائر ومؤسسات حكومية الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية اعداد الخطة والذي يعتبر تعاونهم مع الوزارة خلال عملية اعداد الخطة أحد ركائز نجاحنا، واشكر ايضاً فريق عمل قطاع السجل التجاري الذي عمل بجد واجتهاد لإنجاز هذه الخطة.

وزير الصناعة والتجارة والتموين

2	رسالة وزير الصناعة والتجارة والتموين
3	قائمة المحتويات
4	1. مقدمة
4	قائمة المختصرات
5	1.1 أهمية قطاع السجل التجاري
5	2.1 الإطار المؤسسي لقطاع السجل التجاري
6	3.1 دور الاحصاءات في قطاع السجل التجاري
6	2. تقييم الوضع الحالي لإحصاءات السجل التجاري
6	1.2 لماذا عملية التقييم
6	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
7	3.2 نتائج عملية التقييم
7	1.3.2 التشريعات
7	2.3.2 الوعي الاحصائي
7	3.3.2 البيانات المتعلقة بالقطاع
10	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
11	3. الإطار الاستراتيجي
11	1.3 الاسس الاستراتيجية
11	1.1.3 الرؤية
11	2.1.3 الرسالة
11	3.1.3 القيم الجوهرية
11	2.3 الاهداف الاستراتيجية
12	4. الخطة التنفيذية
12	1.4 الرقابة
13	2.4 الاستدامة
13	3.4 الموازنة والتمويل
	الملاحق (الخطة التنفيذية)

1. مقدمة

يعتبر قطاع السجل التجاري قطاعاً حيوياً داعماً للاقتصاد الأردني وإساسياً في تطوير القطاعات الأخرى، حيث يوفر البيانات الضرورية والهامة للاقتصاد الأردني والتي تساعد صناع القرار في عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات بناء على أسس متينة وسليمة. ونظراً لتعدد مصادر إنتاج البيانات الخاصة بسجلات الأعمال، دعت الحاجة إلى استحداث قاعدة بيانات إحصائية موحدة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة المتعلقة بعمل قطاع السجل التجاري. ولتحقيق ذلك كان لا بد من إعداد استراتيجية خاصة بالقطاع لإنتاج البيانات الإحصائية الموحدة حول أنشطة التجارة والتي تساعد في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع.

تم صياغة الاستراتيجية الإحصائية لقطاع السجل التجاري وفق منهجية تشاركية وبالتشاور مع دائرة الإحصاءات العامة بعد تحليل الوضع الحالي لقطاع السجل التجاري من منظور إحصائي، وتحديد الفجوات في إطار العمل المؤسسي بين مكونات القطاع والفجوات في التشريع والنقص في الوعي الإحصائي والنقص في الموارد والخبرات. واعتمدت الاستراتيجية مجموعة من الغايات التي تسعى إلى تحقيق رسالتها، وقيم جوهرية تتعلق بجودة وموثوقية النظام الإحصائي للقطاع، وبلورة أهداف استراتيجية تتعلق ببناء القدرات وتطوير الشراكات والتحديث والتحسين. ولأجل تحقيق هذه الأهداف وضعت خطة تنفيذية للأعوام الخمسة القادمة.

قائمة المختصرات

DoS دائرة الإحصاءات العامة	MIT وزارة الصناعة والتجارة	ISTD دائرة ضريبة الدخل والتمويل
CCD دائرة مراقبة الشركات	JOCs غرف التجارة	JCIs غرف الصناعة
JC دائرة الجمارك العامة	JSC هيئة الأوراق المالية	GAM أمانة عمان الكبرى
MOMA وزارة البلديات	JIC هيئة الاستثمار	SSC المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

1.1 اهمية قطاع السجل التجاري

يعتبر قطاع السجل التجاري مرجعًا وطنيًا هامًا لكافة مؤسسات الدولة وتأتي أهميته من دوره المتمثل بتوفير البيانات الضرورية والهامة للاقتصاد الاردني والذي يساهم في تطوير القطاعات الأخرى، ونظرًا لزيادة الطلب على البيانات الإحصائية ونظرًا لوجود مصادر مختلفة لإنتاج هذه البيانات فقد دعت الحاجة الى استحداث قاعدة بيانات احصائية موحدة للأنشطة الاقتصادية المختلفة لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات. يعمل قطاع السجل التجاري على قراءة وتحليل واقع الشركات والمؤسسات العاملة وتصنيفها ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يدعم متخذي القرار في اتخاذ قرارات من شأنها دعم الأنشطة الاقتصادية وفقًا للرؤية الوطنية.

2.1 الإطار المؤسسي لقطاع السجل التجاري

تعتبر وزارة الصناعة والتجارة صاحبة الولاية في قطاع السجل التجاري من حيث رسم السياسة والتنظيم والرعاية والدعم، وذلك لإنتاج البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع ووضع الخطط والدراسات اللازمة لتطويره. ولغايات القيام بمسؤولياتها ستعمل الوزارة ضمن منظومة من الدوائر والمؤسسات وهي:

ISTD	MIT	DoS
JCIs	JOCs	CCD
GAM	JSC	JC
SSC	JIC	MOMA

3.1 دور الاحصاءات في قطاع السجل التجاري

تقدم البيانات الاحصائية المتعلقة بالسجل التجاري / وزارة الصناعة والتجارة فوائد عديدة لكافة صانعي القرارات، ورسمي السياسات والمخططين للأنشطة الاقتصادية في الاردن، فهي ترصد حجم كل نشاط، وفاعليته، وعدد الناشطين فيه، وحجم رأس المال المخصص، وتصنيف النشاطات قطاعيا، وترتيبها حسب مستوى النمو، كما ويمكنها تحديد فرص الاستثمار المتاحة في النشاطات التي يشغلها عدد محدود من المستثمرين، وفي المقابل تحدد القطاعات المشبعة ونطاق انتشارها الجغرافي، وغايات عملها كما وردت في شهادات التسجيل.

2.تقييم الوضع الحالي لاحصاءات السجل التجاري

1.2 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم البيانات الخاصة بقطاع السجل التجاري تأتي لعدة اسباب من بينها: قياس ماهية البيانات المطلوبة، كيف يتم طلبها، متى يتم طلبها، ماهي البيانات المتوفرة ومصادرها، كيف يتم ادارة البيانات، كيف يتم معالجتها وكيفية استخدامها.

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف

يتولى عملية التقييم فريق مكون من الاحصائيين العاملين في قطاع السجل التجاري بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بهدف تصميم الاستراتيجية الوطنية بحيث يقوم الفريق بتنظيم نشاطات التدريب على الاستراتيجية بحيث تتضمن مواضيع التدريب تقييم الوضع الحالي للقطاع وتصميم خطة عمل احصائية وهذا يتم من خلال عقد ورشات تدريبية بدعم من دائرة الاحصاءات العامة.

يتم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الاحصائية الدولية.

3.2 نتائج عملية التقييم

1.3.2 التشريعات

لا يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في الوزارة بشكل محدد وتستوفى البيانات حسب الطلب استنادا لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 بالإضافة الى المخاطبات الرسمية الواردة للوزارة من اي جهة معينة.

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم دائرة الاحصاءات العامة بالدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورشات العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة. كما تقوم الوزارة بالتوعية بأهمية الرقم الاحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات احصائية رقمية، ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في قطاع السجل التجاري بدرجة متوسطة كما ان المعني بدور الوعي الاحصائي هو دائرة الاحصاءات العامة بشكل رئيسي.

3.3.2 البيانات المتعلقة بالقطاع

احتياجات مستخدمي البيانات ونوع البيانات المطلوبة: إن اهم مستخدمي البيانات في هذا القطاع راسمي السياسات وصانعي القرار والمستثمرين والباحثين.ومن ان اهم البيانات المطلوب توفيرها تتضمن كافة البيانات - المحدثه-حول الأنشطة الاقتصادية مثل؛ تصنيف الأنشطة وفقا لغايات العمل، حجم كل نشاط، وفاعليته، وعدد الناشطين فيه، وحجم رأس المال المخصص، وتصنيف النشاطات قطاعيا، وترتيبها حسب مستوى النمو، كما ويمكنها تحديد فرص الاستثمار المتاحة، القطاعات المشبعة ونطاق انتشارها الجغرافي، وغايات عملها وغيرها.

كيفية تحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها: يتم تحديد البيانات حسب الغاية من استخدامها، كما يعتمد تحديد الاولويات بناءً على الاهداف والخطط والمشاريع القائمة على المستوى الوطني، ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة وفقاً للمشاريع المقترحة.

مصادر البيانات: هناك مجموعة من الشركاء الذين يمثلون أبرز مصادر البيانات الخاصة بقطاع السجل التجاري،

وهم:

ISTD	MIT	DoS
JCIs	JOCs	CCD
GAM	JSC	JC
SSC	JIC	MOMA

توقيت صدور البيانات: ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الإطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع في غاية الاهمية اذ من البديهي ان تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الاحصائية لا يتوقف على توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات فقط، وانما يتحقق ذلك من خلال توفير البيانات المطلوبة للمستخدم في الوقت المناسب. ومن هنا يعتبر توقيت اصدار ونشر المنتج الاحصائي هو أحد الابعاد والعناصر الاساسية لتقييم الجودة الإحصائية، وأحد اهم العناصر المستهدفة ضمن خطة العمل للقطاع. هذا وتقوم دائرة الاحصاءات العامة بإصدار النتائج والتقارير الاحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ومن ضمنها نتائج مسح تعداد المنشآت ضمن جدول زمني محدد وواضح المعالم ليتسنى للمخططين ورسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

التطوير والادارة المؤسسية: هناك بعض المؤسسات في القطاع لديها وحدة او قسم متخصص بالإحصاء والبعض الآخر لا يتوفر لديه مثل هذا القسم او الوحدة، كما ويرتبط تحقيق الاهداف الاحصائية بتبني مشاريع تساهم في توفير أنظمة احصائية متقدمة ضمن الخطط الاستراتيجية للقطاع بالإضافة الى تأهيل الكوادر البشرية. وفيما يتعلق بالكوادر الوظيفية فإن هنالك ضعف في الكوادر المتخصصة والمؤهلة في مجال الاحصاء، كما ويلاحظ وجود تفاوت في مستوى المهارات الخاصة بالكوادر الاحصائية بين جهة وأخرى. يتوفر في الوزارة ومعظم الهيئات والمؤسسات بنية اساسية لتكنولوجيا المعلومات يمكن تقييم مستواها بدرجة جيد وبالرغم من ذلك، هنالك تفاوت بين هذه المؤسسات في مستوى البنية.

التنسيق: يوجد ضعف في التنسيق ما بين المؤسسات والدوائر الحكومية المنتجة لهذه البيانات ومن هنا ياتي دور دائرة الاحصاءات العامة في تبني استراتيجية وطنية متكاملة لايجاد آلية مناسبة لعملية التنسيق ما بين الدائرة والمؤسسات المختلفة للحصول على البيانات المطلوبة في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة.

البرمجة الاحصائية: تنتج بعض الوزارات والدوائر الحكومية بياناتها بشكل دوري من خلال التقارير التي تصدر عن الدوائر والمؤسسات الحكومية للأغراض الخاصة داخل الوزارات، كما تنتج الاحصاءات العامة بيانات خاصة عن تعداد المنشآت ضمن البرنامج الزمني كل خمسة سنوات.

ادارة البيانات: يوجد أنظمة محوسبة للتسجيل في الوزارات حيث يتم التسجيل في وزارة الصناعة والتجارة والتموين من خلال النظام الخاص بالسجل التجاري، كذلك التسجيل لدى دائرة مراقبة الشركات من خلال النظام الخاص بالدائرة. ومن الجدير بالذكر ان هنالك رقم وطني لتسجيل المنشآت وهذا الرقم هو رقم موحد لكافة المنشآت في المملكة تعمل به بعض الجهات منها الوزارة ولكن لا يتم تطبيقه من قبل الجهات الأخرى.

جودة البيانات: يستخدم القطاع المعايير والتصنيفات والتعليمات الدولية في العمل الإحصائي، وهناك اختلاف في المعايير والأنظمة المستخدمة في تصنيفات الأنشطة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: يتم استخدام نظام التصنيف الصناعي الدولي ISIC2 في وزارة الصناعة والتجارة والتموين ودائرة مراقبة الشركات، والتصنيف الصناعي الدولي ISIC4 لدى دائرة الإحصاءات العامة، في حين أن نظام ISIC غير مطبق في غرف الصناعة والتجارة. وهنا يأتي دور الإحصاءات العامة في توحيد هذه المعايير والتصنيفات من خلال الاستراتيجية.

التحديات التي تواجه إحصائيات قطاع السجل التجاري:

- نقص الوعي الإحصائي.
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الإحصائي.
- اختلاف المفاهيم المستخدمة في إنتاج البيانات الإحصائية.
- تضارب في عدد المنشآت الصادر عن كل مصدر.
- عدم تحديث البيانات الإحصائية بشكل دوري.

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود وحدة إحصائية متخصصة لإنتاج البيانات. - سرعة تغير البيانات تبعاً لكل مصدر وصعوبة حصرها بشكل دقيق. - عدد المؤسسات المسجلة لا يعكس عدد المؤسسات العاملة فعلياً، حيث يوجد عدد كبير من المؤسسات المسجلة ولا تمارس أعمالها على أرض الواقع. - عدم اكتمال الربط الإلكتروني بين مؤسسات الدولة والدائرة. 	<ul style="list-style-type: none"> - سهولة الاطلاع على البيانات استناداً لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007. - توفر البيانات المؤرشفة. - توفر البيانات بشكل دوري من خلال المواقع الإلكترونية.

التهديدات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> - عدم التزام بعض الدوائر باعتماد الرقم الوطني للمنشأة والذي تم تطبيقه بوزارة الصناعة والتجارة منذ عام 2008 ولغاية الآن. - عدم توفر هذه البيانات ضمن المنهجيات والتصنيف الإحصائي الإحصائية. - تبعثر الجهود بسبب ضعف التنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها، بالإضافة الى ضعف التنسيق بين مؤسسات القطاع نفسه - تسرب الكفاءات. - التشريعات (سرية بعض المعلومات وضعف التشريعات التي تسمح بتبادل البيانات الإحصائية). - اختلاف التصنيفات الإحصائية. - ازدواجية البيانات الإحصائية (تعدد المرجعيات والمصادر). - لا يوجد تعريف موحد للمنشأة الاقتصادية. 	<ul style="list-style-type: none"> - هناك فرصة للاستفادة من خلال الاستراتيجية للحصول على كافة البيانات من المصادر الإدارية. - الاهتمام الدولي بموضوع تطوير الإحصاءات وتحسين جودة البيانات المنتجة وتوفير الدعم اللازم. - وجود منظمات دولية مانحة مالياً وفنياً. - توفر مصادر كافية لإنتاج بيانات السجل التجاري من القطاعين العام والخاص. - الربط الإلكتروني بين عدد من المؤسسات في القطاع. - البنية التحتية الجيدة لدى جميع المؤسسات التابعة لهذا القطاع.

3. الإطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

سجل تجاري يفي بكافة احتياجات مستخدمي البيانات الاحصائية بكفاءة.

2.1.3 الرسالة

توفير بيانات إحصائية تلبى الاحتياجات الوطنية حول الأنشطة الاقتصادية من خلال:

- تطبيق المعايير الاحصائية لتوحيد البيانات.
- والوصول الى البيانات الاحصائية عبر قواعد البيانات الموثقه.
- وتوحيد الرقم الاحصائي.

3.1.3 القيم الجوهرية

العمل الجماعي	التركيز على العمل الجماعي المشترك بهدف التكاملية في العمل
الشفافية	الشفافية في انتاج البيانات الاحصائية
التكاملية	الانجاز من خلال توظيف الكوادر الحكومية لانتاج البيانات الموثقه
التشاركية	تطوير تدريب للعاملين في هذا القطاع لانتاج تقارير موحدة

2.3 الاهداف الاستراتيجية

الاهداف الفرعية	الاهداف الرئيسية
	الهدف 1: بناء القدرات المؤسسية والمهارات الاحصائية للعاملين في القطاع
	1. تطوير الإطار المؤسسي لعمل قطاع السجل التجاري. 2. اكساب العاملين المهارات الاحصائية المتخصصة وتطوير قدراتهم في مجال التحليل الاحصائي.
	الهدف 2: تحسين جودة البيانات الاحصائية وجاهزيتها وضمان حداثتها وشموليتها.
	1. تعزيز الاعتماد على المعايير الدولية في انتاج ونشر البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاع. 2. تنوع مصادر البيانات الاحصائية وتطوير اساليب عرض البيانات الوصفية الخاصة بالإحصاءات الرسمية. 3. تطوير استخدام ونشر المعلومات الإحصائية.

4. الخطة التنفيذية

لضمان نجاح الخطة القطاعية الاحصائية يتوجب اعداد خطط تنفيذية فعالة تشتمل على أنشطة محددة، وأولويات لجدولة الأنشطة ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية ومتسقة مع الإطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للإحصاء. وسيكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمسة سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية وتوفير الخبرات اللازمة.

ولأجل تنفيذ استراتيجية سلسة، تم اعتماد خطة تنفيذية أعدت حسب الملحق في هذه الاستراتيجية، والتي تبين الإجراءات والأنشطة التي يجب ان تتخذ من حيث مسؤولية التنفيذ والوقت اللازم لإنجاز هذه الخطة ايضا يوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

1.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من أن تنفيذها يتم وفقاً لما هو مخطط له. وتشمل الرقابة ملاحظة نتائج الأنشطة المنفذة والمنهجية المتبعة لجمع بيانات، وتوفير أساس للتقييم الدوري للخطة. وعليه ستكون عملية رصد تنفيذ الخطة عملية مستمرة وتشتمل على الأهداف التالية:

✓ تحديد ما إذا كان التنفيذ قد ركز على تحقيق الرؤية والرسالة للنظام الإحصائي في القطاع.

✓ التأكد من أن الخطة واضحة وسهلة المتابعة.

✓ تيسير التغذية الراجعة للإدارة والتي هي ضرورية لصنع القرار.

✓ التأكد من ان الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.

✓ التأكد من ان الأنشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الانحرافات في الحال.

✓ التأكد من أن هنالك انضباط مالي في تنفيذ الخطة.

وهناك ثلاثة انماط من التقارير الرقابية يجب اخذها بعين الاعتبار:

✓ تقارير ربعية (داخلية).

- ✓ تقارير سنوية (داخلية).
- ✓ مراجعة منتصف الفترة (خلال عامين ونصف ويجب ان يتم من قبل دائرة الاحصاءات العامة).
- وفي نهاية الخطة يجب ان يكون هناك تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.

2.4 الاستدامة

ان استدامة البرامج والانشطة الاقتصادية يجب ان تضمن ما يلي:

- أ. بناء القدرات الاحصائية من خلال معايير البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كثب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات).
- ب. العمل على رصد التمويل من موازنة الدولة.
- ج. توثيق اجراءات العمل.
- د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الاحصائي.

3.4 الموازنة والتمويل

ان موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية تبلغ ما قيمته (70000) دينار أردني خلال الخمسة سنوات وهذه الموازنة اعدت بالاعتماد على الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية. ومن المتوقع بان تمويل تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية سيكون من خلال كلا من الحكومة والمانحين.

الهدف الاستراتيجي المؤسسة رقم 1 : بناء القدرات المؤسسية والمهارات الاحصائية للعاملين في القطاع

وزارة الصناعة والتجارة والتموين

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
منح / موازنية	50000													
				80%	20%	0	- نسبة الاجاز في تجهيز وتشغيل الوحدة الاحصائية 100%	2020/12/31	2019/6/1	MIT CCD	الوحدة الاحصائية المحورة والمتخصصة	انشاء وحدة احصائية متخصصة 1.1 مخاطبة الجهات المختصة (وزارة تطوير القطاع العام) 1.2 اعداد الهيكل التطبيقي للوحدة 1.3 تجهيز وحدات البنية التحتية اللازمة وتوفير أدوات الربط الالكتروني	1. تطوير الإطار المؤسسي لعمل قطاع السجل التجاري	
										MIT CCD CCD ISTD COC CI JC JSC AC MOMA JIC SSC	دليل اجرائي للمورث (الخطة التدريبية) كودر بشرية مؤهلة للتعامل مع مختلف البيئات الاحصائية وأساليب تحليلها	1.2 وضع أسس البرامج التدريبية واعداد دليل اجرائي للاحتياجات 2.2 اجراء مسح سنوي للاحتاجات التدريبية للعاملين في الوحدة التدريبية وأدواتها. 3-2 تنفيذ برامج التدريب بإشراف دائرة الاحصاءات العامة مع الاخذ بعين الاعتبار الخبرات والتجارب المحلية والدولية	2. اكساب العاملين المهارات الاحصائية المتخصصة وتطوير قدراتهم في مجال التحليل الاحصائي	

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2: تحسين جودة البيانات الإحصائية وجاهازيتها وضمان حداثتها وشموليتها

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالبنار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			القيمة المستهدفة	شهر / سنة				
منح / موازنة	20000	-	-	%10	%90	0	0	- نسبة تطبيق الجهات المعنية لنظام isic4	2020/12/31	2019/6/1	MIT CCD JSC MOMA ISTD JIC	نظام إدارة الجودة مطور بيانات إحصائية دقيقة وموحدة وموالية لأحدث الأنظمة لاستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات	1.1.1 تنسيق المفاهيم والتصنيفات والمخرجات الإحصائية مع المعايير الدولية وملائمتها لتلبية الاحتياجات الوطنية من خلال اعتماد التصنيف الدولي ISIC4	1. تعزيز الاعتماد على المعايير الدولية في إنتاج ونشر البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاع

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2: تحسين جودة البيانات الاحصائية وجاهايتها وضمان حدتها وشموليتها

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتحفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					الاطار الزمني للتحفيذ (شهر / سنة)	مسؤولية التحفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي								
		2022	2021	2020	2019	2018						قيمة الأساس 2017	المؤشر	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		-	-	2	1	0	0	عدد محاضر الاجتماعات المنعقدة											
		0	0	%15	%85	0	0	- نسبة تطبيق الجهات الرقم الوطني الموحد - نسبة تطبيق الجهات للتعريف الموحد للمنشآت		2020/12/31	2019/6/1	MIT CCD ISTD COC CI JC JSC AC MOMA JIC SSC	اجتماعات اللجنة التوجيهية رقم وطني موحد لكافة المنشآت الاقتصادية	2.1. ابناء شركات مع مكونات النظام الاحصائي والمؤسسات المساندة له (مراكز الابحاث والجامعات 2.2. تشكيل لجنة توجيهية لتنسيق الجهود ومتابعة تنفيذ وتطبيق الاستراتيجيه 3.2. اعتماد الرقم الوطني في كافة الدوائر الحكومية 4.2. اعتماد التعريف الموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والميكروية	2. توثيق مصادر البيانات الاحصائية وتطوير اساليب عرض البيانات الوصفية الخاصة بالإحصاءات الرسمية				
		-	-	-	%100	0	0												

الاستراتيجية الاحصائية لقطاع البيئية

(2018- 2022)

مقدمة

أود في هذه المقدمة الإعراب عن سعادة وزارة البيئة في المساهمة في عملية تصميم الاستراتيجية الإحصائية الشاملة لتطوير الإحصاءات في الأردن من خلال جزئية تطوير استراتيجية الإحصاءات الخاصة بقطاع البيئة.

كما اود ان اتقدم وباسم وزارة البيئة بالشكر الى دائرة الاحصاءات لقيامها بمشاركتها في هذه العملية .وحيث ان القطاع البيئي يمثل الركيزة الثالثة من ركائز التنمية المستدامة، وتتميز بتنوع البيانات وتعدد مصادرها . وتعني بمواضيع كثيرة اهمها :موارد المياه، السواحل والمياه البحرية، الموارد الأرضية والتربة والتغير على استعمالات الأراضي، نوعية الهواء، التغير المناخي، التنوع الحيوي والنفائات .والتي هي بحاجة إلى الكثير من العمليات والأرقام الإحصائية، وصولا الى دمج مفاهيم الحسابات البيئية ضمن مفاهيم الحسابات القومية واستخدامها في بناء العديد من التقارير الدورية التي تنتجها الوزارة كمتطلبات وطنية واقليمية ودولية، وصنع القرارات والخطط والسياسات المبنية على البيانات والأرقام وبطرق علمية مناسبة اضافة الى عمليات الرصد والتقييم لأثر هذه السياسات والخطط والقرارات من خلال قائمة المؤشرات البيئية الوطنية التي يجري العمل على بنائها لقياس التقدم المحرز في المجالين الإجتماعي والإقتصادي مع المحافظة على الوضع البيئي واستدامة مواردها.

الوضع الحالي للإحصاءات في الوزارة لا يلبي احتياجاتنا من البيانات . لذا فإن هذه الخطة لا تهدف إلى جعل التحسينات على جودة الإحصاءات التي يتم جمعها فقط بل أيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فان الوزارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ودعوني اشكر فريق وزارتي الذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وايضا اتوجه بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لدعمها هذه العملية واشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع البيئة الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية اعداد الخطة.

واثني على جهودكم جميعا لمساهمتم في انجاز هذه الخطة

وزير البيئة

ملخص تنفيذي

انطلاقاً من اجندة دائرة الاحصاءات العامة في اعداد استراتيجية الاحصائية للاعوام 2018-2022 تاتي هذه الاستراتيجية لقطاع البيئة استكمالاً وتحديثاً لبناء الاستراتيجية الوطنية العامة و يعتبر قطاع البيئة قطاعاً حيوياً داعماً للاقتصاد الاردني و اساسياً في تطوير القطاعات الاخرى ونظراً لازدياد الطلب على البيانات الاحصائية التي لها الاثر في تقييم القطاعات الاقتصادية فقد تعددت مصادر انتاج هذه البيانات مما دعت الحاجة الى استحداث قاعدة بيانات احصائية موحدة عن الانشطة الاقتصادية المختلفة.

ولمواكبة الطلب المتزايد على البيانات الاحصائية كان لا بد من اعداد هذه الاستراتيجية لانتاج البيانات الاحصائية الموحدة حول أنشطة البيئة التي تساعد في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأنشطة الاقتصادية

كما ان الاستراتيجية المقترحة هي مزيج من الاجراءات التنظيمية والتشريعية في بناء هذ القطاع وذلك بالتعاون مع كافة الشركاء في القطاع بحيث يؤدي الى صياغة اطار عمل متناسق ولذلك لا بد من تطوير البيانات الاحصائية لتواكب حاجة مستخدمي البيانات.

لقد تبنت استراتيجية الاحصاءات البيئية رؤية تقود إلى نظام احصائي متخصص وملبي لاحتياجات نظام السلامة البيئية ، وقد اعتمدت هذه الرؤية على رسالة تعنى بإنتاج وتوفير بيانات احصائية داعمة لمتخذي القرارات في القطاع البيئي وفق المعايير الدولية وبتطبيق افضل الممارسات ، ويدفعها في ذلك قيم الشفافية والنزاهة والتشاركية والتميز وصولاً الى تحقيق اهداف استراتيجية مرتبطة ببناء القدرات وتطوير الكفايات وتحسين العلاقات داخل النظام الاحصائي البيئي .

قائمة المحتويات	
2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 اهمية قطاع البيئة
5	2.1 الاطار المؤسسي لقطاع البيئة
7	3.1 دور الاحصاءات في قطاع البيئة
8	2. تقييم الوضع الحالي لإحصاءات البيئة
8	1.2 لماذا عملية التقييم
8	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
8	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
8	2.2.2 كيف يتم التقييم
8	3.2 النتيجة الرئيسية
8	1.3.2 التشريعات
8	2.3.2 الوعي الاحصائي
9	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
14	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
15	3. الاطار الاستراتيجي
15	1.3 الاسس الاستراتيجية
15	1.1.3 الرؤية
15	2.1.3 الرسالة
16	3.1.3 القيم الجوهرية
16	2.3 الاهداف الاستراتيجية
17	الملاحق (الخطة التنفيذية)

تقديم

1.1 أهمية قطاع البيئة

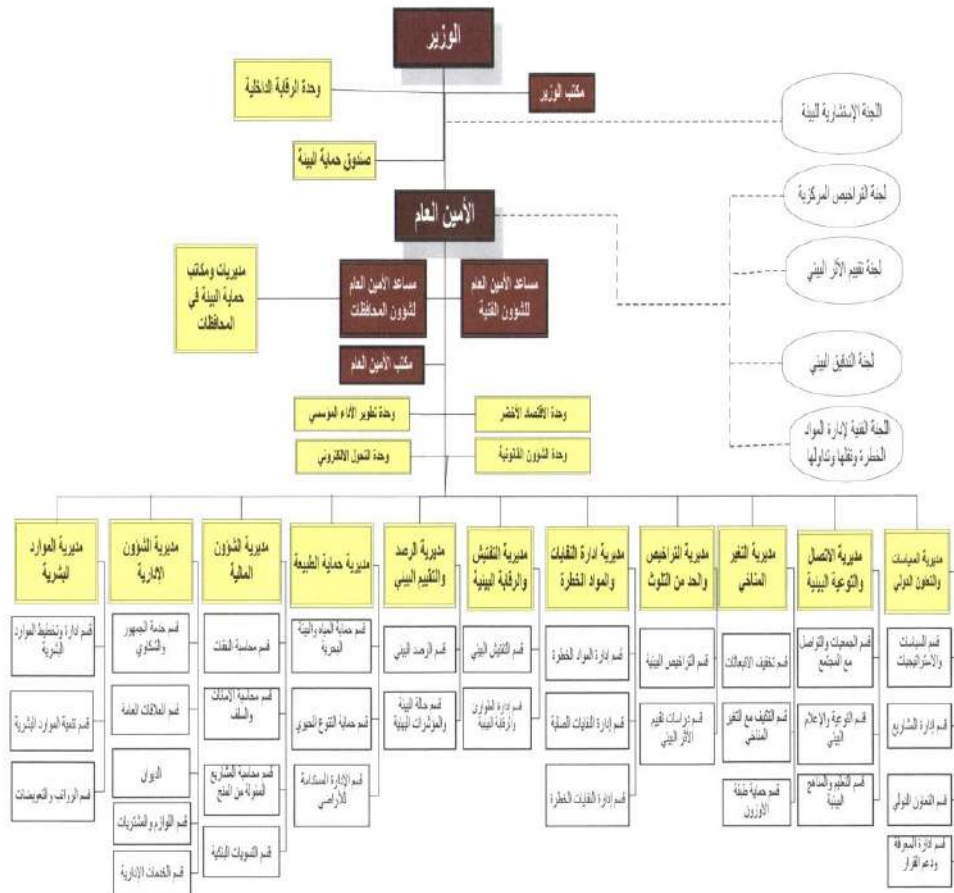
مما لا شك فيه أن قطاع البيئة في الأردن يعد من القطاعات الهامة والحيوية لتأثيره المباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية ولدوره الفاعل في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك دوره في توفير البيئة الإستثمارية الآمنة وذلك بالتوازن مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة الأردنية من الكثير من عوامل التلوث والاستنزاف الناتجة عن النمو السكاني والذي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية المستمدة من الأنظمة البيئية المختلفة وخاصة المياه والطاقة والغذاء، بالإضافة الى النمو الاقتصادي المتسارع والذي يتطلب جهودا ودقة كبيرة في تنظيم النشاطات التنموية واخضاعها للشروط البيئية المطلوبة وفي نفس الوقت عدم الاضرار سلبا بفرص الاستثمار التي تساعد على محاربة الفقر والبطالة. تهدف الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات بما يخص قطاع البيئة الى توثيق البيانات الإحصائية من خلال بناء قاعدة بيانات احصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الادوات التقنية والانظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المتقدم (Data Analysis and Data Mining)، نشر الوعي وبناء قدرات العاملين في القطاع من خلال التدريب ونقل المعرفة إضافة الى مأسسة العمل الإحصائي ورفع مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة بهذا القطاع .

2.1 الاطار المؤسسي لقطاع البيئة

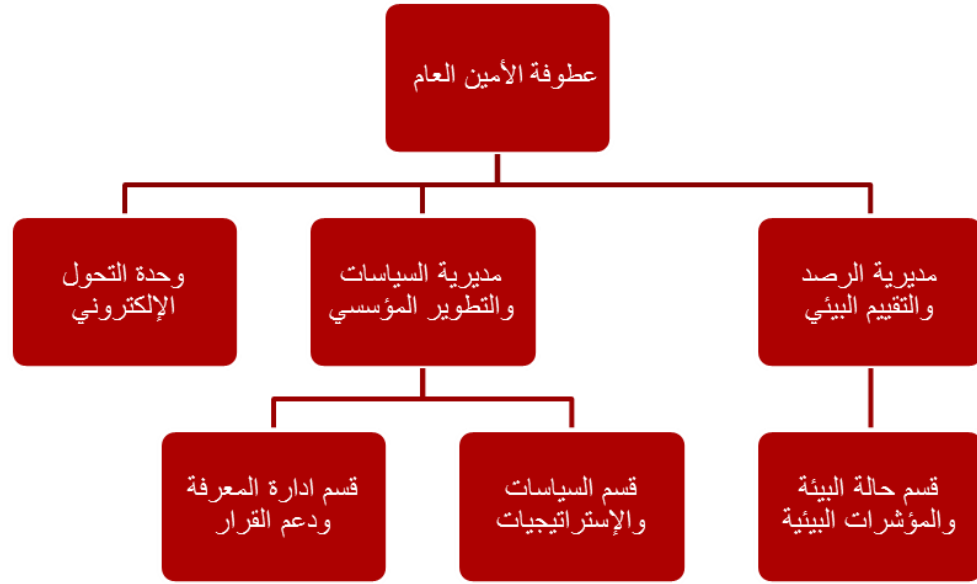
تتولى وزارة البيئة وحسب قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017 المهام على الشكل التالي:

المادة الثالثة، الفقرة) أ (والتي تنص على ان الوزارة هي الجهة المختصة بحماية البيئة في المملكة، والفقرة ب) (1/التي تلزم المؤسسات العامة، والعامه الرسمية التي بحوزتها معلومات بيئية القيام بما يلزم لحفظها وتزويد الوزارة بها، والفقرة) ب (2/التي تلزم المؤسسات العامة، والعامه الرسمية والمؤسسات الخاصة والأهلية تنفيذ السياسات والخطط والتعليمات والقرارات التي تصدر بموجب هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة الرابعة فقرة) ن: (والتي بموجبها تتولى الوزارة وبالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة جمع المعلومات البيئية وتصنيفها وحفظها وانشاء نظام معلومات وقاعدة بيانات وطنية وتحديد اسس توثيقها وتداولها واستخدامها وتوفيرها للمعنيين، وفي الفقرة) س (من نفس المادة تتولى الوزارة اجراء الدراسات والبحوث البيئية واصدار المطبوعات المتعلقة بها بما في ذلك اصدار تقارير دورية عن حالة البيئة في المملكة ونشر ملخص عن تقارير تقييم الأثر البيئي ونتائج اي دراسات وقرارات متعلقة بها على موقعها الإلكتروني.



Handwritten signature and date: 2015/1/14



3.1 دور الإحصاءات في قطاع البيئة

تلعب البيانات الإحصائية دوراً مهماً في عمل كافة الوحدات الفنية والإدارية في وزارة البيئة، والتي تستخدم لدعم صانعي القرار في اتخاذ القرارات المبنية على أسس علمية والمدعومة بالبيانات وصولاً إلى وضع السياسات والخطط والبرامج المناسبة والفعالة، وكذلك يتم استخدامها في إعداد التقارير الدورية الوطنية والإقليمية والدولية والوفاء بالتزاماتها تجاه الإتفاقيات العالمية المبرمة، والموقعة من قبل الحكومة الأردنية كطرف فيها والتي تعالج القضايا البيئية العالمية (الإتفاقية الإطارية للتغير المناخي، إتفاقية بازل، إتفاقية هلسنكي، إتفاقية روتردام، إتفاقية ميناماتا، إتفاقية التنوع الحيوي وإتفاقية التصحر) إضافة إلى مؤشرات التنمية المستدامة (البيئية) ومؤشرات مبادرة بحر ابيض متوسط نظيف. (H2020)

وكذلك فإن البيانات الإحصائية تشكل المحور الأهم في بناء تقارير حالة البيئة في الأردن والمبنية على المؤشرات البيئية التي يتم تطويرها لهذه الغاية، وبما أن عمل القطاع يميل إلى المعاناة التي تتمثل في نقص وجودة البيانات وتشتتها على الكثير من الجهات العاملة في هذا القطاع، إضافة إلى التحدي في سرعة الوصول إلى البيانات المحدثة فقد رأت الوزارة بأن المشاركة في تصميم الاستراتيجية الوطنية للإحصاء من خلال تعهد دائرة الإحصاءات العامة باستخدام المنهج القطاعي الذي ينطوي على اختيار عدد من القطاعات لتصميم الخطة الإحصائية بعد تقييم وضع الإحصاءات في هذا القطاع. وتالياً فصل توضيحي لتقييم الوضع الحالي لإحصاءات القطاع.

2.تقييم الوضع الحالي للإحصاءات البيئية

1.2.1 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم بيانات قطاع البيئة تاتي لعدة اسباب من بينها قياس ماهية البيانات المطلوبة وكيف يتم طلبها ومتى يتم طلبها وماهي البيانات المتوفرة ومصادرها وكيفية استخدامها.

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف ؟

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

لا يوجد في وزارة البيئة وحدة /قسم للإحصاءات البيئية، وكذلك فان الوزارة تخلو من اي وظيفة احصائية علما بأنه يوجد في الهيكل الوظيفي مهام لموظف احصائي في قسم حالة البيئة،

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الاحصائية الدولية.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

لا يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في الوزارة بشكل محدد ويتم تبادل البيانات بناءً على مذكرات تفاهم مع الشركاء / مصادر البيانات بالإضافة الى الكتب والمخاطبات الرسمية وحسب الطلب.

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم دائرة الاحصاءات العامة بالدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورشات العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة، إضافة الى التنسيق المستمر مع دائرة الإحصاءات العامة/احصاءات البيئة ومن خلال مشروع نظام المعلومات البيئية المشترك SEIS ، والفريق العربي المعني بمؤشرات البيئة والتنمية المستدامة .علما بأنه لا يوجد في الوزارة برامج منظمة للتدريب والتوعية الإحصائية،

والوضع القائم يعتمد على قدرات بعض الموظفين الفردية والتي تم اكتسابها من خلال تنفيذ بعض المشاريع الممولة من الجهات المانحة .

لا زالت الجهود حثيثة لزيادة الوعي الإحصائي وبناء القدرات التحليلية من خلال العمل المشترك مع الإحصاءات البيئية في إعداد التقارير الدورية المختلفة الوارد ذكرها أعلاه.

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

ان اهم فئات مستخدمي البيانات هم:

- صناع القرار وراسمي السياسات.
- المستثمرين في قطاع البيئة.
- مراكز البحث العلمي والجامعات والمهتمين في شؤون البيئة.
- المؤسسات العامة والرسمية في الدولة.
- دائرة الإحصاءات العامة.
- الهيئات والمنظمات الدولية.
- كافة المديریات داخل المركز وفي المحافظات.

نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات البيئية.
- البيانات والمعلومات اللازمة لبناء التقارير الدورية عن حالة البيئة في الأردن.
- البيانات والمعلومات اللازمة لاعداد التقارير الدورية المطلوبة من قبل الهيئات والمنظمات والإتفاقيات الدولية) البلاغات الوطنية عن التغير المناخي، مؤشرات التنمية المستدامة، مؤشرات (H2020
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط والبرامج المستقبلية للقطاع) مراقبة نوعية المياه، مراقبة نوعية التربة، مراقبة نوعية الهواء.)
- المعلومات والبيانات اللازمة لعمليات جرد ملوثات الهواء وغازات الدفيئة.
- المعلومات والبيانات اللازمة لادارة النفايات بأنواعها المنزلية، الخطرة، الصناعية، الطبية، البلاستيكية والإلكترونية.....الخ.
- البيانات الخاصة بالتنوع الحيوي والمحميات الطبيعية والغطاء النباتي والغابات والمراعي.
- البيانات الخاصة بالأرض والتربة والتصحر والتغير في استعمالات الأراضي.
- البيانات الخاصة بالموافقات البيئية) التراخيص (ودراسات تقييم الأثر البيئي.

تحديد البيانات اللازمة للقطاع وأولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف من هذه البيانات والمرتبطة بالأهداف الاستراتيجية والقطاعية للوزارة كما يعتمد تحديد الأولوية بناءً على أهمية البيانات المطلوبة وقدرة الوزارة على إنتاجها تقنيا وماليا وأولوية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني.

مصادر البيانات

ان ابرز مصادر البيانات لقطاع البيئة هم مجموعة من الشركاء ابرزها ما يلي:

داخليا:

• مديريات الوزارة في المركز والمحافظات

خارجيا:

الشريك	
<ul style="list-style-type: none"> • هيئة الطاقة الذرية الأردنية • دائرة الإحصاءات العامة • دائرة الجمارك الأردنية • وحدة متابعة الإنجاز الحكومي /رئاسة الوزراء • ديوان الراي والتشريع /رئاسة الوزراء • أمانة عمان الكبرى • غرف الصناعة والتجارة • المؤسسة العامة للغذاء والدواء • مؤسسات المجتمع المدني • الجامعات الأردنية والقطاع الأكاديمي • الجمعية الملكية لحماية الطبيعة • الجمعية العلمية الملكية 	<ul style="list-style-type: none"> • وزارة الطاقة والثروة المعدنية • وزارة المياه والري • هيئة الإستثمار • وزارة الشؤون البلدية • سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة • وزارة الزراعة • سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي • وزارة الصحة • مؤسسة المواصفات والمقاييس • وزارة السياحة والآثار • مؤسسة الموانئ-العقبة • الإدارة الملكية لحماية البيئة • وزارة التخطيط والتعاون الدولي • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة • وزارة العدل • وزارة الداخلية

	<ul style="list-style-type: none"> • وزارة التربية والتعليم • وزارة الأشغال العامة والإسكان • وزارة النقل • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي • وزارة تطوير القطاع العام • وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات • وزارة الثقافة • هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن • هيئة تنظيم قطاع الكهرباء • هيئة تنظيم قطاع الإتصالات
--	---

توقيت صدور البيانات

ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الاطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع غاية في الاهمية اذ من البديهي ان تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الاحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وانما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب ومن هنا يعتبر توقيت اصدار ونشر المنتج الاحصائي هو احد الابعاد والعناصر الاساسية لتقييم الجودة الاحصائية ، وعليه فان دائرة الاحصاءات العامة ملتزمة باصدار النتائج والتقارير الاحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ومن ضمنها الإحصاءات والمسوح البيئية ضمن جدول زمني محدد وواضح المعالم ليتسنى للمخططين وراسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

كما تقوم مختلف الجهات المعنية باصدار الارقام والبيانات الاحصائية المتعلقة بالقطاع في بداية كل عام.

التطوير والادارة المؤسسية

لايوجد في وزارة البيئة وحدة احصائية أو قسم متخصص بالإحصاءات البيئية وتخلو كذلك من اي وظيفة احصائية، والوظيفة الإحصائية غير محددة علما بأنه يوجد في الهيكل الوظيفي مهام لموظف احصائي في قسم حالة البيئة، وقسم ادارة المعرفة ودعم القرار الذي حل محل قسم المعلومات البيئية ترتبط اهدافه باستراتيجيات وسياسات القطاع لحاجة وضع الخطط والسياسات والبرامج والدراسات والتقارير الى المعلومات والبيانات.

وفيما يتعلق بالمخصصات المالية فإنه لا يتم رصد مخصصات مالية بشكل دوري ومتكرر لخدمة العمل الإحصائي لكن يتم رصدها للمشاريع التي تحتاج الى مسوحات احصائية وذلك قبل المباشرة بتنفيذها ضمن بند الدراسات او غيرها أو من خلال رصد مخصصات لتطوير أنظمة تقنية تساعد في العمل الإحصائي. كما ويتوفر في الوزارة بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات ومن حيث المستوى فيمكن تقييمها بدرجة جيدة جداً (Good).

التنسيق

يتم التنسيق ما بين مستخدمي البيانات ومنتجي البيانات من خلال مذكرات التفاهم والكتب الرسمية وغيرها من الاجراءات المتبعة في الدوائر والوزارات والهيئات المختلفة، ويتم التنسيق مع دائرة الاحصاءات العامة من خلال مذكرة تفاهم موقعة بين الطرفين بخصوص التعاون وتبادل المعلومات والبيانات وكذلك من خلال المخاطبات الرسمية والاجتماعات، ويتم التنسيق مع الجهات الاخرى حسب الحاجة من خلال مذكرات التفاهم والمخاطبات الرسمية واللجان الوطنية.

البرمجة الاحصائية

يتم تجميع البيانات الاحصائية بناءً على طلب بكتب رسمية ومذكرات تفاهم، كما يتم جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالمسوح التي تجريها دائرة الاحصاءات العامة بموجب القانون رقم 12 لسنة 2012 ورکز القانون على أن تقوم الدائرة بجمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المملكة، وترتبط دائرة الإحصاءات العامة بوزير التخطيط والتعاون الدولي وتعتبر الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من المستجيبين كما انه لا يوجد برامج احصائية سنوية وانما فقط حسب الحاجة.

اما بالنسبة لقيمة الميزانية السنوية الممولة من الحكومة للعمليات الاحصائية في القطاع فإنه لا يتم رصد مخصصات مالية بشكل مباشر للبيانات الاحصائية ولكن يتم رصدها للمشاريع التي تحتاج الى مسوحات احصائية قبل المباشرة بتنفيذها ضمن بند الدراسات او غيرها.

وفيما يتعلق بالمولين الذين قاموا بدعم احصاءات القطاع فقد قامت العديد من الجهات بتقديم الدعم لتنفيذ العديد من المشاريع والدراسات الخاصة بالقطاع مثل الاتحاد الاوروبي، وكالة البيئة النمساوية، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC)، الوكالة الألمانية للإنماء (GIZ)، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، الوكالة الكورية للتعاون الدولي..... (KOICA) الخ.

ادارة البيانات

وفيما يتعلق بادارة البيانات فانه وبالرغم من وجود نظام المعلومات البيئية الأردني (JEIS) الا انه لم يتم تفعيله حتى الآن ويكاد يخلو من اي معلومات ولم تحدد الأسباب حتى الآن) علما بانه يوجد قواعد بيانات خاصة ببعض المديریات :مديرية الرصد والتقييم البيئي، مديرية التفيتش، مديرية السياسات)

جودة البيانات

يعتمد قطاع البيئة في البيانات التي يستخدمها بشكل رئيسي على تلك المنتجة في دائرة الإحصاءات العامة والتي تستخدم انظمة وبرامج احصائية متقدمة تمكن الدائرة من انتاج بيانات ذات مستوى جيد من الجودة، اما بالنسبة للبيانات التي تنتجها الوزارة فالمعظم منها يستند على برامج احصائية عالمية مثل) جرد انبعاثات غازات الدفيئة والتي تعتمد منهجيات الهيئة الدولية للتغير المناخي & IPCC Guidelines 1996 (2006)و جرد ملوثات الهواء التي تعتمد في منهجيتها على البرنامج التعاوني لرصد وتقييم انتقال ملوثات الهواء طويل المدى في اوربا (EMEP) وغيرها من المنهجيات والتي تحقق جودة ذات مستوى جيد. اما بالنسبة للبرامج الرصدية التي تنفذها الوزارة في مجال الهواء فقد بدأت الوزارة باجراءات الإعتماد من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية لاعتماد اجهزتها المستخدمة برصد نوعية الهواء المحيط المنتشرة في المحافظات الكبرى) عمان واربد والزرقاء (من المملكة، يضاف الى ذلك فانها تقوم بالتحقق من نتائج القياسات من خلال القياس المزدوج في المحطات والمختبر المتنقل ومقارنة القياسات فيما بينها وصولا الى مدى مطابقة القياس في الجهتين، اما بالنسبة للقياسات في المحطات الأخرى الموجودة في بقية المحافظات والتي تنفذها مختبرات الجمعية العلمية الملكية اضافة الى برامج رصد نوعية المياه للوزارة والمعتمدة من قبل مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية اضافة الى بعض الجهات الدولية مثل (UKAS) والتي تحقق مستوى جيد من البيانات.

يتم نشر التقارير التي تنتجها الوزارة) التقارير الدورية عن حالة البيئة، البلاغات الوطنية، تقارير التنوع الحيوي والتصحر، تقارير رصد نوعية الهواء والمياه (من خلال توزيعها على كافة الجهات المعنية ومن خلال الموقع الالكتروني للوزارة اضافة الى توفير نسخ منها على اقراص مدمجة توزع عند الطلب لكل المهتمين بالقطاع

الفجوات :

- الوعي الإحصائي في القطاع :هناك الكثير من التقارير الدورية التي تصدرها الوزارة والتي تحتاج الى عمليات احصائية عالية المستوى) حالة البيئة، البلاغات الوطنية، التصحر، التنوع الحيوي،....الخ، والجزء الأكبر منها يأتي تنفيذا للمتطلبات المترتبة على الإتفاقيات الدولية الموقعة.
- بحاجة الى تعزيز البنية التحتية من حيث اتصالات الانترنت والاجهزة.
- التكاملية في المعلومات بين الدوائر المختلفة..
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الاحصائي.
- جزء كبير من البيانات لا تتوفر بالشكل والجودة المطلوبة.
- ضعف استجابة الشركاء لتزويد المستخدمين بالبيانات المطلوبة.
- نقص الوعي باستخدام التقنيات والمفاهيم الجديدة مثل البيانات الهائلة (Big Data) والبيانات المفتوحة.(Open Data)

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات) التحليل الرباعي)

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • توفر البنية التحتية • توفر كم كبير من البيانات من خلال الدراسات والمشاريع، والتي يمكن أن تكون مادة لاجراء التحاليل الإحصائية والخروج بنتائج وتوصيات لها اهمية في العمل البيئي. • وجود الكفاءات العلمية المتخصصة في العمل البيئي والتي يمكن تدريبها ورفع قدراتها في المجالات الإحصائية • توفر قواعد بيانات في بعض المواضيع البيئية 	<ul style="list-style-type: none"> • شح الموارد المالية • شح الموارد البشرية • تدني الوعي في برامج التحليل الإحصائي وأهميتها وكيفية الإستفادة منها وتطبيقها • لا توجد وحدة متخصصة بالإحصاء البيئي في الوزارة • لا يتم تطبيق آليات واضحة لاستدامة قواعد البيانات بعد انتهاء المشاريع • تشتت المعلومات والبيانات البيئية بين العاملين في هذا القطاع وضعف التنسيق والتعاون بينهم من التحديات المهمة في هذا المجال .

الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • الأساليب الإحصائية المتخصصة والمستويات المتقدمة منها يمكن استخدامها في بناء قدرات الكفاءات العلمية المتوفرة في المجال البيئي . • الدعم والتمويل الخارجي) المنظمات الدولية () فرصة يمكن توجيهها واستغلالها في رفع المستوى الإحصائي في قطاع البيئة. • توفر المعلومات والبيانات والخرائط البيئية المتقدمة لدى بعض الجهات والمؤسسات يمكن ان تكون فرصة للتقدم بالعمل الإحصائي في القطاع البيئي. 	<ul style="list-style-type: none"> • ازدواجية البيانات الإحصائية بين الجهات العاملة في قطاع البيئة بسبب اختلاف منهجيات العمل) الإحتساب والتحليل.(• لا تطبيق آليات تشريعية ملزمة للقطاعات ذات العلاقة للإفصاح عن المعلومات والبيانات اللازمة للإحصاء البيئي. • لا تطبق آليات تدعم العمل /التطوير الإبداعي في مجال الإحصاء البيئي. • تعدد الجهات المصدرة للبيانات الإحصائية حول البيئة وضعف التنسيق بينها .

3. الاطار الاستراتيجي

1:3 الاسس الاستراتيجية

3:1:1 الرؤية

نظام احصائي متخصص ملبي لاحتياجات نظام السلامة البيئية

3:1:2 الرسالة

تعزيز كفاءة النظام الإحصائي البيئي في إنجاز التقارير الوطنية والمتطلبات الدولية والإقليمية، من خلال مواكبة النظم المعلوماتية الحديثة باستخدام قواعد البيانات المطورة و البنى التحتية المتكاملة مع كافة الجهات ذات العلاقة بالقطاع البيئي

3.1.3: القيم الجوهرية

التكاملية	الشفافية
الالتزام	الكفاءة
التشاركية	

2:3 الاهداف الاستراتيجية

- بناء قدرة النظام الاحصائي في ادارة البيانات البيئية
- تطوير كفايات العاملين في القطاع البيئي في مجال الحسابات البيئية والتحليل الإحصائي
- تعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المشتركة في النظام الاحصائي البيئي ذات العلاقة في القطاع البيئي

الفرعية الاهداف /الرئيسية الاهداف
الهدف 1: بناء قدرة النظام الاحصائي في ادارة البيانات البيئية
1.1: تطوير نظام المعلومات بيئية 2.1: تطوير منهجية للضبط والتحقق من جودة البيانات
الهدف 2: تطوير كفايات العاملين في القطاع البيئي في مجال الحسابات البيئية والتحليل الإحصائي
1. 2 تطوير مهارات العاملين في اجراء الحسابات البيئية والتحليل الاحصائي
الهدف 3: تعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المشتركة في النظام الاحصائي البيئي ذات العلاقة في القطاع البيئي
1:3 تنظيم عملية تبادل المعلومات والخبرات بين مكونات النظام الاحصائي البيئي 2:3 تطوير اطار عمل مؤسسي يجمع مكونات النظام الاحصائي البيئي 3:3 اضافة وحدات احصائية خاصة على الهيكل التنظيمي

الهدف الاستراتيجي لوزارة البيئة رقم 1: بناء قدرة النظام الاحصائي في ادارة البيانات البيئية

وزارة البيئة

مصدر التمويل (موازنة، موازنة + منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
موازنة + منح	20000	%100	%100	%1100	%60	%30	0	نسبة الإحجاز من التقرير التقني	2020/12	2018/1	وزارة البيئة / مديرية السياسات محمد ربة الرصد والتقييم البيئي + وحدة التحول الالكتروني	تقرير تقني لوضع نظام المعلومات	تقييم الوضع القائم فيما يتعلق بنظام المعلومات البيئية (IEIS)	تطوير نظام المعلومات بيئية
موازنة + منح	10000	%100	%50	0	0	0	0	نسبة الإحجاز من الإطار التصميمي	2022/12	2021/1	وزارة البيئة / مديرية السياسات محمد ربة الرصد والتقييم البيئي + وحدة التحول الالكتروني	إطار تصميمي	- الإطار التصميمي: - التصميم الوظيفي - (Functional Design) - التصميم الفني (Technical Design)	
موازنة + منح	100000	%100	0	0	0	0	0	نسبة الإحجاز في تفعيل النظام	2022/12	2022/1	وزارة البيئة / مديرية السياسات محمد ربة الرصد والتقييم البيئي + وحدة التحول الالكتروني	نظام معلومات بيئي مفعّل	- بناء النظام وتفعيله	

الهدف الاستراتيجي لوزارة البيئة رقم 1: بناء قدرة النظام الاحصائي في ادارة البيانات البيئية

مصدر التمويل (موازنة، موازنة + منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
موازنة + منح	50000	ممتاز	جيد جدا	جيد جدا	جيد	متوسط	مقبول	درجة جودة البيانات المنتجة (1-5)	2022/12	2018/1	وزارة البيئة/ مديرية السياسات+مديرية الرصد والتقييم البيئي + وحدة التحول الإلكتروني + قسم احصاءات البيئة مع دائرة الإحصاءات العامة	مخرج واحد أو اكثر آليات واضحة ومفصلة للضبط والتحقق من جودة البيانات	تحديد الآليات المناسبة للضبط والتحقق من جودة البيانات	تطوير منهجية للضبط والتحقق من جودة البيانات

الهدف الاستراتيجي للوزارة رقم 2: تطوير كفايات العاملين في القطاع البيئي في مجال الحسابات البيئية والتحليل الإحصائي

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منحة)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
موازنة + دعم خارجي	14000	مورقين	مورقين	مورقين	دورة واحدة	0	عدد الدورات التدريبية	2022/12	2019/1	وزارة البيئة/ كافة مديريات الوزارة + قسم احصاءات البيئة مع دائرة الإحصاءات العامة	برامج تدريبية واضحة ومؤطرة زمنيا في اطار الاحصاءات الخاصة بهذا القطاع	تنفيذ برامج تدريبية للعاملين في مجال الاحصاءات البيئية	تطوير مهارات العاملين في اجراء الحسابات البيئية والتحليل الإحصائي	
موازنة + دعم خارجي	15000	برنامج واحد	برنامج واحد	برنامج واحد	برنامج واحد	برنامج واحد	عدد البرامج	2022	2019/1	وزارة البيئة/ كافة مديريات الوزارة + قسم احصاءات البيئة مع دائرة الإحصاءات العامة	برامج توعوية	توعية العاملين في المجال البيئي بأهمية البيانات البيئية وحساباتها وتحليلها		

الهدف الاستراتيجي للوزارة رقم 3: تعزيز مستوى التعاون والتنسيق بين الجهات المشتركة في النظام الاحصائي البيئي ذات العلاقة في القطاع البيئي

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة								تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018	2017								
-	0	لجنة واحدة	لجنة واحدة	لجنة واحدة	لجنة واحدة	لجنة واحدة	لجنة واحدة	4	عدد اللجان	2022	2019/1	وزارة البيئة/ كلية المديرية + كلية الجهات المعنية بالعمل البيئي	اللجان المشتركة	التشاركية في اللجان و/أو العمل	تتضم عملية تبادل المعلومات والخبرات بين مكونات النظام الاحصائي البيئي
-	0	مكزة واحدة	مكزة واحدة	مكزة واحدة	مكزة واحدة	مكزة واحدة	مكزة واحدة	عدد مكزات التفاهم الموقعة	2022	2019/1	وزارة البيئة/ كلية المديرية + كلية الجهات المعنية بالعمل البيئي	مكزات التفاهم الموقعة	مكزات التفاهم بين الجهات ذات العلاقة بالإحصاءات البيئية	تطوير اطار عمل مؤسسي يجمع مكزات النظام الاحصائي البيئي	
موازنة	100000	%100	%100	%100	%100	0	0	شعبية احصائية علملة في الوزارة	2019/12	2019/1	وزارة البيئة/ مديرية الرصد والتقييم البيئي	وجود شعبية احصائية على الهيكل التطبيقي للوزارة	انشاء شعبية احصائية في الوزارة	اضافة وحدات احصائية خاصة على الهيكل التطبيقي	

الإستراتيجية الإحصائية لقطاع العمل

(2022 -2018)

مقدمة

يسعدني ان اكتب هذه المقدمة المتعلقة بالخطه الاستراتيجية الاحصائية لقطاع العمل كجزء من عملية تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي في الأردن، كما اود ان اتقدم بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لقيامها بمشاركة وزارة العمل في عملية تطوير واعداد الإستراتيجية الوطنية الإحصائية لهذا القطاع. اننا بحاجة إلى الكثير من الإحصاءات في قطاع العمل لاستخدامها كدليل لصنع واتخاذ القرارات وتطوير الخطط والسياسات المناسبة. واود الاشارة إلى ان الاحصاءات هامة أيضا لتنفيذ ورصد وتقييم أثر السياسات والخطط والقرارات على فاعلية وكفاءة واستدامة القطاع. وبناءاً عليه فنحن بحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومتسقة بين المصادر (الإحصاءات التي يتم جمعها من المصادر المختلفة) في الوقت المناسب، وسهولة الفهم والاستخدام.

الوضع الحالي للإحصاءات في الوزارة جيد، ولكنه لا يلبي احتياجاتنا من البيانات. لذا فإن هذه الخطة لا تهدف إلى جعل التحسينات على جودة الإحصاءات التي يتم جمعها فقط بل أيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فان الوزارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ودعوني بهذه المناسبة أن اشكر فريق وزارتي الذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وأيضا أتوجه بالشكر إلى دائرة الإحصاءات العامة لدعمها هذه العملية واشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع العمل الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية إعداد الخطة وخص بالذكر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وديوان الخدمة المدنية.

واثني على جهودكم جميعا لمساهمتم في انجاز هذه الخطة

وزير العمل

ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع العمل قطاعاً حيوياً داعماً للاقتصاد الاردني و أساسياً في تطوير القطاعات الاخرى و نظراً لزيادة الطلب على البيانات الاحصائية التي لها الاثر في تقييم القطاعات الاقتصادية فقد تعددت مصادر انتاج هذه البيانات مما دعت الحاجة الى استحداث قاعدة بيانات احصائية موحدة عن الانشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها قطاع العمل .

ولمواكبة الطلب المتزايد على البيانات الاحصائية كان لا بد من اعداد هذه الاستراتيجية لانتاج البيانات الاحصائية الموحدة حول أنشطة العمل التي تساعد في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع.

تم صياغة هذه الاستراتيجية وفق منهجية تشاركية وبالتشاور مع دائرة الإحصاءات العامة ، وبعد تحليل الوضع الحالي لقطاع العمل من منظور احصائي تبين وجود فجوات في اطار العمل المؤسسي بين مكونات القطاع وفجوات في التشريع ونقص في الوعي الاحصائي ونقص في الموارد والخبرات .مما انتج رؤية للاستراتيجية للوصول الى نظام إحصائي وطني متطور وملبي لكافة شؤون تنمية سوق العمل الأردني.

واعتمدت الاستراتيجية مجموعة من الغايات التي تسعى الى تحقيق رسالتها، وقيم جوهرية تتعلق بجودة وموثوقية النظام الاحصائي للقطاع، وبلورة الاستراتيجية ثلاثة اهداف استراتيجية تتعلق ببناء القدرات وتطوير الشراكات والتحديث والتحسين لكافة مدخلات وعمليات ومخرجات النظام الاحصائي لسوق العمل، بالإضافة الى تطوير كفاءة وفاعلية هذا النظام في اصدار ونشر البيانات في التوقيت المناسب. ولاجل تحقيق هذه الاهداف وضعت خطة تنفيذية للأعوام الخمسة القادمة.

قائمة الاختصارات

SSC المؤسسة العامة للضمان	DOSدائرة الإحصاءات العامة	MOL وزارة العمل
HCHRD المركز الوطني لتنمية	VTCمؤسسة التدريب المهني	CSBديوان الخدمة المدنية
GIZ الجمعية الألمانية للتعاون	ILO منظمة العمل الدولية	DEF صندوق التنمية والتشغيل
		ETVET صندوق التشغيل والتعليم

قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
3	قائمة المختصرات
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 أهمية قطاع العمل
5	2.1 الإطار المؤسسي لقطاع العمل
6	3.1 دور الإحصاءات في قطاع العمل
6	2. تقييم الوضع الحالي لإحصاءات العمل
6	1.2 لماذا عملية التقييم
6	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
6	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
7	2.2.2 كيف يتم التقييم
7	3.2 النتيجة الرئيسية
7	1.3.2 التشريعات
7	2.3.2 الوعي الإحصائي
7	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
11	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتحديات (التحليل الرباعي)
12	3. الإطار الاستراتيجي
12	1.3 الأسس الاستراتيجية
12	1.1.3 الرؤية
12	2.1.3 الرسالة
12	3.1.3 القيم الجوهرية
13	2.3 الأهداف الاستراتيجية
13	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
13	1.4 الخطة التنفيذية
14	2.4 الرقابة
14	3.4 الاستدامة
15	الملاحق (الخطة التنفيذية)

تقديم

1.1 أهمية قطاع العمل

يعد قطاع العمل في الأردن من القطاعات الهامة والحيوية لتأثيره المباشر على العديد من القطاعات الاقتصادية كالبطالة والتحديات التي يواجهها سوق العمل الأردني في ظل التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة على المستوى الدولي والمحلي وما رافقها من وضع السياسات والمبادرات والإستراتيجيات للفترة (2015 - 2025) لمعالجة هذه الظاهرة المتأصلة في المجتمعات العربية " ظاهرة الفقر والبطالة".

ان تصدي وزارة العمل وشركائها لظاهرة البطالة يضعها امام مسؤوليات كبيرة في التنمية الاقتصادية ، ومن اهم تلك المسؤوليات تنفيذ استراتيجيات احلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة في سوق العمل الاردني والمساهمة في ايجاد فرص عمل للباحثين عنها، بالإضافة إلى تنظيم ومراقبة سوق العمل بما يضمن استدامة المشاريع الاقتصادية واستقرار العاملين فيها وضمان السلامة المهنية والصحة العامة فيها.

2.1 الإطار المؤسسي لقطاع العمل

تعتبر وزارة العمل صاحبة الولاية في قطاع العمل من حيث رسم السياسة والتنظيم والرعاية والدعم للعاملين وأصحاب العمل وتنظيم سوق العمل ووضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير قطاع العمل، وقد مارست الوزارة مسؤولياتها ضمن منظومة من الدوائر والمؤسسات حيث ترتبط بوزير العمل وفقاً لنظام ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة أربع مؤسسات حكومية ذات شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري ولها مجالس إدارتها وهي:

- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- مؤسسة التدريب المهني.
- صندوق التنمية والتشغيل.
- صندوق التشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني.

3.1 دور الإحصاءات في قطاع العمل

تهدف الاستراتيجية الإحصائية لقطاع العمل إلى بناء قاعدة بيانات إحصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الأدوات التقنية والأنظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي المتقدم بالإضافة إلى التقارير الإحصائية البسيطة لكافة المستويات والشرائح. بالإضافة إلى نشر الوعي بمفاهيم الإحصاء وأهميته في قطاع العمل من خلال التدريب ونقل المعرفة. تكمن أهمية الإحصاءات في قطاع العمل في عدة نواحي منها : رصد حالة سوق العمل والتطورات الحادثة كدخول عاملين جدد أو انتقال العاملين الحاليين من مكان عمل إلى عمل آخر ، رصد وتصنيف حركة العمالة الوافدة في سوق العمل لمعرفة القطاعات ذات النسبة الأكبر من الأشغال ، ولعل رصد الشواغر لدى الشركات يعد من أهم الأدوار التي يمكن أن تقدمها الإحصاءات لمتخذي القرار والمخططين في قطاع العمل.

2.تقييم الوضع الحالي لإحصاءات العمل

1.2 لماذا عملية التقييم

إن عملية تقييم بيانات قطاع العمل تأتي لعدة أسباب من بينها قياس ماهية البيانات المطلوبة وكيف يتم طلبها ومتى يتم طلبها وما هي البيانات المتوفرة ومصادرها وكيف يتم إدارة البيانات وكيف يتم معالجتها وكيفية استخدامها.

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف؟

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم؟

يتولى عملية التقييم فريق فني مكون من الإحصائيين العاملين في قطاع العمل بدعم من دائرة الإحصاءات العامة بهدف تصميم الإستراتيجية الوطنية، بحيث يقوم المعنيين بالدعوة إلى التدريب على الإستراتيجية حيث تتضمن مواضيع التدريب تقييم الوضع الحالي للقطاع وتصميم خطة عمل إحصائية وهذا يتم من خلال عقد ورشات تدريبية بدعم من دائرة الإحصاءات العامة.

2.2.2 كيف يتم التقييم؟

يتم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع وأولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الإحصائية الدولية.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

لا يوجد تشريع يحكم العمل الإحصائي في الوزارة بشكل محدد ويتم تبادل البيانات بناءً على مذكرات تفاهم مع الشركاء / مصادر البيانات بالإضافة الى المخاطبات الرسمية حسب الطلب.

2.3.2 الوعي الإحصائي

تقوم دائرة الاحصاءات العامة بدور الرئيسي في نشر الوعي الإحصائي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الإحصائية المختلفة. كما تقوم وزارة العمل بالتوعية بأهمية الرقم الإحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات إحصائية رقمية ويمكن تقييم مستوى الوعي الإحصائي في قطاع العمل بدرجة متوسطة. الأمر الذي يتطلب تخصيص أنشطة ملائمة لتحسين الوعي الإحصائي لدى مكونات القطاع بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بوصفها قائد النظام الإحصائي الأردني.

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

تحتاج الوزارة وشركائها من أجل القيام بوظائفهم الى الكثير من البيانات عن القطاع التي سوف تستخدم لدعم وصياغة السياسات والخطط وصانعي القرار والتقييم والتقارير عن التقدم التتموي.

إن أهم فئات مستخدمي البيانات هم صناع القرار وراسمي السياسات، الدارسين والباحثين في مجال العمل حيث تم تقسيم مستخدمي البيانات كما يلي :

الداخلي:

1- أصحاب القرار بالوزارة.

2- المديريات والأقسام في الوزارة.

الخارجي:

- 1- كافة الجهات ذات العلاقة بقطاع العمل والتعليم مثل (التدريب المهني ، الضمان الاجتماعي ، دائرة الإحصاءات العامة ، مركز تنمية الموارد البشرية، التعليم العالي ، التربية والتعليم المهني، وجامعة البلقاء التطبيقية).
- 2- كافة الجهات الحكومية الأخرى
- 3- شركات ومراكز البحوث والدراسات والباحثين
- 4- المنظمات العربية والدولية (منظمة العمل العربية ، منظمة العمل الدولية ، البنك الدولي ، الاسكوا ، منتدى الاقتصاد العالمي).
- 5- منظمات المجتمع المدني

نوع البيانات المطلوبة

- 1- البيانات الخاصة بالعمالة الوافدة بكافة متغيراتها.
- 2- فرص العمل المعلنة على النظام الوطني للتشغيل.
- 3- بيانات المنشآت المشغلة للوافدين.
- 4- بيانات التفتيش (المخالفات ، العمالة المخالفة المضبوطة ، عدد المسافرين ، عدد الأطفال العاملين ، عدد الزيارات التفتيشية).
- 5- بيانات التشغيل من خلال مديريات وأقسام التشغيل بوزارة العمل.
- 6- علاقات العمل (عدد النزاعات العمالية ، عدد الإضرابات ، تسوية النزاعات).
- 7- البيانات الخاصة بسوق العمل.

تحديد البيانات اللازمة للقطاع وأولويتها

يتم تحديد البيانات حسب الهدف من هذه البيانات كما يعتمد تحديد الأولوية بناءً على أولوية الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص ومع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة ولاحتماس مؤشرات الأداء للقطاع وتقدم العمل في المشاريع.

مصادر البيانات

إن أبرز مصادر البيانات لقطاع العمل هم مجموعة من الشركاء :

- قواعد البيانات الخاصة بالأنظمة العاملة (السجلات الإدارية) في الوزارة
- الجداول الإحصائية الناتجة عن التعدادات والمسوحات الإحصائية التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة.

- بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- بيانات مؤسسة التدريب المهني
- بيانات صندوق التنمية والتشغيل
- بيانات صندوق التشغيل والتعليم والتدريب التقني والمهني
- بيانات الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب
- بيانات البنك المركزي
- بيانات التعليم العالي
- بيانات التعليم المهني
- بيانات جامعة البلقاء التطبيقية

توقيت صدور البيانات

إن توفير البيانات الإحصائية للمستخدمين ضمن الإطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع غاية في الأهمية إذ من البديهي إن تعظيم الفائدة من قيمة المنتجات الإحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وإنما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب ومن هنا يعتبر توقيت إصدار ونشر المنتج الإحصائي هو احد الأبعاد والعناصر الأساسية لتقييم الجودة الإحصائية. حيث تقوم الوزارة بنشر البيانات بشكل شهري وربعي وسنوي، كما تقوم مختلف الجهات المعنية بإصدار الأرقام والبيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع في بداية كل عام.

التطوير والإدارة المؤسسية

هناك بعض المؤسسات في القطاع لديها وحدة أو قسم متخصص بالإحصاء والبعض الآخر لا يتوفر لديه مثل هذا القسم أو الوحدة ولكن في غالب الأحيان يوجد نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في المجال الإحصائي، كما أن مستوى هذه الوحدات والأقسام متفاوت ما بين مؤسسات القطاع، وبالنسبة لتحديد أهداف الوظيفة الإحصائية في هذا القطاع فهي متفاوتة بين مؤسسات القطاع، وفيما يتعلق بالمخصصات المالية فإنه لا يتم رصد مخصصات مالية للعمل الإحصائي في بعض مؤسسات القطاع. أما بالنسبة للكوادر الوظيفية فإن هناك قلة بالكادر الوظيفي المختص والمؤهل في مجال الإحصاء. كما ويتوفر في الوزارة ومؤسسات القطاع بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات ومن حيث المستوى فيمكن تقييمها بدرجة جيدة جداً.

التنسيق

يتم التنسيق ما بين مستخدمي البيانات ومنتجها من خلال مذكرات التفاهم والكتب الرسمية وغيرها من الإجراءات المتبعة في الدوائر والوزارات المختلفة، ويتم التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في حال الحاجة إلى طلب بيانات إحصائية بالإضافة إلى الحصول على البيانات والنشرات الدورية التي تصدرها دائرة الإحصاءات العامة، ويتم التنسيق مع القطاعات الأخرى حسب الحاجة من خلال المخاطبات الرسمية والمراسلات الالكترونية.

إدارة البيانات

وفيما يتعلق بإدارة البيانات فإن هناك أنظمة محوسبة لإدارة البيانات بالوزارة ومؤسسات القطاع حيث يتم إصدار التقارير والجدول الإحصائية ونشرها سنوياً بشكل ورقي والكتروني.

جودة البيانات

تستخدم وزارة العمل المعايير والتصانيف والأدلة الإحصائية، وبالنسبة لتقييم مستوى جودة البيانات فإنه يمكن القول بأنه متوسط الجودة.

أما المعايير والتصانيف المستخدمة فهي:

- التصنيف المهني العربي المعياري (ISCO 88) ، ويتم التحديث عليه بإضافة المهن حسب الحاجة لذلك .

- تصنيف الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)، وتصنيف مستويات التعليم (ISCED)

- التصنيف المهني الأردني المعياري

- الفجوات:
- نقص الوعي الإحصائي.
- نقص الموارد البشرية المختصة بالإحصاء.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الإحصائي.
- جزء كبير من البيانات لا تتوافر بالشكل والجودة والأوقات المطلوبة.
- ضعف استجابة الشركاء لتزويد المستخدمين بالبيانات المطلوبة.

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - وجود قسم خاص ببيانات سوق العمل وقسم للدراسات. - وجود أنظمة إلكترونية خاصة بكافة البيانات التي تصدرها الوزارة. - اعتماد النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني على التصانيف الدولية والأردنية. - توفر بنية تحتية تكنولوجية جديدة ومتطورة. - الربط الإلكتروني بين مركز الوزارة ومديريات العمل. - الربط الإلكتروني بين الوزارة وبعض المؤسسات الشريكة. 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الإحصاء. - عدم وجود ربط بين الأنظمة الرئيسية داخل الوزارة. - الربط الإلكتروني بين المؤسسات لا يرتقي للحكومة الإلكترونية المنشودة. - عدم توحيد التصانيف المعيارية الخاصة ببيانات قطاع العمل.

التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> - انخفاض الموارد المالية بشكل عام. - عدم اعتماد تصانيف موحدة في كافة المؤسسات التي تصدر بيانات سوق العمل. - عدم توفر الأقسام والكوادر الفنية المتخصصة بالبيانات في بعض الجهات الحكومية. 	<ul style="list-style-type: none"> - وجود دعم من قبل بعض الجهات الدولية مثل ILO, GIZ ... - وجود ربط إلكتروني مع مؤسسات حكومية خارجية. - وجود مخصص مالي لأتمتة الوزارة.

3. الإطار الاستراتيجي

1.3 الأسس الإستراتيجية

1.1.3 الرؤية

نظام إحصائي وطني متطور و ملبي لكافة شؤون تنمية سوق العمل الأردني.

2.1.3 الرسالة

إنتاج ونشر البيانات الإحصائية الملبية لاحتياجات راسمي السياسات و متخذي القرارات في كل ما يتعلق بتنمية سوق العمل الأردني باستخدام أفضل المنهجيات والتقنيات الإحصائية الموصى بها دولياً .

3.1.3 القيم الجوهرية

- الحيادية في إنتاج البيانات.
- الشفافية في العمل الإحصائي.
- الاحترافية.
- الريادية وجودة البيانات الإحصائية.

2.3 الأهداف الإستراتيجية

- 1- تطوير النظام الإحصائي لبيانات سوق العمل .
- 2- تعزيز جودة منتج النظام الإحصائي لسوق العمل .
- 3- زيادة الاعتماد على منتجات النظام الإحصائي لسوق العمل في صنع القرارات.

الأهداف الرئيسية/ الأهداف الفرعية
الهدف 1: تطوير النظام الإحصائي لبيانات سوق العمل
1-1 تطوير وحدة إحصائية 2-1 تطوير البنية التحتية للنظام الإحصائي
الهدف 2: تعزيز جودة منتج النظام الإحصائي لسوق العمل.
1-2 تحسين جودة المنتجات الإحصائية لسوق العمل . 2-2 تطوير كفاءة وفاعلية اصدار ونشر المنتجات الإحصائية
الهدف 3: تطوير المنتج الإحصائي لسوق العمل وفق المعايير الدولية والمحلية.
1-3 تطوير المنهجيات والأساليب الإحصائية.

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الأهمية أن يتم تنفيذ الخطة القطاعية الإحصائية بشكل دقيق ويجب أن تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الإحصاءات العامة من خلال الإطار العام للإستراتيجية الوطنية الشاملة للإحصاء ويجب أن يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمس سنوات القادمة وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما أن أولويات جدولة الأنشطة يجب أن تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب أولويات الأهداف الإستراتيجية.

إن التنفيذ الناجح للخطة يحتاج إلى بنية أساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وأيضاً هذا يتضمن بناء القدرات الإحصائية.

ولأجل تنفيذ إستراتيجية سلسلة فان هناك خطة تنفيذية أعدت حسب الملحق في هذه الإستراتيجية وهذه الخطة تبين الخطوط العريضة للإجراءات التي يجب أن تتخذ من حيث متى ومن هو المسؤول عن انجاز هذه الخطة أيضاً ويوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

2.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من تنفيذها حسب ما هو مخطط. ولذلك يجب أن تكون الرقابة على تنفيذ الخطة عملية مستمرة ويجب أن تشمل أهدافها ما يلي :

- ✓ تسهيل استعراض عملية التنفيذ
- ✓ تيسير التغذية الراجعة للإدارة والتي هي ضرورية لصنع القرار
- ✓ التأكد من أن الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.
- ✓ التأكد من أن الأنشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الاختلالات في الحال.
- ✓ وفي نهاية الخطة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.

3.4 الاستدامة

إن استدامة البرامج والأنشطة الاقتصادية يجب أن تتضمن ما يلي:

أ. بناء القدرات الإحصائية للعاملين في المجال الإحصائي وتطوير المهارات الخاصة بهم وتوفير خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات.

ب. المطالبة بتخصيص التمويل من موازنة الدولة للعمل الإحصائي بالوزارة.

ج. توثيق إجراءات العمل.

د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الإحصائي.

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: تطوير النظام الإحصائي لبيانات سوق العمل

وزارة العمل

مصدر التمويل (موازنة، منج)	الكلفة المتوقعة للتففيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتففيذ		مسؤولية التففيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البداية				
موازنة	20000			20%	10%	10%	60%	- نسبة الانجاز - عدد العاملين بالوحدة.	2022	2018/6	- وزارة العمل	وحدة إحصائية مدرجة على الهيكل التطبيعي	- تطوير الهيكل التطبيعي والمهام والأوصاف الوظيفية - تأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال العمل الإحصائي	تطوير وحدة إحصائية
موازنة / منج	50000			40%	60%	0%	0%	- نسبة الانجاز	2020/6	2019/1	وزارة العمل	قاعدة بيانات مطورة	- تطوير قاعدة بيانات خاصة ببيانات سوق العمل	تطوير البنية التحتية للنظام الإحصائي

الهدف الاستراتيجي المؤسسة رقم 2
تعزيز جودة منتج النظام الإحصائي لسوق العمل

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيد بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيد	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	شهر / سنة				
		2022	2021	2020	2019	2018								
			1	1	1	0	- نسبة انجاز المعايير المطبقة - عدد الكوادر الفنية المدرية	2021	2018/9	وزارة العمل	بيانات دقيقة ذات جودة عالية	- تطبيق معايير الجودة في جمع وإنتاج البيانات، من خلال تدريب الكادر بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة	تحسين جودة المنتجات الإحصائية لسوق العمل	
موازنة	10000	27	27	27	27	25	- عدد النشرات المرتبطة بأجندة زمنية محددة	2022	2018/6	وزارة العمل	نشر البيانات بالوقت المناسب والمطلوب	إنتاج البيانات بشكل دوري (شهري، ربعي، سنوي) ونشرها	تطوير كفاءة وفاعية اصدار ونشر المنتجات الإحصائية	

الهدف الاستراتيجي المؤسسة رقم 3
تطوير المنتج الإحصائي لسوق العمل وفق المعايير الدولية والمحلية

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتففيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)						مؤشر القيمة الأساس 2017	المؤشر نسبة التصانيف المطابقة	الاطار الزمني للتففيذ		مسؤولية التففيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018	2017			تاريخ الانتهاء	تاريخ البه				
موازنة	10000	%20	%20	%20	%20	%10	%10	نسبة التصانيف المطابقة	2022	2019	وزارة العمل / مؤسسات قطاع العمل	- أرقام إحصائية دقيقة وموثوقة مع التصانيف الدولية والمحلي	- الاعتماد على التصانيف الدولية والمحلية وإيجاد نقاط توافق بين التصانيف العاملة في قطاع العمل (Mapping)، وذلك من خلال تشكيل لجنة من متحي البيانات في قطاع العمل	تطوير المهججات والأساليب الإحصائية	

الاستراتيجية الاحصائية لقطاع الصحة

(2022 - 2018)

مقدمة

استمراراً لنهج وزارة الصحة في الاهتمام بصحة المجتمع في جميع النواحي الصحية وحدوث التغييرات الديمغرافية، والاجتماعية، والصحية المتسارعة وضعت تحديات جديدة أمام العاملين في وزارة الصحة ، لاتخاذ افضل السبل لتطوير استراتيجياتها لتقديم خدماتها الصحية العلاجية والوقائية وهذا يحتاج الى توفر المعلومات والبيانات بطريقة ميسرة من خلال تطور البنية التحتية الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاتاحة الفرصة لمواجهة هذه التحديات من خلال قرارات أفضل ذات جودة أعلى اعتماداً على المعلومات.

وحيث أن وزارة الصحة في الأردن لها دور ريادي في تقديم خدمات الرعاية الصحية لجميع المستفيدين من مواطنين ومقيمين و الزائرين ، فان تطوير استراتيجيات الاحصائيات الصحية سوف يساهم في تعزيز الأنظمة الصحية وزيادة جودة الخدمات الصحية المقدمة، كما ويعمل على زيادة كفاءة فعاليات وأنشطة وزارة الصحة لتحقيق أهدافها المؤسسية والمساهمة في تحقيق الاهداف الوطنية

كما ان عملية رسم السياسة العامة للقطاع الصحي في الأردن تحتاج الى الاحصائيات والبيانات والمعلومات كي تتمكن المؤسسات التالية من وضعها : وزارة الصحة والمجلس الصحي العالي والمجلس الطبي الأردني والمجلس الأعلى للسكان والمجلس التمريضي الأردني والمجلس الوطني لشؤون الأسرة والمؤسسة العامة للغذاء والدواء ودائرة الشراء الموحد ونقابات الأطباء ، وأطباء الاسنان ، والصيدلة ، والتمريض.

إنّ توفر البيانات والمعلومات عن القطاع الصحي يشكّل ركيزة أساسية في متابعة أداء النظام الصحي وفي رسم السياسات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة والبراهين، حيث تكمن أهمية البيانات الاحصائية المعلومات والأبحاث الصحيّة في تصميم البرامج الصحيّة وإدارتها ومتابعتها وتقييمها، وفي تقييم الحالة الصحيّة للمجتمع والتخطيط والتوزيع العادل لخدمات الرعاية الصحيّة وحساب المؤشرات الصحيّة.

فريق اعداد الاستراتيجية الاحصائية لقطاع الصحة

- الدكتور نشأت طعاني/ مدير مديرية المعلومات والدراسات/ وزارة الصحة /رئيس الفريق
- السيد محمد حلوش / مدير احصاءات اقليم الوسط / دائرة الاحصاءات العامة / عضو
- الدكتور زكي طوالبه / رئيس قسم السجلات الإدارية / دائرة الاحصاءات العامة / عضو
- السيد رافع القضاة / رئيس قسم الاحصاءات الاجتماعية / دائرة الاحصاءات العامة / عضو
- الدكتورة سوسن الدعجة / مدير مديرية البرامج / المجلس الاعلى للسكان / عضو
- السيد معين أبو الشعر / قائم بأعمال مدير الشؤون الفنية / المجلس الصحي العالي / عضو
- السيد فهمي الأسطة / مدير الشؤون المالية والإدارية / المجلس الصحي العالي / عضو
- السيد كمال عبد الله / رئيس قسم المعلومات / وزارة الصحة / عضو

ملخص تنفيذي

تماشياً مع الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة (2018 - 2022)، و نتيجةً للقضايا الاستراتيجية ذات الأولوية في الوزارة والتي تتصدى إليها الأهداف المؤسسية، طورت وزارة الصحة استراتيجيتها الخاصة باحصاءات القطاع الصحي الاردني للاعوام (2018 - 2022) والتي تهدف إلى وضع إطار مرجعي لتعزيز مفاهيم الاحصاءات الصحية ، ووضع خارطة طريق لتحقيق الهدف المؤسسي المتعلق بإدارة المعرفة في استراتيجية وزارة الصحة و الذي ينص على " إدارة معرفية كفؤة وفعالة".

وعليه قامت وزارة الصحة بتشكيل فريق لوضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي الصحي في الاردن (2018 - 2022) بالتعاون مع دائرة الاحصاءات العامة والمجلس الصحي العالي والمجلس الاعلى للسكان .

لقد تم إعداد هذه الخطة بإتباع منهجية حديثة في التخطيط الاستراتيجي والتي تقوم على أساس المشاركة الواسعة والتنسيق والتعاون المتبادل مع جميع الجهات ذات الصلة في وزارة الصحة وشركائها .

وقد توصلت الوزارة الى رؤية تقوم على الوصول الى نظام معلومات صحية وطنية شاملة ومتوافقة مع معايير الجودة العالمية ولأجل ذلك تبنت الوزارة رسالة انتاج وتوفير نشر بيانات احصائية تغطي كافة احتياجات القطاع وتدعم مستخدمي البيانات وبمواصفات عالمية .

سيتم تطبيق الخطة الاستراتيجية من خلال خطط إجرائية سنوية وذلك بالتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في الإدارات المركزية، والشركاء بالقطاع الصحي ومديريات الصحة، والمستشفيات والمراكز الصحية المختلفة وفقاً لأولويات التنفيذ، وفي العام 2022 ستكون وزارة الصحة قد قطعت شوطاً في التحول إلى وزارة معرفية وذلك من خلال تعظيم الأصول المعرفية واستخدامها الفعال في تحسين العمليات وصنع القرارات في وزارة الصحة وصولاً إلى مستوى نوعي في الأداء الفردي والمؤسسي بهدف ضمان تقديم خدمات رعاية صحية آمنة وذات جودة عالية لمتلقي الخدمة.

وعليه فإن وزارة الصحة ومن خلال الاستراتيجية سوف تركز على الأهداف الاستراتيجية التالية :

- حوكمة نظم المعلومات الصحية الوطنية
- تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات الصحية.
- تجويد إدارة البيانات والعلاقة مع جميع الشركاء.
- تطوير عمليات انتاج ونشر وتحليل البيانات وفق المعايير الدولية

قائمة المختصرات

DOS دائرة الاحصاءات العامة

Dev info قاعدة بيانات التنمية البشرية

UNRWA وكالة الغوث

PROMISE قاعدة الابحاث السكانية المجلس الاعلى للسكان

ISIC4 الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية

IERS برنامج التبليغ الالكتروني للإمراض

قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	فريق اعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاحصاءات في الاردن في القطاع الصحي
4	ملخص تنفيذي
5	قائمة المختصرات
6	قائمة المحتويات
7	1.تقديم
7	1.1 اهمية قطاع الصحة
9	2.1. الاطار المؤسسي لقطاع الصحة
9	3.1 الهيكل التنظيمي للقطاع
10	4.1 دور الاحصاءات في قطاع الصحة
10	2.تقييم الوضع الحالي للاحصاءات الصحية
10	1.2 لماذا عملية التقييم
11	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
11	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
11	2.2.2 كيف يتم التقييم
11	3.2 النتيجة الرئيسية
11	1.3.2 التشريعات
11	2.3.2 الوعي الاحصائي
12	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
18	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
21	3. الاطار الاستراتيجي
21	1.3 الاسس الاستراتيجية
21	1.1.3 الرؤيا
21	2.1.3 الرسالة
21	3.1.3 القيم الجوهرية
22	2.3 الاهداف الاستراتيجية
23	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
23	1.4 الخطة التنفيذية
23	2.4 الرقابة
24	3.4 الاستدامة
24	4.4 الموازنة والتمويل
25	الملاحق (الخطة التنفيذية)

1. تقديم

1.1 أهمية قطاع الصحة

يعتبر القطاع الصحي من أهم القطاعات التي تقدم خدمات للمواطنين وركن أساسي من حياتهم ، وقد بدأ هذا الاهتمام منذ تأسيس أول وزارة للصحة عام 1950 والتي باشرت مهامها عام 1951 ، حيث يعتبر هذا العام بداية تطور النهضة الصحية في الأردن، تلى ذلك صدور قانون الصحة العامة رقم 43 لسنة 1966 الى ان حل محله قانون الصحة العامة رقم 21 لسنة 1971 وأخرها كان قانون الصحة العامة رقم 47 لسنة 2008 وتعديلاته بموجب القانون رقم 11 لسنة 2017، وبموجب قانون الصحة العامة فان وزارة الصحة مسؤولة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة وتشمل الحفاظ على الصحة العامة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرقابية بالإضافة الى تنظيم الخدمات الصحية المقدمة من القطاعين العام والخاص والإشراف عليها كما يقع على عاتقها توفير التأمين الصحي للمواطنين في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها كما قامت الوزارة بإنشاء المؤسسات والمعاهد الصحية التعليمية والتدريبية والإشراف على إدارتها .

يتكون القطاع الصحي الاردني من:

- القطاع العام (وزارة الصحة، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية (مستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي)، والمركز الوطني للسكري والغدد الصم والوراثة).
- القطاع الخاص (المستشفيات الخاصة، المراكز التشخيصية والعلاجية، بالإضافة إلى مئات العيادات الخاصة)،
- القطاع الدولي والتطوعي الذي يقدم خدماته من خلال (عيادات وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مركز الحسين للسرطان وعيادات ومستشفيات الجمعيات الخيرية).

هناك عدّة مؤسسات مسؤولة عن جمع البيانات والمعلومات الصحية المتعلقة بالنظام الصحي وتوفيرها، إلّا أنّ وزارة الصحة تعدّ الجهة الأساسية في هذا المجال، بالإضافة إلى التقرير الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة الصحة، الذي يُعدّ المصدر الرئيس للمعلومات والإحصاءات الصحية الوطنية، كما تدير الوزارة السجل الوطني للسرطان، وكذلك السجل الوطني للوفيات وسجل مرضى الفشل الكلوي.

تُعدُّ دائرة الإحصاءات العامّة الجهة الوحيدة المخولة بجمع ونشر البيانات الإحصائية على المستوى الوطني (الإحصاءات والمؤشرات الديموغرافية والحيوية والاقتصادية والاجتماعية والصحية). .

و فيما يتعلّق بدائرة الأحوال المدنية فهمها تنحصر في تسجيل البيانات الخاصة بالأسر الأردنية وتسجيل الوقائع الحيوية وتخزينها (ولادة، وفاة) للمواطنين أينما حدثت في الداخل والخارج، وللمقيمين واللاجئين والزائرين التي تحدث على أرض المملكة.

ومن المؤسسات التي توفر بيانات ومعلومات متخصصة في مجال الصحة الأمانة العامّة للمجلس الصحي العالي التي تصدر تقارير دورية عن الحسابات الصحية الوطنية باتباع منهجيات عالمية، وقد جرى مؤسسة الحسابات الصحية في عام 2007، ويعمل نظام الحسابات الصحية الوطنية في المملكة على تتبع التدفقات المالية في النظام الصحي بمختلف مستوياته، والتعرّف إلى أنماط الإنفاق على الخدمات الصحية. كما أنشئ المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية في الأمانة العامّة للمجلس الصحي العالي الذي يرصد أنماط الموارد البشرية الصحية وتوزيعها في المملكة. المجلس الصحي العالي يهدف إلى رسم السياسة العامّة للقطاع الصحي في المملكة ووضع الاستراتيجية لتحقيقها، وتنظيم العمل الصحي وتطويره بجميع قطاعاته، بما يضمن حصول جميع السكان على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها وفقاً لأحدث الوسائل والأساليب والتقنيات العلمية المتطورة من خلال قانونه رقم 9 لعام 1999م وتعديلاته، ويضم المجلس في عضويته ممثلين عن كافة القطاعات الصحية التي لها علاقة بالصحة من القطاعين العام والخاص.

كما يساهم المجلس الأعلى للسكان في توفير معلومات الإسقاطات السكانية ودراسات وفيات الأمهات ودراسات وفيات حديثي الولادة، وكذلك توفير مؤشرات سكانية مختلفة.

هناك عدّة مبادرات لدعم نظم المعلومات الصحية وربط مخرجات أبحاث الدراسات بالسياسات الصحية، واتخاذ القرارات، منها: مبادرة بالتعاون بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض الأمريكي تحت عنوان "تعزيز رصد الأمراض".

وفيما يتعلّق بحوسبة القطاع الصحي فهناك مبادرة وطنية تدعى برنامج "حكيم" وهو أحد برامج شركة الحوسبة الصحية، الذي تم إطلاقه في نهاية عام 2009. يهدف برنامج "حكيم" إلى زيادة فعالية الإدارة الطبية وتحقيق تطوير جذري في الرعاية الصحية المقدّمة للسكان والوصول بها إلى أفضل المعايير الدولية،

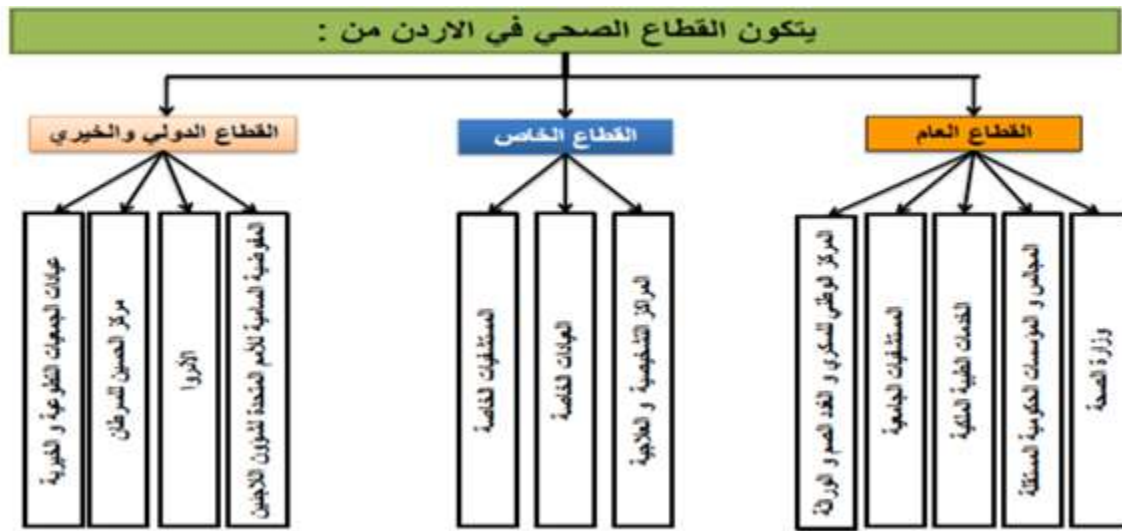
إلى جانب الكفاءة الاقتصادية وتحسين إجراءات سير العمل وخدمة المريض في المستشفى أو المركز الصحي، من خلال إنشاء ملف طبي إلكتروني لكل مريض، وتيسير وصول مستخدمي النظام إليه من أية منشأة طبية باستخدام الرقم الوطني، عن طريق الربط بين قاعدة بيانات دائرة الأحوال المدنية وقاعدة بيانات النظام، حيث يحتوي الملف التقارير الإجرائية والجراحية الشاملة والأدوية الحالية والملاحظات المدونة عند زيارة المستشفى أو العيادة.

2.1 الاطار المؤسسي لقطاع الصحة

الولاية ذات النطاق الواسع للقطاع:

وزارة الصحة، بموجب قانون الصحة العامة رقم (47) لسنة 2008 وتعديلاته فان وزارة الصحة مسؤولة عن جميع الشؤون الصحية في المملكة وتشمل الحفاظ على الصحة العامة بتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرقابية بالإضافة الى تنظيم الخدمات الصحية المقدمة من القطاعين العام والخاص

3.1 الهيكل التنظيمي للقطاع:



4.1 دور الإحصاءات في قطاع الصحة

تُعدُّ دائرة الإحصاءات العامّة الجهة الوحيدة المخولة بجمع ونشر البيانات الإحصائية على المستوى الوطني (الإحصاءات والمؤشرات الديموغرافية والحيوية والاقتصادية والاجتماعية والصحية).

ومن أبرز الأنشطة الدورية التي تنفذها الدائرة ذات الصلة المباشرة بنظام المعلومات الصحي الوطني هي مسوحات التعداد السكاني (والذي كان اخرها التعداد العام للسكان والمساكن 2015) ومسوحات السكّان والصحة الأسرية، وتجدر الإشارة إلى أنّه (وبالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان) قد تم إطلاق المؤشرات التتموية (Devinfo) (مؤشرات صحّية واجتماعية واقتصادية) وتشمل مؤشرات متابعة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية كافة، ووثيقة سياسات الفرصة السكانية.

قائمة سياسات وخطط وبرامج القطاع التي تحتاج الى الاحصاءات:

- متابعة وتقييم الاستراتيجيات الصحية في وزارة الصحة
- متابعة تنفيذ واستثمار السياسات الصحية لوثيقة الفرصة السكانية.
- متابعة وتقييم مخرجات الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية تنظيم الاسرة 2013-2018
- متابعة وتقييم استراتيجية القطاع الصحي / المجلس الصحي العالي.
- تقارير الحسابات الصحية الوطنية (تقارير عن مجمل الانفاق الصحي على مستوى المملكة).
- تقارير المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية (تقارير تتعلق بالكوادر البشرية الصحية في المملكة).
- الاستراتيجيات المؤسسية في المجالس والنقابات الصحية
- تقارير تقييم برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة

2. تقييم الوضع الحالي لإحصاءات القطاع الصحي

1.2 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم بيانات القطاع الصحي تأتي لعدة اسباب من بينها قياس ماهية البيانات المطلوبة وكيف يتم طلبها ومتى يتم طلبها وماهي البيانات المتوفرة ومصادرها وكيف يتم ادارة البيانات وكيف يتم معالجتها وكيفية استخدامها.

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

يتولى عملية التقييم فريق مكون من المختصين في قطاع الصحة (مديرية المعلومات والدراسات) بدعم من دائرة الاحصاءات العامة بهدف تصميم الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي بحيث يقوم المعنيين بالدعوة الى التدريب على الاستراتيجية بحيث تتضمن مواضيع التدريب تقييم الوضع الحالي للقطاع وتصميم خطة عمل احصائية وهذا يتم من خلال عقد ورشات تدريبية بدعم من الاحصاءات العامة.

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الاحصائية الدولية.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في القطاع الصحي (ما هو التشريع ؟) من خلال قانون الصحة العامة ويتم تبادل المعلومات بناءً على مذكرات تفاهم مع الشركاء / مصادر البيانات بالإضافة الى المخاطبات الرسمية حسب الطلب.

2.3.2 الوعي الاحصائي

تقوم دائرة الاحصاءات العامة بالدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورشات العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة. كما تقوم الوزارة بالتوعية بأهمية الرقم الاحصائي عند اتخاذ القرارات بناءً على معطيات احصائية رقمية ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في قطاع الصحة بدرجة متوسطة كما ان المعني بدور الوعي الاحصائي هو دائرة الاحصاءات العامة بشكل رئيسي ومديرية المعلومات والدراسات في وزارة الصحة

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

ابرز مستخدمي البيانات في القطاع:

1. وزارة الصحة والوزارات ذات العلاقة بالخدمات الصحية كوزارة التربية والتعليم ووزارة البيئة والعمل والتنمية الاجتماعية وديوان الخدمة المدنية...الخ.
2. المجالس المعنية برسم السياسات الصحية (المجلس الصحي العالي والمجلس الطبي الأردني والمجلس الأعلى للسكان والمجلس التمريضي الأردني والمجلس الوطني لشؤون الأسرة).
3. صناع ومتخذي القرار والباحثين وخبراء القطاع الصحي.
4. المؤسسات الدولية كمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي.
5. النقابات المهنية والجمعيات الخيرية.

نوع البيانات المطلوبة

تحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها

- يتم تحديد البيانات حسب الهدف من هذه البيانات ، وتتعلق البيانات بالمحاور التالية :
- المؤشرات الصحية.
- مؤشرات الأداء للاستراتيجيات المؤسسية.
- مؤشرات رصد الاوبئة.
- تقارير الحسابات الصحية الوطنية (تقارير عن مجمل الانفاق الصحي على مستوى المملكة).
- تقارير المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية
- مؤشرات المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية و تنظيم الاسرة 2013-2018
- مؤشرات السياسات الصحية في وثيقة الفرصة السكانية.

يتم تحديد هذه الاحتياجات عادة من خلال:

- الدراسات الدورية والمسوحات الصحية المتخصصة.
- توفير ادوات رسم السياسة الصحية.
- مؤشرات على مستوى المخرجات والنتائج في الاستراتيجيات الصحية.
- المؤشرات والمعايير الدولية.

يتم تحديد اولويات هذه الاحتياجات من خلال:

- وزارة الصحة والشركاء في القطاع الصحي وا استنادا لمتطلبات واحتياجات القطاع الصحي.
- الخطط الاستراتيجية.
- تحليل نتائج الدراسات والمسوحات واللقاءات التشاورية.
- القضايا والسياسات على مستوى الدولة او الاقليم.
- اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 2030 وتحديدا الهدف الثالث.

ابرز مصادر البيانات في القطاع، هي:

- 1- بيانات الانفاق الصحي.
- 2- بيانات الكوادر البشرية الصحية.
- 3- مسح السكان والصحة الاسرية.
- 4- التعداد العام للسكان والمساكن.
- 5- الدراسات الدورية.
- 6- المستشفيات والمراكز الحكومية.
- 7- المديرية المركزية في الوزارة ومديريات الصحة.
- 8- دائرة الإحصاءات العامة.
- 9- المستشفيات الجامعية.
- 10- الخدمات الطبية الملكية.
- 11- القطاع الخاص.
- 12- النقابات الصحية.
- 13- وكالة الغوث الدولية (UNRWA).
- 14- جهات أخرى تحدها الوزارة.

نماذج جمع البيانات:

هناك نماذج موحدة ومعتمدة لجمع البيانات في القطاع الصحي ، ودائرة الاحصاءات العامة اشتركت في تصميمها بطريقة غير مباشرة.

دورية مراجعة هذه النماذج:

سنويا وكلما دعت الحاجة.

التدريب على جمع البيانات:

هناك تدريب على جمع البيانات للموظفين وضباط الارتباط الذين يجمعون البيانات في القطاع الصحي في مديرية المعلومات والدراسات، وبشكل دوري لكل من مشروع الحسابات الصحية الوطنية والمرصد الوطني للموارد البشرية الصحية.

ادارة البيانات:

يوجد نظام لإدارة البيانات، من خلال:

- تطبيقات MS Office , Excel .
- قاعدة بيانات المؤشرات الصحية المشتركة بين دائرة الإحصاءات العامة والمجلس الأعلى للسكان Devinfo
- قاعدة الأبحاث السكانية في المجلس الأعلى للسكان بروميس.

اصدار التقارير:

تم اصدار آخر تقارير احصائية دورية للقطاع، منها:

- التقرير السنوي لوزارة الصحة 2016.
- تقرير المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية 2016.
- تقرير الحسابات الصحية الوطنية 2014 - 2015.
- تقرير السجل الوطني للسرطان 2016.
- تقرير السجل الوطني للكلى 2014.

التطوير والادارة المؤسسية

الوجود:

يوجد مديرية للمعلومات والدراسات في وزارة الصحة.

المستوى:

بمستوى مدير مديرية في وزارة الصحة.

الاهداف:

الاهداف الوظيفية الاحصائية في هذا القطاع محددة بشكل جيد.

الارتباط:

مرتبطة باستراتيجيات وبرامج القطاع الصحي

التنسيق:

يتم التنسيق بين مستخدمي البيانات ومنتجها من خلال:

- المديرية المعنية.
- اللجان وفرق العمل.
- ورش العمل التي يدعى اليها جميع الجهات و المؤسسات ذات العلاقة.
- نشر البيانات على المواقع الالكترونية.

يتم التنسيق بين القطاع ودائرة الاحصاءات من خلال:

- المراسلات الرسمية.
- لجان العمل المشتركة (اللجنة الفنية).
- ورش العمل.
- تعميم التقارير والنشرات الدورية.

التنسيق مع القطاعات الاخرى من خلال:

ابرز ترتيبات التنسيق / اللجان:

الفريق الوطني للحسابات الصحية الوطنية.

- اللجان التوجيهية / الفنية / المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي 2018-2022
- اللجنة التوجيهية لمشروع المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية
- وثيقة الفرصة السكانية
- الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية / تنظيم الاسرة.
- اللجنة الاستشارية للاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية الصحية.

البرمجة الاحصائية

تندرج الاحصاءات في القطاع تحت ولاية:

- وحدة المعلومات والدراسات في كل مؤسسة معنية بالقطاع
- هناك برنامج احصائي يصدر تقارير دورية

التمويل:

يمول البرنامج من الحكومة ومانحين

القيمة التقريبية للموازنة السنوية من الحكومة للعمليات الاحصائية في القطاع:

تحدد سنوياً ضمن موازنات المؤسسات المعنية في القطاع.

ومن الممولين الذين يدعمون الإحصائيات في القطاع في الخمس سنوات الماضية:

- البنك الدولي.
- منظمة الصحة العالمية WHO.
- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID.
- منظمات الأمم المتحدة.

جودة البيانات

استخدام القطاع للمعايير والتصنيفات والتعليمات الدولية:

يستخدم القطاع المعايير والتصنيفات والتعليمات الدولية في العمل الإحصائي من خلال منهجيات معتمدة من الجهات الدولية لكل من قاعدة المؤشرات وتقارير الحسابات الصحية الوطنية وتقارير الموارد البشرية الصحية ، وبرز التصنيفات والمعايير المتبعة هو (ISIC4)

الفجوات:

أبرز الفجوات في النظام الإحصائي في القطاع الصحي فيما يتعلق بـ: (الوعي الإحصائي، التنظيم الإحصائي، الموارد، بناء القدرات، المهارات، البنية التحتية، استخدام البيانات):

- عدم وجود قسم لتحليل البيانات.
- عدم وجود برنامج إلكتروني شامل لجميع مواقع جمع البيانات.
- عدم وجود تعريف موحد للبيانات والمؤشرات.
- عدم وجود موظفين متخصصين بالإحصاء.
- عدم وجود دورات تدريبية للإحصاء.
- تأخر في وصول المعلومات من المواقع.

أبرز التحديات التي تواجه جودة البيانات الإحصائية في القطاع:

- ترد البيانات من أشخاص لم يتم تدريبهم بصورة كافية.
- أحياناً لا تصل البيانات بشكل دقيق
- قد ترد بعض البيانات بصورة غير مكتملة.
- لا يتم تجميع البيانات وإرسالها إلى مديرية المعلومات والدراسات في وزارة الصحة مباشرة وإنما عن طريق مديريات الصحة مما يؤدي إلى فقدان بعض البيانات.

- يتم ارسال بعض المعلومات عن طريق الفاكس مما يؤدي إلى وصول بعض التقارير بشكل غير واضح إما من طرف المرسل أو المستقبل.
- يتم ارسال صورة عن النماذج وليس الأصل مما يؤدي إلى عدم وضوح البيانات.
- عدم وجود استراتيجية واضحة لجمع البيانات.
- ضعف تطبيق أنظمة السجلات الطبية الالكترونية.
- عدم وجود لجنة وطنية بين القطاعات المختلفة.
- صعوبة الحصول على البيانات من المؤسسات في القطاع الخاص.
- ضعف الاحلال الوظيفي والتعاقب.

4.3.2 تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (المخاطر):

ابرز نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر والتحديات للإحصاءات في هذا القطاع:

نقاط الضعف	نقاط القوة
عدم تفعيل الجهة الموحدة المعنية بجمع البيانات والإحصاءات الصحية. قلة الكوادر المدربة. تضارب بعض المعلومات بين المصدر. ضعف الوعي الإحصائي. ضعف التمويل حكومي. محدودية استغلال البيانات بالشكل المطلوب	وجود مديريةية المعلومات والدراسات في وزارة الصحة التي تصدر التقرير الاحصائي السنوي. وجود دائرة الاحصاءات العامة كجهة حكومية مرجعية لمعظم البيانات والمعلومات الصحية وغير الصحية. وجود دائرة الاحوال المدنية وامكانية الربط بينها وبين المؤسسات الصحية. مأسسة الحسابات الصحية الوطنية في المجلس الصحي العالي.

<p>عدم وجود برنامج شامل يصدر تقارير احصائية.</p> <p>عدم تطبيق برامج تصنيف الأمراض ICD10.</p> <p>عدم وجود لجنة وطنية لتنسيق النشاطات بين الوزارات والداعمين الخارجيين.</p> <p>ضعف التنسيق بين مختلف الأنظمة وأصحاب القرارات.</p> <p>استخدام النماذج الورقية وليس الالكترونية.</p> <p>عدم وصول البيانات في الوقت المحدد.</p>	
<p>عدم وجود كادر متخصص لإنتاج البيانات الإحصائية.</p> <p>عدم كفاية برامج حوسبة البيانات والمعلومات</p>	<p>وجود المرصد الوطني للموارد البشرية الصحية.</p> <p>وجود قاعدة المؤشرات السكانية.</p> <p>وجود قاعدة الأبحاث السكانية.</p>
<p>ضعف التعاون والتنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة.</p> <p>ضعف في الحصول على البيانات والمعلومات من القطاع الخاص.</p> <p>ضعف في تطبيقات أنظمة الصحة الإلكترونية E-Health الحديثة.</p>	<p>وجود قاعدة بيانات موحدة مع امكانية الوصول إلى أي معلومة بسرعة.</p> <p>وجود برنامج (حكيم)</p> <p>وجود برنامج التبليغ الالكتروني للأمراض Interactive Electronic Reporting System (IERS)</p> <p>وجود برنامج رصد الأمراض.</p> <p>وجود السجل الوطني للسرطان.</p> <p>وجود السجل الوطني للكلية.</p>
	<p>وجود المجلس الصحي العالي.</p>

التهديدات (المخاطر)	الفرص
ال جذب الخارجي لكفاءات القطاع.	الدعم السياسي على اعلى المستويات للقطاع الصحي .
قلة التمويل الخارجي وانعكاسه على انتاجية القطاع.	وجود وسائل اتصالات وتكنولوجيا معلومات متطورة.
صعوبة حصر الأمراض والمرضى. ضعف الوعي الإحصائي لمتخذي القرار. تضارب نتائج الدراسات المحلية مقارنة مع الدراسات الدولية.	استغلال الاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية.
	وجود جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز كنوع من التحفيز.

3. الاطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية :

نظام معلومات صحية وطنية شاملة ومتوافقة مع المعايير الدولية

2.1.3 الرسالة:

توفير البيانات و المعلومات الصحية عن كافة القطاعات الصحية الموجودة على أرض المملكة الأردنية الهاشمية بجودة وضمن المعايير الدولية المعتمدة بالشراكة الفعالة مع الجهات ذات العلاقة بما يلبي احتياجات التخطيط والبحوث الصحية الموجهة للارتقاء بتقديم خدمات صحية وقائية وعلاجية مستدامة

3.1.3 القيم الجوهرية:

العدالة في تقديم وتوزيع الخدمات الصحية من خلال توفير البيانات عن القطاعات الصحية في المملكة وإتاحتها لجميع المؤسسات والأفراد.

العمل بروح الفريق الواحد والشراكة والالتزام في جمع البيانات مع جميع القطاعات المقدمة للخدمة الصحية.

الحيادية في إنتاج البيانات الصحية.

المهنية والحرص والاستمرارية في بناء قدرات الموظفين التدريبية ورفع كفاءتهم المهنية.

التميز في الأداء المؤسسي ضمن الامكانيات والموارد المتاحة.

الشفافية في حرية تدفق وتوفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لطالبي المعلومات بالحصول على المعلومات الضرورية لتسهيل اتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء وتصويبها.

النزاهة والسرية والتزام بسرية المعلومات حسب قانون ضمان حق الحصول على المعلومات (47) لسنة 2007 أحكام المادة (13).

2.3 الاهداف الاستراتيجية

- حوكمة نظم المعلومات الصحية الوطنية
- تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات الصحية.
- تجويد إدارة البيانات والعلاقة مع جميع الشركاء.
- تطوير عمليات انتاج ونشر وتحليل البيانات وفق المعايير الدولية

الاهداف الرئيسية/ الاهداف الفرعية
الهدف 1: حوكمة نظم المعلومات الصحية الوطنية
1-1 خطة تنفيذية لنظام المعلومات الصحية 1-2 وضع معايير لجمع البيانات
الهدف 2: تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات الصحية
1.2 توفير أجهزة حاسوب كافية للمواقع 2.2 الربط الالكتروني مع كافة الشركاء 3.2 الربط الالكتروني مع الأحوال المدنية 4.2 تفعيل برنامج ترميز وتصنيف الأمراض ICD10 5.2 ربط برنامج حكيم مع برنامج IERS 6.2 زيادة الوعي الإحصائي 7.2 بناء القدرات في مجال التدريب للموظفين (ضباط الارتباط)
الهدف 3: تجويد إدارة البيانات والعلاقة مع جميع الشركاء
1.3 انشاء مستودع بيانات لنظام المعلومات 2.3 بناء القدرات في مجال التدريب والمهارات في إدارة البيانات 3.3 تحسين قدرات حكيم في انتاج التقارير الإحصائية

الهدف 4: تطوير عمليات انتاج ونشر وتحليل البيانات وفق المعايير الدولية

1.4 نشر التقارير الإحصائية السنوية

2.4 تصنيف البيانات النهائية

3.4 انتاج مؤشرات صحية

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الاهمية ان يتم تنفيذ الخطة القطاعية الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الاطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للاحصاء ويجب ان يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمسة سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما ان اولويات جدولة الانشطة يجب ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

ولاجل تنفيذ استراتيجية سلسة فان هناك خطة تنفيذية اعدت حسب الملحق في هذه الاستراتيجية وهذه الخطة تبين الخطوط العريضة للإجراءات التي يجب ان تتخذ من حيث متى ومن هو المسؤول عن انجاز هذه الخطة ايضا يوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

2.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من أن تنفيذها حسب ما هو مخطط. اذ أنه يشمل كلا من ملاحظة بسيطة لنتائج الأنشطة المنفذة ومنهجية جمع بيانات أكثر صرامة، وتوفير أساس للتقييم الدوري للخطة. ولذلك يجب ان تكون الرقابة على تنفيذ الخطة عملية مستمرة ويجب ان تشمل أهدافها ما يلي:

- تحديد ما إذا كان التنفيذ قد ركز على تحقيق الرؤية والرسالة للنظام الإحصائي في القطاع.

- تسهيل استعراض عملية التنفيذ
- تيسير التغذية الراجعة للإدارة والتي هي ضرورية لصنع القرار
- التأكد من ان الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.
- التأكد من ان الانشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الاختلالات في الحال.
- التأكد من أن هناك انضباط مالي في تنفيذ الخطة.
- وهناك ثلاثة انماط من التقارير الرقابية يجب اخذها بعين الاعتبار:
- تقارير ربعية (داخلية)
- تقارير سنوية (داخلية)
- مراجعة منتصف الفترة (خلال عامين ونصف ويجب ان يتم من قبل دائرة الاحصاءات العامة)
- في نهاية الخطة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.
-

3.4 الاستدامة

- ان استدامة البرامج والانشطة الخدمية والتنمية يجب ان تضمن ما يلي:
- بناء القدرات الاحصائية من خلال معايير البنى التحتية،
 - المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كثب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات
 - المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.
 - . توثيق اجراءات العمل.
 - التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الاحصائي.

4.4 الموازنة والتمويل حسب المخصص

لتحقيق اهداف القطاعات وهو المرحلة الرابعة من الخطة الاستراتيجية توضع خطة تنفيذ لكل قطاع وفيها تحدد الاهداف الفرعية المنبثقة من الاهداف الرئيسية والتي سترجع الى الأنشطة، والاحتياجات والمخرجات والمؤشرات والميزانيات و تحديد أولوية التنفيذ والمسؤوليات حسب النموذج المرفق ادناه .

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1 حوكمة نظم المعلومات الصحية الوطنية																			
وزارة الصحة	الهدف التشغيلي	النشاط	المخرجات المتوقعة	مسؤولية التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ		مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)												
					شهر / سنة	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	المؤشر	قيمة الأساس 2017	2018	2019	2020	2021	2022					
				لجنة بإدارة مدير المعلومات والدراسات ومدير تكنولوجيا المعلومات	خطة تنفيذية	1. تشكيل لجنة لوضع خطة تنفيذية. 2. اجتماعات	1.1 خطة تنفيذية لنظام المعلومات الصحية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
			معايير دولية لجميع البيانات الإحصائية	لجنة بإدارة مدير المعلومات والدراسات ومدير تكنولوجيا المعلومات	معايير دولية لجميع البيانات الإحصائية	1. وضع معايير لجميع البيانات من قبل اللجنة 2.1 وضع معايير لجميع البيانات	نسبة الاجاز من المعايير الدولية لجميع المعلومات الصحية تلبية احتياجات ذارة الاحصاءات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2 تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات الصحية

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلية المتوقعة للتحقيق	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتحقيق		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
لا يوجد	500000 دينار	10%	20%	30%	30%		عدد الأجهزة التي تم شراؤها	2022/12/01	2019/01/01	مديرية المشتريات والتوريد مدير تكنولوجيا المعلومات	شراء أجهزة	طرح عطاء.	1.2 توفير أجهزة حاسوب كافية للمواقع	
لا يوجد	بدون تكلفة				100%		نسبة الانجاز من الربط الالكتروني مع كافة الشركاء	2019/12/31	2019/06/01	مديرية تكنولوجيا المعلومات	ربط الالكتروني مع كافة الشركاء في القطاع الصحي	الاتفاق مع وزارة الاتصالات	2.2 الربط الالكتروني مع كافة الشركاء	
لا يوجد	بدون تكلفة				100%		نسبة الانجاز من الربط الالكتروني مع الأحوال المدنية	2019/12/31	2019/06/01	مديرية تكنولوجيا المعلومات	ربط الالكتروني مع الأحوال المدنية	الاتفاق مع وزارة الاتصالات	2.3 الربط الالكتروني مع الأحوال المدنية	

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2 تطوير البنية التحتية لنظم المعلومات الصحية

مصدر التمويل (موازنة، موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النفقات	الهدف التشغيلي
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
الموازنة	20000 دينار	10%	30%	30%	30%		1. عدد العوراث. 2. عدد الاطباء الممرنين على تصنيف الامراض	2022/12/31	2019/06/01	مديرية المعلومات والدراسات	إدخال كافة التصنيفات المرضية	دورات تدريبية للأطباء	2.4 تفعيل برنامج ترميز وتصنيف الأمراض ICD10	
لا يوجد	يكون تكلفة						نظام موحد	2018/12/31	2018/06/01	مديرية تكنولوجيا المعلومات	ربط النظامين	ربط النظامين	2.5 ربط برنامج حكم مع برنامج IERS	
الموازنة	10000 دينار			7	3		عدد الورشات	2020/12/31	2019/6/1	مديرية المعلومات والدراسات	عدد الورشات	ورشات عمل عن الوعي الإحصائي (10 ورشات)	2.6 زيادة الوعي الإحصائي	
الموازنة	5000 دينار				100%		نسبة ضباط الارتباط الممرنين	2019/12/31	2019/1/1	مديرية المعلومات والدراسات + مديرية تكنولوجيا المعلومات	ضباط ارتباط لجميع المواقع ممرنين	ورشات عمل	2.7 بناء القدرات في مجال التدريب للموظفين (ضباط الارتباط)	

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 3 تجويد إدارة البيانات والملاقة مع جميع الشركاء

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة لل تنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					الاطار الزمني للتنفيذ شهر / سنة	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	التغطا	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة	2022	2021	2020	2019					
الموازنة	50000				100%		2019/12/31	2018/06/01	مديرية تكنولوجيا المعلومات	مستودع بيانات	3.1 انشاء مستودع بيانات لنظام المعلومات
الموازنة	10000				200 مترب		2019/12/31	2018/06/01	مديرية المعلومات والاسات	كلاس مدرب	3.2 بناء القدرات في مجال التدريب والمهارات في إدارة البيانات
لا يوجد	بدون تكلفة	10%	20%	30%	30%	10%	2022/12/31	2018/01/1	إدارة المستشفيات	انتاج تقارير	3.3 تحسين قدرات حكم في انتاج التقارير الإحصائية

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 4 تطوير عمليات انتاج ونشر وتحليل البيانات وفق المعايير الدولية														
مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							شهر / سنة	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
من الموازنة	10000	3	3	3	3	3	نشر ثلاثة تقارير إحصائية سنويا	2022/04/1	2018/06/01	مديرية المعلومات والدراسات	ثلاثة تقارير سنوية	طباعة التقرير الإحصائي طباعة التقارير الخاصة (الفصل) الكلوي، الكروي، السرطان)	4.1 نشر التقارير الإحصائية السنوية	
لا يوجد	بدون تكلفة	%100	%100	%100	%100	%100	نسبة البيانات المصنفة	2022/12/31	2018/01/01	مديرية المعلومات والدراسات	بيانات مصنفة سنويا	تصنيف البيانات النهائية	4.2 تصنيف البيانات النهائية	
لا يوجد	بدون تكلفة	10	10	10	5	5	أعداد المؤشرات المنتجة	2022/12/31	2018/01/01	مديرية المعلومات والدراسات	تقارير سنوية	- أعداد المؤشرات الصحية المنتجة - 68 مؤتمرا	4.3 انتاج مؤشرات صحية	



الإستراتيجية الإحصائية لقطاع التربية والتعليم

2022-2018

مقدمة

يسعدني ان تكون هذه المقدمة المتعلقة بالخطة الإستراتيجية الإحصائية لقطاع التعليم كجزء من عملية تصميم الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي في الاردن كما اود ان اتقدم بالشكر الى دائرة الإحصاءات العامة لقيامها بمشاركة وزارة التربية والتعليم في عملية تطوير واعداد الاستراتيجية الوطنية الاحصائية لهذا القطاع. اننا بحاجة إلى الكثير من الإحصاءات في قطاع التعليم لاستخدامها كدليل لصنع واتخاذ القرارات وتطوير الخطط والسياسات المناسبة. و اود الاشارة إلى الاحصاءات هامة أيضا لتنفيذ ورصد وتقييم أثر السياسات والخطط والقرارات على فاعلية و كفاءة واستدامة القطاع . وبناءا عليه فنحن بحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية ودقيقة ومتسقة بين المصادر (الاحصاءات التي تم تجميعها من المصادر المختلفة) في الوقت المناسب، وسهلة الفهم والاستخدام.

الوضع الحالي للإحصاءات في الوزارة لا يلبي احتياجاتنا من البيانات . لذا فإن هذه الخطة لا تهدف إلى جعل التحسينات على جودة الإحصاءات التي يتم جمعها فقط بل أيضا في استخدامها كأدلة في عملنا. ولذلك فان الوزارة تتعامل بجدية مع الجهود الوطنية لتحسين وضع الاحصاءات في القطاع العام وتعمل ما بوسعها لدعم وتنفيذ هذه الخطة.

ودعوني اشكر فريق وزارتي الذي عمل بجد واجتهاد لانجاز هذه الخطة وايضا اتوجه بالشكر الى دائرة الاحصاءات العامة لدعمها هذه العملية واشكر جميع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع التعليم الذين قاموا بتزويدنا بالبيانات اللازمة خلال عملية اعداد الخطة.

واثني على جهودكم جميعا لمساهمتم في انجاز هذه الخطة

وزير التربية والتعليم

ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات التي تحظى بإهتمام ملكي خاص حيث يشكل محور التعليم المحور الاساس من الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016 - 2025) ، فالدولة الاردنية تعول على اعادة بناء الانسان الاردني وفقا للرؤية الوطنية القائمة على النهوض الشامل في كافة جوانب الحياة ، وتحرص وزارة التربية والتعليم بوصفها المظلة الرئيسية للقطاع الى احداث تطورات على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي ضمن محاور العملية التعليمية وعناصرها المختلفة ليشمل تطوير المعلم ، والطالب ، والمنهاج ، والوسائل ، والبيئة التعليمية ، والادارة ، والتقييم .

تشكل الاحصاءات اهمية بالغة في استراتيجية تطوير التعليم نظرا لاتساع هذا القطاع واحتوائه على متغيرات كثيرة ومتعددة والتي من المفروض ان تكون شاملة وذات جودة ومحدثة لذا اعدت الوزارة خطة استراتيجية احصائية للقطاع لتكون مكوناً من الخطة الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي في الاردن للاعوام (2018-2022) .

تطمح هذه الاستراتيجية الى الوصول لنظام احصائي معلوماتي متكامل للتعليم يعمل على انتاج وتوظيف البيانات الاحصائية الموثوقة والداعمة لراسمي السياسات ومتخذي القرارات والمخططين باستخدام افضل الممارسات والمنهجيات والتقنيات الاحصائية الحديثة ، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين انظمة قطاع التعليم وتوحيد مصادر بياناتها عبر استكمال البنية التحتية لتشغيل الانظمة الالكترونية وانظمة ادارة المعلومات التربوية والجغرافية وتدريب العاملين المستخدمين لذه الانظمة لاجل تحديث البيانات وتوفيرها من خلال تلك الانظمة .

قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	ملخص تنفيذي
4	قائمة المحتويات
5	اهمية قطاع التعليم
7	1. معلومات عامة عن النظام الاحصائي openEMIS
7	1.1 المفهوم العام
7	2.1 اهداف النظام
7	3.1 مزايا النظام
7	4.1 التحديات الرئيسية
8	2 التحليل الرباعي
8	1.2 نقاط القوة
8	2.2 نقاط الضعف
8	2.3 الفرص
8	2.4 التهديدات
9	3 الاطار الاستراتيجي
9	3.1 الرؤية
9	3.2 الرسالة
9	3.3 القيم الجوهرية
9	3.4 الهدف العام
9	3.5 الاهداف الفرعية
10	4. الخطة التنفيذية

أهمية قطاع التربية والتعليم

حظيت العملية التربوية في الأردن بالرعاية الملكية السامية في مراحل تطورها كافة بوصفها محورا مهما في مسيرة التنمية الشاملة المنشودة. فقد بدأت ملامح النظام التربوي الأردني بالظهور منذ عهد الملك المؤسس؛ إذ تم وضع أول نظام لوزارة المعارف في سنة 1939، وتلاه اهتمام البرامج الوزارية للحكومات المتعاقبة بنشر المعارف كما في دستور عام 1940 ودستور 1946، ثم جاء قانون المعارف رقم (20) لسنة 1955، ثم قانون التربية والتعليم رقم (16) لسنة 1964 الذي استمدت فلسفة التربية والتعليم أصولها منه، ومن الأسس والمرتكزات الواردة في الدستور الأردني، ثم تلاه قانون التربية والتعليم رقم (27) لسنة 1988. ويتم الآن العمل في ضوء قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 الذي يتضمن تفصيلات كاملة تتعلق بفلسفة التربية وأهدافها المتمثلة في الأسس الفكرية والوطنية والقومية والإنسانية والاجتماعية.

ويعمل في الوزارة (83062) معلماً و(17360) إدارياً، ويبلغ عدد مدارسها حتى العام الدراسي 2016/2017 (3,793) مدرسة فيها (1336414) طالباً، وعدد مدارس التعليم الخاص حتى العام نفسه (3225) مدرسة، فيها(511928) طالباً، أما وكالة الغوث فعدد مدارسها (171) مدرسة، فيها(129,442) طالباً، وهناك مدارس حكومية أخرى عددها (44) مدرسة فيها (18000) طالباً، منها (40) مدرسة للثقافة العسكرية، إضافةً إلى رياض الأطفال وعدد الأطفال الملتحقين بها (118,976) طفلاً موزعين على مركز الوزارة ومديرياتها.

المراحل التعليمية:

1. مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان.
2. مرحلة التعليم الأساسي ومدتها عشر سنوات.
3. مرحلة التعليم الثانوي ومدتها سنتان بحيث يتألف التعليم الثانوي من مسارين أكاديمي ومهني.

تسعى المملكة الأردنية الهاشمية الى امتلاك موارد بشرية مؤهلة قوامها التميز والإبداع، متمكنة من أدوات اقتصاد المعرفة ذات قدرة تنافسية عالية قادرة على الريادة والاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا. ويحظى التعليم بأولوية متقدمة لدى القيادة الهاشمية، إذ شهد النظام التربوي مبادرات ملكية متعددة وخطط تطويرية بهدف الارتقاء بنوعية التعليم وتحقيق القدرة التنافسية العالية، ومنها خطة تطوير التعليم للاقتصاد المعرفي ERFKI2، وقد حقق الأردن انجازات تعليمية ملموسة أبرزها ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعلم في مراحل التعليم العام المختلفة ، وإزالة التفاوت بين الجنسين في نسب الالتحاق وتعميم التعليم الأساسي والتوسع في رياض الأطفال، وتظهر الإحصائيات الصادرة أن معدلات الالتحاق الإجمالي في سن (6-12) سنة وصلت إلى 97.1% ومعدلات الالتحاق الصافي في الصف الأول الابتدائي إلى 97.3% وانخفاض معدلات الأمية الى 6.4% في العام 2016. واحتلَّ الأردن مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث توفير فرص التعليم للجميع، التي توفر أساساً متيناً يمكن الانطلاق منه إلى تحويل مهارات موارده البشرية تدريجياً نحو اقتصاد المعرفة؛ إذ انخفضت معدلات الأمية

في الأردن - على سبيل المثال- انخفاضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وتُعدُّ نسبتها الآن من النسب الأدنى في المنطقة.

كما وحقق الأردن الترتيب (44) في مؤشر جودة التعليم الابتدائي بين دول العالم، والترتيب (30) في جودة تعليم الرياضيات والعلوم، والترتيب (47) في مؤشر جودة إدارة المدارس، والترتيب (44) في مؤشر وصول الإنترنت إلى المدارس (تقرير التنافسية العالمي 2013-2014).

وعلى الرغم من ذلك فلم تزل معدلات الأردن في الالتحاق بصفوف مرحلة الطفولة المبكرة متدنية بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ نظراً للنقص في غرف رياض الأطفال وارتفاع كلفتها نسبياً. ومن جانب آخر تُعدُّ معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي من أعلى النسب في المنطقة، باستثناء الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني الذي استمرت معدلات الالتحاق به في الانخفاض ولا سيما بين النساء. ويُعدُّ الإنفاق العام على التعليم مرتفعاً نسبياً في الأردن بالمقارنة مع حجم اقتصاده، كما يُعدُّ فعّالاً نسبياً. كما ازداد الإنفاق العام على التعليم المدرسي؛ وخصص له في العام 2014 نحو (11%) من موازنة الحكومة، و (4.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الحاجة ما زالت مستمرة وملحة لمتابعة تطوير القطاع على المستوى الاستراتيجي لتحسين نوعية التعليم والنهوض به وبالتعليم التقني المتوسط والتوسع فيه من خلال مواصلة الجهود في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، التي تتم من خلال الاستراتيجيات والخطط والبرامج المختلفة، وفي مُقدِّمتها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018 - 2022)؛ إذ باشرت وزارة التربية والتعليم بإعداد هذه الخطة التي ستُنقذ خلال السنوات الخمسة القادمة.

1. معلومات عامة عن النظام الإحصائي الحالي OpenEMIS

إيماناً بضرورة توفير المعلومة الإحصائية والمؤشرات الدقيقة والموثقة محلياً ودولياً ، ولأهمية التخطيط الموضوعي المنهجي المنظم للعملية التربوية : مدخلات ، ومخرجات و عمليات ، ولأهمية تحري الدقة والمصدقية والسرعة في إدخال البيانات الإحصائية ولتحقيق التكامل والتناغم في عناصر منظومة التعلم الإلكتروني، للوصول إلى نظام إدارة معلومات إحصائي متكامل.

1.1 المفهوم العام

هو عبارة عن نظام لجمع وتخزين ومعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات ومؤشرات وخرائط (صحيحة، وموثوق بها، وذات علاقة، وفي الوقت المناسب) وتوفيرها للمخططين والباحثين وصانعي القرار على جميع المستويات في النظام التربوي، لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

2.1 اهداف النظام

1. بناء قاعدة بيانات صلبة تقوم بتوفير المعلومات الإحصائية للجهات المعنية .
2. توحيد مصدر البيانات.
3. الاقتراب من الاستخدام الامثل للمصادر المعلوماتية المتاحة.
4. ربط أنظمة البيانات التربوية مع بعضها في الإدارات المختلفة .
5. توفير مؤشرات شاملة وخرائط عن النظام التربوي .

3.1 مزايا النظام:

1. توفير المعلومات التربوية بسرعة وبدرجة عالية من الدقة.
2. استخراج التقرير الإحصائي التربوي السنوي.
3. توفير مؤشرات تربوية شاملة لنظام التعليم في المملكة.
4. ربطه بنظام الخريطة المدرسية لتوفير خرائط حديثة سنوياً.
5. إمكانية ربطه مع قواعد بيانات الوزارت والدوائر الحكومية الأخرى (الحكومة الإلكترونية ، دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأحوال المدنية، ديوان الخدمة المدنية).

4.1 التحديات الرئيسية

1. ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس .
2. تسرب الكفاءات الفنية المتخصصة التي يتم تدريبها.
3. التغيرات المستمرة للبيانات والمعلومات وعدم الاستقرار .
4. نقص التمويل والدعم اللازم لتطوير وصيانة الأنظمة والتجهيزات الإلكترونية .
5. نقص التمويل اللازم لتنفيذ برامج بناء القدرات.

2. التحليل الرباعي

1.2 نقاط القوة

1. وجود بنية تحتية تكنولوجية وأنظمة الكترونية وقواعد بيانات شاملة ومحدثة.
2. وجود خطط لإدارة الازمات والمخاطر

2.2 نقاط الضعف

1. قلة الكوادر البشرية المؤهلة في الجانب الإحصائي.
2. عدم الاستغلال الامثل للبيانات الإحصائية في إتخاذ القرار الرشيد.
3. قلة التمويل.

3.2 الفرص

1. تبني الاردن لأهداف التنمية المستدامة وبالإخص الهدف الرابع.
2. الورقة النقاشية السابعة لجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين (هي جزء من المبادرات الملكية الخاصة بالتعليم).
3. رؤية الاردن 2025.
4. الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

4.2 التهديدات

1. تسرب الكفاءات المؤهلة والمدربة.
2. ضعف الوعي بأهميه تبسيط الإجراءات من خلال ربط الإنظمة المعلوماتية بنظام يتيح الإستخدام لكافة الشركاء.

3. الاطار الاستراتيجي

1.3 الرؤية:

نظام معلوماتي متكامل للتعليم.

2.3 الرسالة:

إنتاج وتوظيف البيانات الإحصائية التعليمية والتربوية الموثوقة الداعمة لراسمي السياسات ومتخذي القرار والمخططين بإستخدام أفضل الممارسات والمنهجيات والتقنيات الإحصائية الحديثة .

3.3 القيم الجوهرية

- الموثوقية
- الشفافية
- المصداقية

4.3 الهدف العام " تكامل أنظمة قطاع التعليم وتوحيد مصادر البيانات".

5.3 الاهداف الفرعية

- بنية تحتية جاهزة بنسبة 100 % مع نهاية عام 2022 لتشغيل الانظمة الالكترونية.
- انظمة إدارة المعلومات التربوية والجغرافية فعالة بنسبة 100% مع نهاية عام 2022 .
- بيانات محدثة ومدققة ومتوفرة على الانظمة الالكترونية بنسبة 100% مع نهاية عام 2022.

4. الخطة التنفيذية :-

وزارة التربية والتعليم														
الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1 (تكمال أنظمة قطاع التعليم وتوحيد مصادر البيانات)														
مصدر التمويل (موازنة، موازنة و منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
موازنة و منح	9500000	100%	85%	70%	60%	50%	40%	نسبة المدارس الجاهزة للتشغيل الانظمة الالكترونية (شبكة انترنت واجهزة حاسوب حديثة)	2022/11	2018/7	وزارة التربية والتعليم وهيئة الاتصالات الخاصة	وثيقة بالحاجات الفنية. خدمات بنية تحتية مناسبة.	1- دراسة وتحليل الوضع الحالي للبنية التحتية . 2- توفير ومتابعة الخدمات اللازمة.	بنية تحتية جاهزة بنسبة 100 % مع نهاية عام 2022 لتتشمط الانظمة الالكترونية

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1 (تكامل أنظمة قطاع التعليم وتوحيد مصادر البيانات)

مصدر التمويل (موازنة ، منج)	الكلفة المتوقعة للتحفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء الهدف التشغيلي (عدد ، نسبة)						قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتحفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة								تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء				
موازنة و منج	2500000 دينار	2022	2021	2020	2019	2018	2017	نسبة المطالبات التطويرية على النظام التي تم تلبيتها نسبة المعنيين الذين يستخدمون انظمة المعلومات التربوية لاغراض السياسات والبرامج	2022/11	2018/7	وزارة التربية والتعليم	وثيقة متطلبات التطوير نظام فعال خطة عمل ملاحظات المستخدمين على النظام	1- دراسة الخدمات المطلوب تطويرها على النظام حسب حاجة العمل. 2- تطوير النظام حسب متطلبات التطوير. 3- تشغيل النظام وتعميمه على جميع المستخدمين. 4- وضع خطة عمل مرتبطة بجدول زمني بالمهام المطلوب تنفيذها على النظام. 5- حصر التنقيح الرجعة ومرجعيتها لغايات التحسين.	انظمة إدارة المعلومات التربوية والجغرافية فعالة بنسبة 100% مع نهاية عام 2022	
موازنة و منج	1500000 دينار	%100	%90	%90	%85	%75	%65	%50	2022/11	2018/7	وزارة التربية والتعليم	وثيقة متطلبات التطوير نظام فعال خطة عمل ملاحظات المستخدمين على النظام	1- دراسة الخدمات المطلوب تطويرها على النظام حسب حاجة العمل. 2- تطوير النظام حسب متطلبات التطوير. 3- تشغيل النظام وتعميمه على جميع المستخدمين. 4- وضع خطة عمل مرتبطة بجدول زمني بالمهام المطلوب تنفيذها على النظام. 5- حصر التنقيح الرجعة ومرجعيتها لغايات التحسين.	انظمة إدارة المعلومات التربوية والجغرافية فعالة بنسبة 100% مع نهاية عام 2022	

الهدف الاستراتيجي المؤسسة رقم 1 (تكملة أنظمة قطاع التعليم وتوحيد مصادر البيانات)

مصدر التمويل (موازاة)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					الاطار الزمني للتنفيذ	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي				
		القيمة المستهدفة													
	بالدينار	2022	2021	2020	2019	2018	قيمة الأساس 2017	المؤشر	تاريخ الانتهاء	تاريخ البدء					
موازاة و منح	1000000	%100	%85	%75	%65	%50	%40	نسبة المؤشرات المستخرجة من النظام الالكتروني	2022/11	2018/7	وزارة التربية والتعليم	لجان تدقيق تقارير احصائية	بيانات مدققة	1- تشكيل لجان تدقيق على جميع المستويات الادارية والقيمية. 2- استخراج تقارير من النظام لتحديد موانع القوة والضعف في البيانات المدخلة على النظام. 3- وضع خطة عمل للتدقيق على جميع المستويات مرتبطة بجدول زمني لتنفيذها	بيانات محدثة ومحققة ومتوفرة على الأنظمة الالكترونية بنسبة %100 مع نهاية عام 2022

الاستراتيجية الاحصائية

لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

(2022 - 2018)

ملخص تنفيذي

انطلاقاً من اجندة دائرة الاحصاءات العامة في اعداد الاستراتيجية الاحصائية للأعوام 2018-2022 تأتي هذه الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استكمالاً وتحديثاً لبناء الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي و يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاعاً حيوياً داعماً للاقتصاد الاردني و اساسياً في تطوير القطاعات الأخرى و نظراً لزيادة الطلب على البيانات الإحصائية التي لها الأثر في تقييم القطاعات الاقتصادية فقد تعددت مصادر إنتاج هذه البيانات مما دعت الحاجة الى استحداث قاعدة بيانات احصائية موحدة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ولمواكبة الطلب المتزايد على البيانات الإحصائية كان لابد من اعداد هذه الاستراتيجية لإنتاج البيانات الإحصائية الموحدة حول أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تساعد في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأنشطة الاقتصادية.

تم صياغة هذه الاستراتيجية وفق منهجية تشاركية وبالتشاور مع دائرة الاحصاءات العامة ، وبعد تحليل الوضع الحالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من منظور احصائي تبين وجود فجوات في اطار العمل المؤسسي بين مكونات القطاع ونقص في الوعي الاحصائي و نقص في الموارد والخبرات .مما أنتج رؤية للاستراتيجية للوصول لمركز معرفي خاص بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

واعتمدت الاستراتيجية مجموعة من الغايات التي تسعى الى تحقيق رسالتها ، وقيم جوهرية تتعلق بجودة وموثوقية النظام الاحصائي للقطاع ، وبلورة الاستراتيجية أربعة اهداف استراتيجية تتعلق ببناء القدرات وتطوير الشراكات والتحديث والتحسين.

كما ان الاستراتيجية المقترحة هي مزيج من الاجراءات التنظيمية والتشريعية في بناء هذ القطاع وذلك بالتعاون مع كافة الشركاء في القطاع بحيث يؤدي الى صياغة اطار عمل متناسق ولذلك لا بد من تطوير البيانات الإحصائية لتواكب حاجة مستخدمي البيانات للوصول إلى رؤية تقوم على ايجاد مركز معرفي وطني داعم لنمو واستدامة القطاع ومن خلال إنتاج وتوفير بيانات ذات جودة ومنتظمة وشاملة وملبية للاحتياجات ،

ولأجل ذلك حددت الاستراتيجية اهدافا ينبغي تحقيقها ترمي الى بناء القدرات المؤسسية واداء العاملين وادخال التكنولوجيا وتعزيز الشراكة بين مكونات القطاع في المجال الإحصائي .

قائمة المختصرات :

دائرة الاحصاءات العامة	DOS
المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات	NITC
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	TRC
جمعية انتاج	Int@j

قائمة المحتويات

2	ملخص تنفيذي
3	قائمة المختصرات
4	قائمة المحتويات
5	1. تقديم
5	1.1 أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
5	2.1 الاطار المؤسسي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
6	3.1 دور الاحصاءات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
6	2. تقييم الوضع الحالي لإحصاءات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
6	1.2 لماذا عملية التقييم
6	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
6	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
6	2.2.2 كيف يتم التقييم
7	3.2 النتيجة الرئيسية
7	1.3.2 التشريعات
7	2.3.2 الوعي الاحصائي
7	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
10	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
11	3. الاطار الاستراتيجي
11	1.3 الاسس الاستراتيجية
11	1.1.3 الرؤية
11	2.1.3 الرسالة
12	3.1.3 القيم الجوهرية
12	2.3 الاهداف الاستراتيجية
13	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
13	1.4 الخطة التنفيذية
13	2.4 الرقابة
14	3.4 الاستدامة
14	4.4 الموازنة والتمويل
15	الملاحق (الخطة التنفيذية)

1. تقديم

1.1 أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الشريان الرئيسي للاقتصاد في جميع دول العالم، وقد أدرك الأردن منذ البداية أهمية مواكبة التطور العالمي في هذا القطاع، وأن الاستثمار في البنية التحتية وخدمات الاتصالات لن يتأتى إلا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في توفير خدمات الاتصالات، ولهذه الغاية، قامت الحكومة بوضع الخطط الاستراتيجية للقطاع، والتي حددت النظرة والمسار إلى النهوض بالقطاع وتحديد الأدوار لمؤسسات القطاع العام كمنظم للقطاع، والقطاع الخاص كمشغل ومقدم خدمة.

تهدف الاستراتيجية الاحصائية بما يخص قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الى بناء قاعدة بيانات احصائية توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرار على كافة المستويات مع أحدث الادوات التقنية والانظمة المحوسبة الداعمة لإجراء عمليات التحليل الاحصائي المتقدم (Data Analysis and Data Mining) واعداد التقارير الاحصائية البسيطة لكافة المستويات والشرائح. بالإضافة الى نشر الوعي بمفاهيم الاحصاء واهميته في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب ونقل المعرفة.

2.1 الاطار المؤسسي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ان وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الجهة المسؤولة عن وضع السياسة العامة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد في المملكة، وتتولى هيئة تنظيم قطاع الاتصالات مسؤولية تنظيم القطاع، ويقوم مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني بالتوظيف الأمثل لموارد التكنولوجيا في المؤسسات الحكومية، وتتولى مسؤولية تقديم الخدمات البريدية في المملكة شركة البريد الاردني أما القطاع الخاص فيتولى مهمة تقديم خدمات الاتصالات وإيصالها للمواطنين.

المؤسسات التالية هي دوائر وهيئات حكومية ذات شخصية اعتبارية تتمتع باستقلال مالي وإداري ولها مجالس إدارتها:

- هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.
- المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات.
- البريد الاردني

3.1 دور الاحصاءات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تحتاج الوزارة وشركاؤها من اجل القيام بوظائفهم الخاصة بهم الى الكثير من البيانات عن القطاع التي سوف تستخدم لدعم وصياغة السياسات والخطط لصانعي القرار والتقييم والتقارير عن التقدم التنموي .
ان وضع السياسة العامة للقطاع وكذلك الخطة الاستراتيجية يتطلب توافر بيانات احصائية تعكس واقع السوق وترصد متغيراته وعوامله التنافسية وتوقعات النمو وتأثير المستجدات والتطورات التكنولوجية إقليمي وعالميا بالإضافة الى دراسة مدى اعتماد الانشطة الاقتصادية الوطنية على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحسين البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتحسين جودة الخدمات ومعدل النمو الاقتصادي وايجاد بيئة خصبة لفرص عمل جديدة متاحة امام الشباب، فضلا عن تشجيع الابداع والابتكار في هذا الحقل الحيوي والمتجدد بسرعة .

2.تقييم الوضع الحالي لاحصاءات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

1.2 لماذا عملية التقييم

ان عملية تقييم بيانات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تاتي لعدة اسباب من بينها تحديد ماهية البيانات المطلوبة وكيف يتم طلبها ومتى يتم طلبها وما هي المتوافر منها ومصادرها وكيف يتم ادارة البيانات وكيف يتم معالجتها وكيفية استخدامها .

2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف ؟

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

قامت دائرة الاحصاءات العامة بالتعاون مع الفريق الاقتصادي المختص المكون من مندوبي مؤسسات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد بتقييم الوضع الحالي للقطاع وتصميم خطة العمل الاحصائية اللازمة لتطوير قاعدة البيانات القطاعية

2.2.2 كيف يتم التقييم

تم تقييم الوضع الحالي للقطاع من خلال التشريعات القائمة وكذلك آلية تبادل البيانات من خلال تحديد احتياجات مستخدمي البيانات وتحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها وكذلك توقيت صدور البيانات ضمن المنهجيات الاحصائية الدولية.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

لا يوجد تشريع يحكم العمل الاحصائي في الوزارة ويتم تبادل البيانات بناءً على مذكرات تفاهم مع مصادر البيانات بالإضافة الى المخاطبات الرسمية اللازمة.

2.3.2 الوعي الاحصائي

ان المعني بدور الوعي الاحصائي هو دائرة الاحصاءات العامة بشكل رئيسي، حيث تقوم دائرة الاحصاءات العامة بالدور الرئيسي في نشر الوعي الاحصائي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات والنشرات الاحصائية المختلفة. كما تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنشر الوعي العام عن الدور الهام للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المملكة واتخاذ القرارات بناءً على معطيات احصائية رقمية ويمكن تقييم مستوى الوعي الاحصائي في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدرجة جيدة

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

ان اهم فئات مستخدمي البيانات هم صناع القرار وراسمي السياسات، و المستثمرين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المنظمات الدولية، الدارسين والباحثين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

4.2 نوع البيانات المطلوبة

- البيانات اللازمة لاحتساب مؤشرات الاداء في القطاع: بيئية، اقتصادية، تقنية.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الحصول على الخدمات، استخدام هذه الخدمات، المهارات الفنية المتوفرة ، نسبة الانتشار، حجم التغطية، البنية التحتية، عدد العاملين، وحجم الاستثمار في القطاع.
- البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع والخطط المستقبلية للقطاع ان وجدت.

1.4.2 تحديد البيانات اللازمة للقطاع واولويتها

يتم تحديد البيانات حسب طبيعة الحاجة لها كما تحدد الاولوية بناءً على الخطط والمشاريع على المستوى الوطني ويتم التشاور مع مستخدمي البيانات (بشكل خاص مع متخذي القرار) بناءً على الحاجة والمشاريع المقترحة و ذلك لاحتساب مؤشرات الاداء للقطاع وتقدم العمل في المشاريع.

2.4.2 مصادر البيانات

ان ابرز مصادر البيانات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هم مجموعة من الشركاء ابرزها ما يلي:

داخليا: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

خارجيا: دائرة الاحصاءات العامة

المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (انتاج)

3.4.2 توقيت صدور البيانات

ان توفير البيانات الاحصائية للمستخدمين ضمن الاطار الزمني المطلوب يعتبر موضوع في غاية الاهمية اذ أن من البديهي ان تعظيم الفائدة من قيمة البيانات الاحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وانما يتحقق من خلال توفير المنتج للمستخدم في الوقت المطلوب ومن هنا يعتبر توقيت اصدار ونشر المنتج الاحصائي هو احد الابعاد والعناصر الاساسية لتقييم الجودة الاحصائية ، وعليه فان دائرة الاحصاءات العامة ملتزمة بإصدار النتائج والتقارير الاحصائية المختلفة للدراسات والمسوح ومن ضمنها مسوحات استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تطلبها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن الجدول الزمني الذي تحدده الوزارة ليتسنى للمخططين ورسمي السياسات وصانعي القرارات اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

كما تقوم مختلف الجهات المعنية بإصدار الارقام والبيانات الاحصائية المتوفرة بالقطاع بشكل ربعي او سنوي.

5.2 التطوير والادارة المؤسسية

تضم بعض المؤسسات في القطاع وحدة او قسم متخصص بالاحصاء والبعض الآخر لا يتوفر لديه مثل هذا القسم او الوحدة ولكن في غالبية الاحيان فان هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في المجال الاحصائي، كما ان مستوى هذه الوحدات والاقسام متفاوت ما بين الوزارة والهيئات المرتبطة بها.

وبالنسبة لتحديد اهداف الوظيفة الاحصائية في هذا القطاع فهي متفاوتة ما بين الوزارة والمؤسسات المرتبطة بها.

التنسيق

يتم التنسيق ما بين مستخدمي البيانات ومنتجي البيانات من خلال مذكرات التفاهم والمخاطبات الرسمية وغيرها من الإجراءات المتبعة في الدوائر والوزارات والهيئات المختلفة، ويتم التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في حال الحاجة الى طلب بيانات احصائية أو مسوحات لتنفيذها بالإضافة الى الحصول على البيانات والنشرات الدورية التي تصدرها دائرة الإحصاءات العامة، ويتم التنسيق مع القطاعات الاخرى حسب الحاجة من خلال الكتب الرسمية.

وبخصوص احتساب مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الاجمالي فانه يتم استشارة دائرة الإحصاءات العامة لهذه الغاية .

البرمجة الاحصائية الخاصة بالقطاع

بموجب قانون الإحصاءات العامة رقم 12 لسنة 2012 يتم تجميع البيانات الاحصائية بموجب مخاطبات رسمية ومذكرات تفاهم ويوجد إطار قانوني للحصول على البيانات، كما يتم جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بالمسوحات التي تجريها دائرة الإحصاءات العامة حيث نص القانون على أن تقوم الدائرة بجمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المملكة، وترتبط دائرة الإحصاءات العامة بوزير التخطيط والتعاون الدولي وتعتبر الجهة الحكومية الوحيدة المخولة بجمع المعلومات والبيانات الإحصائية من المستجيبين كما انه لا يوجد برامج احصائية سنوية وانما فقط حسب الحاجة.

جمع البيانات:

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة- بإعداد مسوحات سنوية لجمع البيانات الخاصة بالقطاع وتحليلها ودراستها إضافة إلى المعلومات التي يتم تجميعها وبشكل دوري من مؤسسات القطاع المختلفة.

ادارة البيانات

وفيما يتعلق بإدارة البيانات فان هناك نوعين من البيانات التي تصدر عن كل من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات و جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (انتاج) ويتم جمع البيانات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نظام محوسب (قاعدة البيانات)، الا انه يتم اعداد واصدار تقرير سنوي لقطاع الاتصالات من قبل الهيئة وتقوم جمعية انتاج بإصدار تقرير لقطاع تكنولوجيا المعلومات والذي يتضمن جداول احصائية ويتم اصداره بشكل سنوي ورقياً و إلكترونياً.

جودة البيانات

يستخدم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المعايير التصنيفية والادلة الاحصائية بشكل جيد، وبالنسبة لتقييم مستوى جودة البيانات فانه يمكن القول بانها جيدة الجودة. اما المعايير التصنيفية المستخدمة فهي:

- التصنيفات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4).

الفجوات:

- نقص الوعي الاحصائي.
- نقص الموارد المالية.
- نقص التدريب اللازم لرفع قدرات الموظفين في المجال الاحصائي.
- جزء كبير من البيانات لا تتوفر بالشكل والجودة المطلوبة.
- ضعف استجابة الشركاء لتزويد المستخدمين بالبيانات المطلوبة.

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتحديات (التحليل الرباعي) لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا

المعلومات

نقاط القوة	نقاط الضعف
1- توفر بنية تحتية تكنولوجية جيدة جداً في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	1- نقص الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الاحصاء.
2- دعم وادراك من الادارة العليا لأهمية الأنظمة الاحصائية والمعلوماتية.	2- عدم وجود وحدات متخصصة في مجال الاحصاء.
3- وجود كوادر فنية مؤهلة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات	3- نقص التمويل اللازم لدعم الانظمة الاحصائية.
4- توفير دروات تدريبية متخصصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأنماطها	4- عدم توفر البيانات بالوقت المناسب.

التحديات	الفرص
<p>1- عدم توفر البيانات بشكل دقيق</p> <p>2- عدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الاحصائية للقطاع (2018- 2022)</p>	<p>1- التقدم التكنولوجي في مصادر البيانات وادوات التحليل الاحصائي.</p> <p>2- زيادة الطلب على البيانات والمعلومات الاحصائية.</p> <p>3- اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بالبيانات الاحصائية.</p> <p>4- خدمات الكترونية جديدة تدعم تحسين العمليات الاحصائية</p> <p>5- الدعم من كافة المستويات في المملكة لضرورة توفير البيانات الاحصائية</p>

3 الاطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

مركز معرفي داعم لنمو واستدامة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

2.1.3 الرسالة

تطبيق افضل الممارسات والمنهجيات الاحصائية الموصى بها دوليا في مجال انتاج البيانات وتبويبها وتحليلها ونشرها تلبية لاحتياجات مستخدمي البيانات المتنوعة والمتجددة. والاستغلال الامثل لتكنولوجيا المعلومات وادوات التحليل الاحصائي لزيادة مستويات الدقة والجودة والموثوقية والشفافية للمساهمة في دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة بالإضافة الى رفع كفاءة العاملين في المجال الاحصائي. ويجاد اطر تشريعية محفزة وملزمة لمنتجي البيانات في القطاع

3.1.3 القيم الجوهرية

التكاملية ، العمل الجماعي ، التشاركية، المهنية والشفافية

2.3 الاهداف الاستراتيجية

- متابعة اداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

الاهداف الرئيسية/ الاهداف الفرعية	
الهدف 1: متابعة اداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد	
1.1	رفع الاداء المؤسسي وبناء القدرات الاحصائية في مؤسسات القطاع .
1.2	توفير اطار مؤسسي للتعاون والتنسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات ضمن القطاع .
1.3	توظيف تكنولوجيا المعلومات وادوات التحليل الاحصائي في الممارسات الاحصائية

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الاهمية ان يتم تنفيذ الخطة القطاعية الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الاطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للاحصاء ويجب ان يكون التنفيذ على مراحل ضمن فترة الخمس سنوات وتشكل كل سنة مالية مرحلة كما ان اولويات جدولة الانشطة يجب ان تكون حسب متطلبات وجاهزية التمويل وحسب اولويات الاهداف الاستراتيجية.

ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية فيما بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

ولاجل تنفيذ استراتيجية سلسلة فان هناك خطة تنفيذية اعدت حسب الملحق في هذه الاستراتيجية وهذه الخطة تبين الخطوط العريضة للاجراءات التي يجب ان تتخذ من حيث متى ومن هو المسؤول عن انجاز هذه الخطة ايضا يوضح الملحق الموازنة التقديرية لهذه الخطة.

2.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من أن تنفيذها حسب ما هو مخطط. اذ أنه يشمل كلا من ملاحظة بسيطة لنتائج الأنشطة المنفذة ومنهجية جمع بيانات أكثر صرامة، وتوفير أساس للتقييم الدوري للخطة. ولذلك يجب ان تكون الرقابة على تنفيذ الخطة عملية مستمرة ويجب ان تشمل أهدافها ما يلي:

- ✓ تحديد ما إذا كان التنفيذ قد ركز على تحقيق الرؤية والرسالة للنظام الإحصائي في القطاع.
- ✓ تسهيل استعراض عملية التنفيذ
- ✓ التأكد من ان الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.
- ✓ التأكد من ان الانشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الاختلالات في الحال.

وهناك ثلاثة انماط من التقارير الرقابية يجب اخذها بعين الاعتبار:

- ✓ تقارير ربعية (داخلية)
- ✓ تقارير سنوية (داخلية)
- ✓ مراجعة منتصف الفترة (خلال عامين ونصف ويجب ان يتم من قبل دائرة الاحصاءات العامة) وفي نهاية الخطة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.

3.4 الاستدامة

- ان استدامة البرامج والانشطة الاقتصادية يجب ان تضمن ما يلي:
- أ. بناء القدرات الاحصائية من خلال معايير البنى التحتية، المنهجيات وتطوير المهارات (توفير الموظفين للعمل عن كئب مع خبراء خارجيين لنقل المعارف والمهارات).
 - ب. المطالبة بزيادة التمويل من موازنة الدولة.
 - ج. توثيق اجراءات العمل.
 - د. التوافق مع المنهجيات الدولية للعمل الاحصائي.

4.4 الموازنة والتمويل

يتم تمويل الخطة الاستراتيجية من موازنات المؤسسات او الوزارة كل حسب خطة بالمبالغ المطلوبة لتنفيذ هذه الخطة

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة : متابعة اداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

وزارة الاتصالات

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة لل تنفيذ	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					الاطار الزمني للتنفيذ شهر / سنة	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي	
		2022	2021	2020	2019	2018						
--	لا يوجد		2	3	3	2018	2021/12	2019/1	MoICT INTAJ NITC TRC	كولر بشرية مؤهلة	تدريب الكولر البشرية على المهارات اللازمة.	رفع الاداء المؤسسي وبناء القدرات الاحصائية في مؤسسات القطاع .
--	لا يوجد						2022/12	2018/8	MoICT INTAJ NITC TRC	تطوير اطار عمل لجنة معلومات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد.	مكبرات تفاهم بين منتجي ومستخدمي البيانات . توفير قاعدة بيانات قطاعية لكافة المستخدمين .	توفير اطار مؤسسي بالتعاون والتسيق بين منتجي ومستخدمي البيانات ضمن القطاع .
--	لا يوجد						2022/12	2018/8	MoICT INTAJ NITC TRC	تطبيق المعايير العالمية في إنتاج ونشر البيانات الكترونيا	مواثمة الاساليب التكنولوجية وجمع البيانات الاحصائية وفق المعايير المحلية والدولية	توظيف تكنولوجيا المعلومات وامتات التحليل الاحصائي في الممارسات الاحصائية

الاستراتيجية الاحصائية

للبنك المركزي الأردني

(2022 - 2018)

2	قائمة المحتويات
3	ملخص تنفيذي
4	1. تقديم
4	1.1 أهمية البنك المركزي الأردني
6	2.1 الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني
7	3.1 دور الاحصاءات في البنك المركزي الأردني
8	2. تقييم الوضع الإحصائي الحالي للبنك المركزي الأردني
8	1.2 لماذا عملية التقييم
8	2.2 من الذي يتولى عملية التقييم وكيف
8	1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم
8	2.2.2 كيف يتم التقييم
8	3.2 النتيجة الرئيسية
8	1.3.2 التشريعات
9	2.3.2 الوعي الإحصائي
9	3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات
13	4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)
15	3. الإطار الاستراتيجي
15	1.3 الاسس الاستراتيجية
15	1.1.3 الرؤية
15	2.1.3 الرسالة
15	3.1.3 القيم الجوهرية
16	2.3 الاهداف الاستراتيجية
16	4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم
16	1.4 الخطة التنفيذية
16	2.4 الرقابة
17	3.4 الاستدامة
17	4.4 الموازنة والتمويل
18	الملاحق (الخطة التنفيذية)

ملخص تنفيذي

استكمالاً لأجندة دائرة الاحصاءات العامة في اعداد استراتيجية وطنية لتطوير النظام الاحصائي للأعوام 2018-2022، تأتي استراتيجية البنك المركزي الأردني لإيجاد قاعدة بيانات احصائية نقدية ومالية ذات جودة عالية تلبي حاجة المستخدمين ومتخذي القرار وذلك في ظل الازدياد المستمر على طلب البيانات الاحصائية.

يطمح البنك المركزي من خلال هذه الاستراتيجية الوصول إلى رؤية مستقبلية لنظام احصائي شامل، بهدف انتاج بيانات إحصائية ذات جودة عالية بما يلبي احتياجات راسمي السياسات النقدية والاقتصادية ومتخذي القرار، ولأجل ذلك يسعى البنك المركزي الى السير في تحقيق اهداف الاستراتيجية الاحصائية والتي ترمي الى بناء نظام احصائي كفوء وفعال وتشاركي مع المؤسسات ذات العلاقة والشركاء، بما فيها تنمية وتطوير كفاءات العاملين في هذا النظام في المجال الاحصائي، لتحقيق منتجات احصائية ذات جودة عالية.

1. تقديم

1.1 أهمية البنك المركزي الاردني

نبذة عن البنك المركزي

البنك المركزي هو السلطة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد صدر في عام 1959 قانون لتأسيس البنك المركزي الذي باشر أعماله في مطلع تشرين الأول من عام 1964 خلفاً لمجلس النقد الأردني. والبنك المركزي مؤسسة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، تمكنه من أداء مهامه بصورة كفؤة لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. ويناط بالبنك المركزي العديد من المهام والخدمات، كإصدار وتنظيم أوراق النقد والمسكوكات في المملكة، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارتها، والرقابة والإشراف على البنوك وتقوية مراكزها المالية والعمل كمقرض أخير للبنوك، وكذلك توفير البيئة المصرفية الملائمة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي، هذا فضلاً عن إدارة نظام المدفوعات الوطني، وحماية المستهلك المالي. ويعمل البنك المركزي أيضاً وكيلاً مالياً ومستشاراً اقتصادياً للحكومة، ويمثل المملكة في العديد من المؤسسات المالية والإقليمية والدولية.

مهام وخدمات البنك المركزي

يهدف البنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة.

ولتحقيق هذه الأهداف يتولى البنك المركزي العديد من المهام تتمثل في رسم السياسة النقدية في المملكة وتنفيذها من خلال استخدام منظومة متكاملة من أدوات السياسة النقدية، وسياسة سعر صرف الدينار

المناسبة للاقتصاد الأردني، والاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته. كما يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان في الاقتصاد الأردني لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومتطلبات النمو الاقتصادي الشامل، فضلاً عن إصدار الأوراق النقدية والمسكوكات.

من جهة أخرى يقوم البنك المركزي بالرقابة على البنوك والإشراف عليها بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين وفق أحكام التشريعات النافذة وقواعد الحوكمة المؤسسية، وكذلك الرقابة والإشراف على أي مؤسسة مالية لضمان سلامة مركزها المالي وفق أحكام التشريعات النافذة. إضافة إلى ذلك فإن البنك المركزي يتولى مهمة تنظيم نظام المدفوعات الوطني وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفؤة للدفع والتقااص والتسوية.

وفيما يتعلق بأهم الخدمات التي يقدمها البنك المركزي، فيمكن إيجازها بالآتي:

1. تلبية احتياجات السوق من النقد بالجودة والفئات المطلوبة.
2. توفير السيولة اللازمة للبنوك المرخصة.
3. منح البنوك المرخصة قروض من خلال أدوات الخصم أو إعادة الخصم أو بيع أو شراء وثائق الائتمان (ومنها الإسناد والكمبيالات والسندات الحكومية) أو بضمانة تلك الوثائق.
4. ترخيص البنوك وفروعها ومكاتبها وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل.
5. مراقبة البنوك المرخصة.
6. تقديم خدمات التقااص والتسويات الإلكترونية فيما بين أعضاء نظام التسويات الفوري الإجمالي.
7. تقديم جميع الخدمات البنكية للحكومة والمؤسسات العامة بما في ذلك حفظ الودائع وفتح الحسابات، إصدار وإدارة أدوات الدين العام، دفع أي أموال في المملكة أو خارجها وتحويلها وتحصيلها وقبولها كأمانة وفتح الاعتمادات المستندية، شراء الشيكات والاسناد والأوراق المالية والذهب والفضة والعملات الأجنبية وبيعها أو تحويلها أو قبولها كأمانة.
8. إدارة محفظة المملكة الرسمية من العملات الأجنبية.
9. تقديم خدمات تبادل معلومات الائتمان الخاصة بعملاء البنوك المرخصة.

10. تقديم الاستشارات للحكومة حول السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ومشاريع القوانين والأنظمة المؤثرة في البيئة الاقتصادية ورفدها بالكوادر المؤهلة.

11. ترخيص شركات الصرافة ومراقبة أعمالها.

12. توفير ونشر وتزويد الجهات الرسمية وغير الرسمية بالنشرات الإحصائية والتقارير الدورية الاقتصادية.

13. إعلان أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية.

14. التعريف بمواصفات النقد الأردني والعلامات الأمنية.

15. إصدار المسكوكات التذكارية.

16. ترخيص شركات المعلومات الائتمانية والرقابة عليها.

17. ترخيص شركات التمويل الأصغر والرقابة عليها.

2.1 الهيكل التنظيمي للبنك المركزي الأردني

يتألف البنك المركزي من الوحدات الادارية التالية:

- دائرة مراقبة أعمال الصرافة
- دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي
- دائرة الأبحاث
- دائرة عمليات السوق المفتوحة والدين العام
- الدائرة المالية
- دائرة الاصدار
- دائرة التدقيق الداخلي
- مكتب المحافظ
- مكتب البنك لدى الديوان الملكي الهاشمي العامر

- دائرة تقنية المعلومات
- الدائرة الادارية
- مكتب الاستشارات القانونية
- دائرة الاستقرار المالي
- دائرة الموارد البشرية
- دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية
- دائرة ادارة المخاطر
- دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني
- دائرة أنظمة الدفع والعمليات المصرفية المحلية والاشتمال المالي
- دائرة الرقابة على شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية
- دائرة حماية المستهلك المالي
- فرع العقبة
- فرع اربد

3.1 دور الإحصاءات في البنك المركزي الأردني

تلعب الإحصاءات دوراً هاماً في البنك المركزي باعتبارها أداة لإصدار العديد من المؤشرات اللازمة لتلبية حاجة المستخدمين ومتخذي القرار وذلك في ظل الازدياد المستمر على طلب البيانات الإحصائية، وتتمثل اهمية البيانات الإحصائية في مشاركة ومساهمة البنك المركزي في اعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي.

2.تقييم الوضع الإحصائي الحالي للبنك المركزي الأردني

1.2 لماذا عملية التقييم

إن عملية تقييم بيانات البنك المركزي تقوم على عدة محاور أهمها مدى مواكبة البيانات للمنهجيات الدولية المتبعة من جهة، ودقة وجودة هذه البيانات من جهة أخرى.

2.من الذي يتولى عملية التقييم وكيف

1.2.2 من الذي يتولى عملية التقييم

إن عملية تقييم البيانات تعتمد على الوحدات التنظيمية ذات العلاقة كل حسب اختصاصه.

2.2.2 كيف يتم التقييم

يتم تقييم الوضع الإحصائي من خلال الالتزام بالمعايير والمنهجيات الدولية، وكذلك توقيت صدور البيانات وفق مواعيد دورية مناسبة ومحددة.

3.2 النتيجة الرئيسية

1.3.2 التشريعات

يتضمن قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته المادة 45، والتي تنص على ما يلي:

أ. على الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة والمؤسسات المالية والجهات والشركات الأخرى الخاضعة لرقابة البنك المركزي أن تقوم بتزويده بأي وثائق أو بيانات أو معلومات يراها لازمة لتمكينه من القيام بمهامه المنصوص عليها في هذا القانون والتشريعات النافذة.

ب. تعتبر جميع المعلومات والبيانات الافردية التي تقدم الى البنك المركزي معلومات وبيانات سرية لا يجوز اطلاع اي فرد او هيئة عليها الا من خلال البيانات الاحصائية المجمعّة التي ينشرها البنك من آن لآخر.

2.3.2 الوعي الإحصائي

يساهم البنك المركزي في نشر الوعي الإحصائي كمنتج ومستخدم للبيانات في آن واحد، كما أن دوره الهام كمنسق وطني للمعيار الخاص بنشر البيانات مع صندوق النقد الدولي يعكس مدى التزام البنك المركزي بدقة وموثوقية البيانات المنشورة.

3.3.2 احتياجات مستخدمي البيانات

يسعى البنك المركزي لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات من الباحثين وصانعي القرار، بالإضافة الى الجهات الخارجية، كما يقوم بتوفير البيانات الإحصائية من خلال نشر البيانات على الموقع الالكتروني وكذلك المنشورات المطبوعة.

نوع البيانات المطلوبة

يوفر البنك المركزي مختلف البيانات الإحصائية، والتي تعتبر ذات أهمية عالية لجميع مستخدميها، لا سيما بيانات النقود والبنوك وبيانات ميزان المدفوعات، ومؤشرات السلامة المالية والبيانات الخاصة بأنظمة الدفع وغيرها.

تحديد البيانات اللازمة للبنك المركزي وأولويتها

تتضمن الاستراتيجية الإحصائية للبنك المركزي الأردني 2018-2022 الاحتياجات التالية:

1. بيانات مفصلة وشاملة عن ميزانية قطاع الأفراد (الأسر) في المملكة وتشمل موجودات والتزامات ودخل ونفقات هذا القطاع (بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة).
2. البيانات المالية لجميع الشركات الخاصة غير مالية والمقترضة من البنوك والمسجلة في وزارة الصناعة والتجارة ما عدا الشركات المساهمة العامة وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة.
- كما أن هناك العديد من المؤشرات التي يسعى البنك المركزي للحصول عليها من خلال دائرة الإحصاءات العامة، والتي من أهمها:
1. احتساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة بشكل ربعي.
2. إجراء مسح الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (آخر مسح 2009).
3. تحديث مسح الفقر (آخر مسح عام 2010).
4. تحديث بيانات فرص العمل المستحدثة (آخر تقرير عام 2015).
5. احتساب مؤشرات الثقة الاقتصادية.

6. إجراء مسوحات ميدانية للحصول على الإحصاءات المتعلقة بتجارة الخدمات لاسيما النقل والاتصالات وقطاع الإنشاءات والتأمين علاوة على قطاع الاستثمارات الأجنبية وقطاع السياحة. كما يتطلع البنك المركزي إلى زيادة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال:

1. التنسيق مع قسم التجارة الخارجية في دائرة الإحصاءات العامة ودائرة الجمارك لنشر بيانات التجارة الخارجية وفقاً للطبعة السادسة من ميزان المدفوعات.
2. التنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة مع البنك المركزي (هيئة الاستثمار، ودائرة مراقبة الشركات، ودائرة الأراضي والمساحة، ووزارة السياحة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة العمل، ووزارة الصناعة والتجارة، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة الطاقة) لإيجاد نافذة جديدة على مواقع هذه المؤسسات تعرف بخدمة الحصول على البيانات الإحصائية وذلك حسب متطلبات البنك المركزي.
3. التنسيق مع قسم التجارة الخارجية في دائرة الإحصاءات العامة ودائرة الجمارك لتجميع بيانات متعلقة بأجور النقل والتأمين على المستوردات.

مصادر البيانات

يستقي البنك المركزي بياناته من خلال العديد من الشركاء أبرزهم البنوك المرخصة، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة المالية، وبورصة عمان، وهيئة الأوراق المالية، ووزارة السياحة، ووزارة العمل، ومؤسسات الاقراض المتخصصة، إضافة إلى العديد من مؤسسات القطاع العام والخاص.

توقيت صدور البيانات

إن توفير البيانات الإحصائية للمستخدمين ضمن الإطار الزمني المطلوب يعتبر موضوعاً في غاية الأهمية، إذ إن تعظيم الفائدة من قيمة البيانات الإحصائية لا يكون بالضرورة من خلال توفير كم كبير من البيانات والمؤشرات وإنما يتحقق من خلال توفير هذه البيانات للمستخدم في الوقت المطلوب، ولا بد من الإشارة إلى دور البنك المركزي الأردني كمنسق وطني للمعيار الخاص بنشر البيانات (SDDS) لنشر بيانات كافة القطاعات الاقتصادية على مستوى المملكة وبالتنسيق مع الشركاء في هذا المجال، لإتاحة البيانات لمستخدميها في آن واحد، وفي ذات السياق، يصدر البنك المركزي العديد من المنشورات الدورية والتي تغطي بيانات مختلف القطاعات الاقتصادية ضمن تواريخ محددة.

التطوير والإدارة المؤسسية

يوجد في البنك المركزي العديد من الأقسام المعنية في المجال الإحصائي كل حسب اختصاصه لا سيما قسم الإحصاء في دائرة الأبحاث وقسم الإحصاءات المصرفية في دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي، ويعمل في هذه الأقسام كوادِر مؤهلة في المجال الإحصائي. كما ويتوفر في البنك المركزي بنية أساسية عالية المستوى يمكن الاعتماد عليها في مجال تكنولوجيا المعلومات تسهم في تطوير العمل الإحصائي.

التنسيق

يتم التنسيق مع مستخدمي ومنتجي البيانات من خلال الموقع الإلكتروني والبريد الإلكتروني والفاكس والاتصال ومذكرات التفاهم والكتب الرسمية وغيرها من الإجراءات، ويتم التنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة في حال الحاجة إلى بيانات إحصائية أو مسوحات.

البرمجة الإحصائية

تقوم دائرة تكنولوجيا المعلومات في البنك المركزي بعمل البرمجيات اللازمة للقيام بمختلف مجالات العمل الإحصائي.

إدارة البيانات

يوفر البنك المركزي الأنظمة والبرامج المحوسبة لإعداد ونشر العديد من المنشورات ورقياً وإلكترونياً والتي من أبرزها التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني (آخر إصدار: التقرير السنوي 2016 باللغتين العربية والإنجليزية والذي يتضمن الجداول الإحصائية التي تغطي مختلف المؤشرات الاقتصادية)، والنشرة الإحصائية الشهرية، والتقرير الشهري الذي يتضمن أهم التطورات الاقتصادية والنقدية الشهرية. كما يتم نشر وتحديث قاعدة البيانات الإحصائية على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي لتعكس أهم المؤشرات الاقتصادية لأطول فترة متاحة حسب القطاعات.

جودة البيانات

يستخدم البنك المركزي المعايير والتصنيفات الدولية في العمل الإحصائي بما يتماشى مع أحدث التطورات، لإنتاج بيانات ذات جودة عالية. كاستخدام منهجيات صندوق النقد الدولي لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية، والتصنيفات الدولية الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة (4،3،ISIC، CPC، HS) وغيرها من المنهجيات.

كما يتم نشر مختلف البيانات الاقتصادية عبر المعيار الخاص بنشر البيانات (SDDS) مع صندوق النقد الدولي كون البنك المركزي المنسق الوطني للمعيار.

الفجوات:

- محدودية التعاون والتنسيق مع بعض الجهات، ووجود اختلاف في بعض البيانات المنتجة والمنشورة على مستوى بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية المنتجة لهذه البيانات.
- صعوبة الوصول أحياناً إلى البيانات في الوقت المناسب لعدم تقيد بعض المؤسسات بإصدار بياناتها ونشرها في الوقت المناسب.
- تعدد مصادر البيانات في بعض الأحيان، مما يفضي إلى ضعف الثقة وتدني نوعية وجودة البيانات المنتجة من عدة جهات.
- عدم اتباع بعض المؤسسات المنتجة للبيانات المنهجيات والأساليب العلمية الحديثة والمعايير الدولية في إنتاج وتصنيف البيانات مما يؤدي إلى اختلاف في تصنيف البيانات وازدواجية البيانات.

4.3.2 نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات (التحليل الرباعي)

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - يتبع البنك في عمله إدارة الجودة، وهذا يشمل توفير البيانات الإحصائية، إذ تخضع البيانات والمعلومات التي يتم توفيرها لإجراءات التقييم والتدقيق للتأكد من صحتها ودقتها وتحقيقها للمعايير المطلوبة وبذلك تعمل على ترسيخ قيمة المصداقية والدقة في المعلومات والشفافية في التعامل في مجال نشر البيانات. - دورية البيانات: على مستوى شهري ورباعي ونصف سنوي وسنوي. - الاشتراك في المعيار الخاص بنشر البيانات مع صندوق النقد الدولي حيث أن البنك المركزي الأردني هو المنسق الوطني للمعيار. - يهتم البنك المركزي الأردني بالبحث العلمي وتشجيعه وتنميته بروح العمل الجماعي. - يتم في البنك تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية مع مؤسسات محلية وعربية ودولية. - يقوم البنك بتحليل البيانات التي يتم إنتاجها وإعداد مؤشرات إحصائية. - يقوم البنك بالتعاون مع مزودي الخدمات المالية من بنوك ومؤسسات مالية لتوفير الإحصاءات الضرورية لأعمال البنك وذلك بالتنسيق مع دوائر البنك المختلفة. - يقوم البنك بجمع البيانات الإحصائية من قبل البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال. - يوجد لدى البنك أقسام متخصصة بتوفير البيانات الإحصائية يعمل فيها العديد من الكفاءات ممن يحملون الشهادة الجامعية الأولى على الأقل إضافة إلى الماجستير والدكتوراه. - الاطلاع على العديد من تجارب البنوك المركزية في مختلف المجالات. - وجود قاعدة بيانات إحصائية تغطي جميع القطاعات الاقتصادية وفترات زمنية مختلفة. - نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية والمساهمة في زيادة الاشتغال 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص الكادر البشري الإحصائي المدرب. - وجود أنظمة داخلية لدى بعض المؤسسات تحول دون انتقال البيانات الإحصائية الضرورية للشركاء - عدم انتظام الاجتماعات الدورية مع الشركاء في العمل الإحصائي

- المالي وحماية المستهلك المالي .
- العمل على انجاز التقارير والبيانات الإحصائية الخاصة بأنظمة المدفوعات في الأردن.
- يقوم البنك المركزي بتوفير التدريب والتأهيل المناسبين للموظفين خصوصاً في المجال الإحصائي.

التهديدات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> - التأخر في الحصول على البيانات أو عدم التجاوب من بعض المؤسسات والتي يعتمد عليها إعداد ميزان المدفوعات خصوصاً تلك المتعلقة بالقطاع الخاص أو عدم تماشيها مع متطلبات الإعداد كمفهوم الإقامة. - عدم التنسيق مع بعض الجهات في حال الانتقال إلى أنظمة جديدة في البيانات الإحصائية. - الإجراءات الروتينية والبيروقراطية في أعمال إنتاج ونشر البيانات الإحصائية تعيق إتاحتها في الوقت المطلوب. - نقص الكادر الوظيفي في مجال الإحصاء. 	<ul style="list-style-type: none"> - التنسيق المستمر مع جميع الشركاء . - التركيز على عمل تصنيفات وفقاً للمعايير الدولية وتكون منسقة بين الشركاء . - سهولة نقل وتزويد البيانات في موعدها. - توفير بيانات إحصائية من خلال السجلات الإدارية. - تقديم الدعم المالي والاستشارات الفنية من قبل الجهات الدولية مثل: AFI, GIZ, GSMA - وجود جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية يوفر فرصة كبيرة للمؤسسات العامة والخاصة للعمل على تحسين أدائها مما ينعكس على عملها الإحصائي.

3. الإطار الاستراتيجي

1.3 الاسس الاستراتيجية

1.1.3 الرؤية

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

2.1.3 الرسالة

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الاردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكنية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة الى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

3.1.3 قيمنا الجوهرية

الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.

النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.

التميز: نضع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.

التدريب والتعليم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطمئن مع أحدث الممارسات الدولية.

الشفافية : التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.

المشاركة : نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

2.3 الأهداف الاستراتيجية

- بيانات مفصلة وشاملة عن ميزانية قطاع الأفراد (الأسر) في المملكة
- بيانات تفصيلية وشاملة حول الاستثمار الأجنبي في المملكة
- بيانات تفصيلية وشاملة حول قطاع النقل المملكة

4. الخطة التنفيذية، الرقابة والتقييم

1.4 الخطة التنفيذية

انه من الاهمية ان يتم تنفيذ الخطة القطاعية الاحصائية بشكل دقيق ويجب ان تكون الخطة منسقة من قبل دائرة الاحصاءات العامة من خلال الإطار العام للاستراتيجية الوطنية الشاملة للإحصاء، كما ان التنفيذ الناجح للخطة يحتاج الى بنية اساسية قوية وتعاون وتشاركية بين الشركاء وايضا هذا يتضمن بناء القدرات الاحصائية.

2.4 الرقابة

من المهم رصد تنفيذ الخطة للتأكد من أن تنفيذها يسير وفق ما هو مخطط، ليشمل نتائج الأنشطة المنفذة ومنهجية جمع البيانات، وتوفير أساس للتقييم الدوري للخطة. ولذلك يجب ان تكون الرقابة على تنفيذ الخطة عملية مستمرة ويجب ان تشمل أهدافها ما يلي:

- تحديد ما إذا كان التنفيذ قد ركز على تحقيق الأهداف المرجوة.
 - تسهيل استعراض عملية التنفيذ
 - تيسير التغذية الراجعة للإدارة والتي هي ضرورية لصنع القرار
 - التأكد من ان الأهداف متوافقة مع الإطار الزمني المتوقع، واتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ بالوقت المحدد.
 - التأكد من ان الانشطة قد تم تنفيذها حسب ما هو مخطط وتصحيح الاختلالات في الحال.
- وهناك ثلاثة انماط من التقارير الرقابية يجب اخذها بعين الاعتبار:
- تقارير ربعية (داخلية)

- تقارير سنوية (داخلية)
- مراجعة منتصف الفترة (خلال عامين ونصف ويجب ان يتم من قبل دائرة الاحصاءات العامة)
- وفي نهاية الخطة يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار تقييم نهائي ومستقل لهذه الخطة.

3.4 الاستدامة

- ان استدامة البرامج والانشطة الاقتصادية يجب ان تضمن ما يلي:
- أ. بناء القدرات الإحصائية وتطوير المهارات واتباع المنهجيات المعتمدة.
 - ب. توثيق اجراءات العمل.
 - ج. ضرورة توافق منهجيات العمل الإحصائي مع المعايير والمنهجيات الدولية.

4.4 الموازنة والتمويل

ان موازنة تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يمكن تحديدها حالياً حيث يتطلب الامر التشاور مع دائرة الإحصاءات العامة.

ملاحظة: في حال حاجة البنك المركزي لبعض المؤشرات الإحصائية خصوصاً فيما يتعلق بإجراء المسوحات الإحصائية والتي يصعب على البنك المركزي تنفيذها، سيتم التنسيق والتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة في هذا الخصوص.

الملاحق (الخطة التنفيذية)

(ملاحظة هذه الخطة التنفيذية الحالية التي وردت فقط من الدوائر المعنية كما هي وازا استجد خطط تنفيذية لدوائر أخرى سيتم تزويدكم بها).

البنك المركزي																	
الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 1: بيانات مفصلة وشاملة عن ميزانية قطاع الأفراد (الأسر) في المملكة																	
مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتنفيذ بالبنيار	القيمة المستهدفة					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتنفيذ		مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي			
		2022	2021	2020	2019	2018			تاريخ الانتهاء	شهر/ سنة					تاريخ البدء		
منح خارجية	تحدد فيما بعد						100%	50%	0%	0%	1- نسبة صافي ثروة قطاع الأفراد 2- قيمة عبء دين قطاع الأفراد 3- نسب عبء دين قطاع الأفراد	2020/12	2019/1	دائرة الاستقرار المالي ودائرة الأبحاث في البنك المركزي الأجنبي بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة	تنفيذ المسح والحصول على بيانات موجودات والتزامات ودخل وبنفقات قطاع الأفراد	1- مناقشة الأمثلة التي تحتاجها لتضمينها في مسح مفصل تنبئي لمسح نفقات ودخل الأمرة الخاص بالأمرة العامة وذلك قبل تنفيذ الجولة القادمة منه في عام 2019.	الحصول على بيانات موجودات والتزامات ودخل وبنفقات قطاع الأفراد

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 2: بيانات تفصيلية وشاملة حول الاستثمار الأجنبي في المملكة

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتقنية بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتقنية شهر / سنة	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	مسؤولية التنفيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي	
		2022	2021	2020	2019	2018										
منح خارجية	تحدد فيما بعد				90%	10%	0%	حجم الاستثمار الأجنبي في المملكة			2019/12	2018/1	دائرة الأبحاث في البنك المركزي وهيئة الاستثمار بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة	الحصول على بيانات تفصيلية وشاملة حول وضع الاستثمار الأجنبي بالإضافة الى استثمارات الحافظة	1- الاستفادة من البيانات الخاصة بمسح المنشآت المبري تنفيذ هذا العام. 2- مناقشة الأمثلة الخاصة بمسودة الامتياز الخاصة بالمسح. 3- تنفيذ المسح واستخلاص النتائج وتزويد البنك المركزي بجهة النتائج.	الحصول على بيانات تفصيلية وشاملة عن مسح الاستثمار الأجنبي في المملكة

الهدف الاستراتيجي للمؤسسة رقم 3: بيانات تفصيلية وشاملة حول قطاع النقل الملحة

مصدر التمويل (موازنة، منح)	الكلفة المتوقعة للتفيذ بالدينار	مؤشرات الأداء للهدف التشغيلي (عدد، نسبة)					قيمة الأساس 2017	المؤشر	الاطار الزمني للتففيذ		مسؤولية التففيذ	المخرجات المتوقعة	النشاط	الهدف التشغيلي
		القيمة المستهدفة							سنة / شهر	تاريخ البدء				
		2022	2021	2020	2019	2018								
منح خارجية	تحدد فيما بعد				90%	10%	0%	قيمة خدمات النقل بالترابطة	2019/12	2018/1	دائرة الأبحاث في البنك المركزي الأردني بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة	الحصول على بيانات تفصيلية وشاملة حول قطاع النقل (البري والبحري والجوي)	1- مناقشة الأمثلة الخاصة بمسودة الاقتتابة الخاصة بالمسح. 2- تففيذ المسح واستخلاص النتائج وتزويد البنك المركزي بجهة النتائج.	الحصول على بيانات تفصيلية وشاملة عن قطاع النقل (البري والبحري والجوي)

